



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الحاج لخضر - باتنة-

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية

قسم العلوم الاجتماعية

شعبة علم الاجتماع والديمغرافيا


الرقم التسلسلي: ..................................

رقم التسجيل: ..................................

عنوان المذكرة

# علاقة الجيرة في ظل أنماط السكن الجماعي (السكن العمودي)

## المنطقة الحضرية الجديدة - حملة 01

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع

تخصص: علم الاجتماع الحضري


إعداد الطالب:

فريطاس مبارك

إشراف الأستاذ:

د/ بوقرة كمال


السنة الجامعية: 2015/2014

## فهرس الجداول :

# فهرس الأشكال

## فهرس الخرائط والصور والمخططات :

# فهرس المحتويات:

# مقدمة

## مقدمة

تعتبر علاقات الجيرة من أبسط الركائز التي تستند عليها روابط الاتحاد والمشاركة بين الأفراد، والجيرة في المدينة لها محدداتها الخاصة، خاصة في ظل نظام يجعل من محل الإقامة كأساس للمشاركة والتفاعل الاجتماعي، وهو ما يجعل علاقات الجيرة تتحدد بموجهات سياسية، تعمل على تقليص مفهومها في سياقات ضيقة، على شكل وحدات جوارية، وهذا التحديد له ما يبرره في ظل تعقد الحياة الحضرية التي تستلزم وجود الجيرة على شكل أصغر وحدة إقليمية محكومة بأبعاد مكانية.

ويعتبر السكن العمودي من أهم النماذج السكنية التي جائت كنتيجة لتعقد الحياة الحضرية، والزيادة السكانية في المدن، مما يجعل هذا النمط من العمران كوسيلة لحل هذه الأزمة السكنية، من خلال الاستغلال الأمثل للأرض والمجال، لكن هذا النوع من السكن في الغالب يطرح إشكاليات تتعلق بالجوانب الثقافية، خاصة من ناحية العلاقات الجوارية كبعد ثقافي اجتماعي، هذه الإشكالية التي تتحدد على مستوى التخطيط العمراني لهذه الهياكل، هذا التخطيط الذي يعطي الأولوية للجوانب المادية، على حساب الخصوصية الثقافية لساكنيه، من خلال الاعتماد على الأساليب الإنشائية في التصميم والبناء التي تتجسد في نمطية الإنشاء، من حيث عدد الغرف وأحجامها وألوان جدرانها وتصميمها الذي يسمح بسرعة الانجاز، وإغفاله لأهم العناصر الثقافية التي تعمل على فتح مجال للمشاركات والتفاعلات الاجتماعية، وهو بذلك لا يعطي أهمية لحاجات الأسرة البيولوجية والثقافية والاجتماعية، ولا يعير أهمية للمشاركات الاجتماعية داخل الوحدات الجوارية.

كما أن هذا النمط من العمران يحتاج إلى مختلف التجهيزات الجماعية التي تسمح بإعادة إنتاج التفاعلات الاجتماعية بين الجيران، في ظل غياب الروابط الطبيعية (الاختلاف الإثني والعرقي)، والتي إذا غابت(التجهيزات الجماعية) يحدث خلل على مستوى علاقات الجيرة، يترجم هذا الخلل على شكل صراع أو عزلة بين الجيران.

وعلى هذا الأساس تهدف الدراسة الحالية "علاقات الجيرة في ظل أنماط السكن الجماعي (السكن العمودي)" إلى الكشف عن طبيعة علاقات الجيرة داخل أنماط السكن العمودي، ومعرفة مدى تأثيرات هذا النوع من السكن على رابطة الجيرة، إلى جانب معرفة مدى تأثير المستوى الثقافي للسكان والتجهيزات الجماعية على هذه العلاقة.

ولتحقيق هذا المسعى، قسم البحث إلى خمسة فصول أساسية تجمع بين الجوانب النظرية والميدانية وهي كالتالي :

الفصل الأول : وهو فصل خاص بالإطار المنهجي للدراسة، وهو بدوره قسم إلى جزئيتين: جزئية خاصة بتحديد الإشكالية من خلال استعراض مضمون الإشكالية وتساؤلاتها وأسباب اختيار الموضوع وأهمية الدراسة وأهدافها، وصياغة الفروض ومؤشراتها، وتحديد المفاهيم الأساسية للدراسة مع استعراض لأهم الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع. أما الجزئية الثانية: فقد خصصت لاستعراض الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية من خلال تحديد المجال الخاص (الوحدتان الجواريتان (27)و(28)) للدراسة، ونوع العينة وكيفية اختيارها، مع استعراض المنهج المستخدم في الدراسة والأدوات البحثية التي استخدمت في جمع البيانات الميدانية.

الفصل الثاني: وهو فصل خاص بالإطار النظري لعلاقات الجيرة، وقد قسم إلى ثلاث جزئيات رئيسية فقد خصصت الجزئية الأولى لبعض المقاربات والدراسات النظرية المفسرة لعلاقات الجيرة، كمقاربة ابن خلدون ودوركايم ولويس ويرث، ودراسة: شامباردلو وفيشر للجوار، والجزئية الثانية خصصت لعلاقات الجيرة بين التحليل السوسيولوجي والمنظور الإسلامي لتحديد مفهوم الجيرة بين المنظورين: المنظور السوسيولوجي والإسلامي، والجزئية الثالثة خصصت لبنية وتركيبة علاقات الجيرة بين مجتمع الريف والمجتمع الحضر، لتحديد الفوارق والأبعاد المتحكمة في علاقات الجيرة بين المجالين.

الفصل الثالث: وهو فصل يجمع بين متغير السكن العمودي وعلاقات الجيرة تحت عنوان : السكن العمودي في الجزائر وعلاقة الجيرة وأهم مؤثراتها، بحيث قسم إلى ثلاثة جزئيات رئيسية، فالجزئية الأولى خصصت للإطار المفاهيمي للسكن العمودي وهذا من أجل تحديد المفهوم وأهم خصائصه، والجزئية الثانية خصصت للسكن العمودي في الجزائر في ظل الخلفيات السياسية والتوجهات الحديثة وهذا من أجل تحديد واقع السكن العمودي في الجزائر كتوجه سياسي، والجزئية الثالثة خصصت كتركيب بين متغير علاقات الجيرة وبين متغيرات نوعية السكن والمستوى الثقافي للسكان والتجهيزات الجماعية، لمعرفة أهم تأثيرات هذه المتغيرات على الجيرة كقياس نظري وكتمهيد للقياس الميداني.

الفصل الرابع: وهو فصل خاص بمجالات الدراسة : المجال العام والمجال الخاص، وقسم إلى جزئيتين جزئية خاصة بالمجال العام (مدينة باتنة) للدراسة وجزئية خاصة بالمجال الخاص (المنطقة الحضرية الجديدة حملة (1))، وهذا من أجل تحديد أهم خصائص المجالين.

الفصل الخامس: وفي هذا الفصل حاولت الدراسة قياس الفرضيات التي تمت صياغتها قياسا كميا، من خلال مؤشرات ميدانية بسيطة كميا لما لها من دلالات نوعية، ثم بعد ذلك تحليل النتائج في ضوء الفرضيات الجزئية والفرضية العامة، إلى جانب طرح بعض التوصيات والاقتراحات الخاصة بموضوع الدراسة.

# الفصل الأول:

## الإطار المنهجي للدراسة

أولا: تحديد الإشكالية:

ثانيا: الإجراءات المنهجية للدراسة:

## أولا: تحديد الإشكالية:

### 1-إشكالية الدراسة:

إن الحديث عن المدينة هو الحديث على المجتمع بكل مكوناته وخصائصه، باعتبار أن المدينة هي كيان فيزيقي ذو أبعاد عمرانية واقتصادية وثقافية واجتماعية في حين أن المجتمع هو نظام من العلاقات الاجتماعية يؤثر ويتأثر بهذا الكيان الفيزيائي.

إلا أن هذه المعادلة القائمة بين المدينة ككيان فيزيقي والمجتمع، كنسق مركب من العلاقات الاجتماعية اختل توازنها في العصر الحالي، بحيث حدثت هناك تحولات عمرانية أفرزت بدورها تباينا حضريا واجتماعيا داخل المناطق الحضرية الحديثة هذه المناطق التي أنشأت في ظروف اجتماعية وحضرية مختلفة عن المتطلبات الحضرية والاجتماعية للمجتمع المحلي، مما ولد إشكاليات ذات أبعاد ثقافية على مستوى نظام العلاقات الاجتماعية والتي تتحدد بوجه الخصوص في نمط علاقات الجيرة في ظل أنماط السكن الجماعي (السكن العمودي)، كإشكال أساسي يواجه المدن الحديثة، لما تمارسه هذه الأنماط السكنية من تأثيرات على خصائص الحياة الاجتماعية لدى الأفراد داخل وحداتهم السكنية، ومن ذلك تقوية أو إضعاف روابط علاقات الجيرة.

أما الحديث عن موضوع علاقات الجيرة داخل المدن الجزائرية، هو حديث لا يمكن فهمه حق الفهم إلا من خلال ربطه بسياقه التاريخي والاجتماعي، باعتبار أن الثورة الجزائرية كمتغير تاريخي حملت في طياتها تحولا حاسما وبعيد المدى في النظام الاقتصادي والاجتماعي، وفي العلاقات الاجتماعية بحيث وجدت الجزائر نفسها بعد إعلان الاستقلال أمام تركة ثقيلة، بسبب الاستعمار، الذي جعل أجهزة الدولة منهارة على جميع المستويات (الإدارية، الاقتصادية، التجارية، الزراعية، التعليم...) ولهذا بعد سنوات قليلة ركزت الدولة جهودها للخروج من حالة التخلف وذلك بوضع مخططات التنمية الاجتماعية كان في مقدمتها التصنيع، موجهة نحو المدن الكبرى والمتوسطة في مقابل إهمال الأرياف[1]. مما تسبب في تعميق الهوة بين الأرياف والمدن والتعميق بالتالي من ظاهرة "النزوح الريفي" نحو المراكز الحضرية، بحيث عرفت الجزائر اختلالا في توزيع سكانها بين المدن والأرياف، وعرف الاختلال بدوره تطورا ملحوظا خاصة مع بداية السبعينات، وذلك لتحسين الظروف المعيشية في المدن وتوفر فرص العمل والمرافق الضرورية للعيش، وهذا أدى إلى خلق طلب متزايد على السكنات في المدن.

[1]. محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، بنعكنون، الجزائر، ص. 67

مما ألزم إتباع سياسة جديدة، في إنشاء مناطق سكنية جماعية جديدة من خلال تقديم برامج سكنية تشرف عليها هيئات مختلفة موضوعة تحت وصاية وزارة السكن والعمران، عبر مراحل زمنية متتابعة تحت مسميات مختلفة .

وتعتبر مدينة " **باتنة** " من المدن التي شملتها هذه السياسة، بل يعتبر قطاع السكن بمدينة **باتنة** على غرار باقي المدن من القطاعات الحساسة التي تحوز على جزء كبير من انشغال المواطنين، بحيث أنجز القطب العمراني الجديد"**حملة**"، الموجه أساسا لامتصاص السكنات الهشة بالمدينة، يتشكل من ثلاث مخططات عمرانية، بحيث تمثل حصة السكن التساهمي في المخططين 1و2 ما يمثل (5354) وحدة سكنية على مساحة(106)هكتار، ويشمل البرنامج التكميلي في المخطط رقم(03) مشروع إنجاز (836) وحدة سكنية، وخصها نفس الموقع في الشطر الثاني لإنجاز(6190) وحدة سكنية من مختلف الصيغ السكنية، تندرج تحت ما يسمى: بالسكن الجماعي ذو الطابع العمودي، هذا النمط العمراني الذي يتميز بكثرة الشقق والطوابق ويتجه في تكوينه المعماري إلى العمودية في الإنشاء والتصميم يحوي على أسر بسيطة أو مركبة.

ومن الملاحظ أن هذا النمط من العمران من حيث التخطيط، يتميز بحلول النظرة الاقتصادية للمجال تتعلق بأنظمة الإنشاء وأنظمة قاسية للهياكل تسمح بسرعة الانجاز، والتي تم بواسطتها إنجاز معظم المناطق الحضرية للسكن الجديد.[1] وهذا قد يكون له الأثر السلبي حسب الباحثين على علاقات الجيرة وعلى طابعها التقليدي، بحيث أصبحت هذه العلاقات تتحدد بأبعاد مكانية(المجال العام والخاص) أي علاقات أصبحت تظهر في مواقف يحددها المكان (السوق، المساجد، المحلات التجارية.... الخ.) وتصبح بذلك علاقات سطحية تفتقر إلى روابط القرابة والصداقة، لكن في مقابل ذلك يمكن وجود هذا النوع من الروابط لعلاقات الجيرة داخل أنماط السكن العمودي عند بعض السكان.

وعلى هذا الأساس فإن المشكلة البحثية للدراسة يمكن تحديد نطاقها وحدودها في تساؤل مركزي وثلاث أسئلة فرعية:

**التساؤل المركزي:**

- ما طبيعة علاقات الجيرة داخل أنماط السكن العمودي؟

[1]. بلقاسم ديب، (البيئة العمرانية الحديثة والمرض الاجتماعي في المدينة بالجزائر). مجلة جامعة دمشق-المجلد رقم: (25)- العدد الأول+الثاني 2009، ص. 445

**الأسئلة الفرعية:**

- هل نوعية السكن الجديد تؤثر على علاقات الجيرة ؟
- هل المستوى الثقافي للسكان يؤثر على علاقات الجيرة ؟
- وهل لغياب التجهيزات الجماعية المكملة للسكن العمودي تأثير على علاقات الجيرة؟

## 2-أهمية وأسباب اختيار الموضوع:

### 2-1-أهمية الموضوع:

تتحدد أهمية علاقات الجيرة بوجه عام في كونها تحتل المرتبة الثانية بعد الأسرة في النسيج الاجتماعي وهذا ما يجعل أهميتها تظهر بشكل بارز ودراستها وتحليلها يعد ضرورة لفهم هوية وثقافة المجتمع.

أما أهميتها داخل المناطق الحضرية الجديدة بالجزائر بوجه خاص، يتحدد كمشكلة، تظهر في عدم مراعاة عمليات التخطيط لمبدأ الجيرة، ويتجسد ذلك من خلال المشاريع التي تغلب عليها النظرة الاقتصادية، فيما يتعلق بأبعاد الجدران وأحجام الغرف، ولا تفتح المجال أمام الجيران في تواصلهم واحتكاكهم فيما بينهم، لما تفتقره من مرافق وتجهيزات عامة، والتي من شأنها تعزيز وتقوية علاقات الجيرة، في ظل غياب الروابط التقليدية لها.

ومن هنا تتعين أهمية هذه الدراسة في كونها تنفرد بتناول موضوع الربط بين واقع السكن العمودي وتأثيراته على بنية وتركيبة علاقات الجيرة، وعلى هذا الأساس وجب البحث في هذه العلاقة وفهمها حق الفهم.

### 2-2-أسباب اختيار الموضوع:

يمكن حصر الأسباب التي أدت إلى اختيار موضوع البحث الذي يحمل عنوان "**علاقات الجيرة في ظل أنماط السكن العمودي**" ( المنطقة الحضرية الجديدة حملة(**01**)-باتنة-كنموذج) في النقاط الأساسية التالية:

**1**-الانتقادات المختلفة التي وجهت إلى أنماط السكن العمودي، من خلال الدراسات المختلفة سواء في المجال السوسيولوجي أو المجال المعماري، والتي أكدت نتائجها على وجود تأثيرات سلبية يمارسها هذا النمط من العمران على بنية وتركيبة العلاقات الاجتماعية، التي على رأسها علاقات الجيرة.

**2**-الاختيار الموضوعي للمنطقة السكنية "**حملة**" نظرا لكونها منطقة سكنية حديثة النشأة، والدراسات التي دارت حولها شحيحة، مما يفتح آفاق للتطلع على أهم مستجداتها ومختلف مشكلاتها، وهي بذلك تعتبر مجالا خصبا لمختلف البحوث والدراسات.

**3**-من خلال الواقع المعاش وانطلاقا من مختلف الملاحظات المباشرة التي تمت على مستوى الجولات الاستطلاعية للمنطقة السكنية الجديدة "**حملة**" **و**كذا الملاحظات غير المباشرة التي تمت على مستوى القراءات المختلفة للأدبيات والدراسات السابقة، التي كان لها الأثر الكبير في اختيار موضوع البحث وتحديد معالمه وسياقاته.

## 3-الأهداف:

لكل دراسة أهداف تجعلها ذات قيمة علمية "بحيث يشير الهدف كمصطلح إلى غاية معينة تترتب على سلوك أو مجموعة أنماط سلوكية، وفي علم الاجتماع يشير إلى أي تغيير في موقف معين يهدف الفرد أو الجماعة إلى بلوغه عن طريق أفعال معينة ".[1]

و الدراسة الراهنة تسعى إلى تحقيق ما يلي:

- الكشف عن خصائص علاقات الجيرة داخل أنماط السكن العمودي .
- معرفة مدى تأثير المستوى الثقافي للسكان على علاقات الجيرة .
- معرفة مدى تأثير نوعية السكن العمودي على العلاقات الجيرة .
- معرفة مدى تأثير التجهيزات الجماعية المكملة للسكن العمودي على علاقة الجيرة .

[1]. فاروق مداس، قاموس مصطلحات علم الاجتماع، دار مدني، الجزائر، 2003، ص. 286-287

## 4-فرضيات الدراسة ومؤشراتها:

الفرضية هي: "تصريح يتنبأ بعلاقة بين عنصرين أو أكثر ويتضمن تحقيق إمبريقي ".[1]

كما تعرف كذلك على أنها إجابة عن تساؤلات الإشكالية أي بمعنى أنها تتدرج ضمن حركية سؤال جواب، في ظل العلاقة الترابطية بين الإشكالية والفرضية، ومع الفرضية يمكن للباحث فعلا أن يقوم ببناء النموذج التحليلي أي إيجاد العوامل والعناصر التي تفسر أسباب حدوث هذه الظاهرة أو تلك، وبهذا تكون الفرضية اتجاه تفسيري يتبناه الباحث، تسعى أن تكون واقعية بعيدة عن مستويات التفسير القائمة على الحس المشترك، كما أنها تعبير عن علاقة سببية بين مستويين أو حدين تمثل إحداهما مشكلة البحث بعد تدقيقها وتخصيصها، أما الآخر فهو ما يحاول الباحث أن يفسر به حدوث أو وجود هذه المشكلة الخصوصية .[2]

ولدراسة موضوع "علاقات الجيرة في ظل أنماط السكن الجماعي الجديد" ومن خلال الخرجات الاستطلاعية، والملاحظات الأولية المستقاة من ميدان البحث، تم التوصل إلى صياغة فرضيات على النحو التالي:

- **الفرضية العامة:**

علاقات الجيرة في المناطق الحضرية الجديدة هي علاقات سطحية .

- **الفرضيات الجزئية:**

**الفرضية الجزئية الأولى:**

تتأثر علاقات الجيرة بنوعية السكن العمودي.

**مؤشرات الفرضية:**

- السكن الجديد لا يسمح بممارسة مختلف الأنشطة التقليدية.
- تراجع العلاقات التقليدية للجيرة.
- الاختلاف الثقافي بين الجيران.

---

[1]. موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، دار القصبة للنشر، الجزائر، الطبعة الثانية، 2006، ص. 151

[2]. سعيد سبعون وحفصة جرادي، الدليل المنهجي في إعداد المذكرات والرسائل الجامعية في علم الاجتماع، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012، ص. 105-106

- ظهور الأسرة النووية.

**الفرضية الجزئية الثانية:**

تتأثر علاقات الجيرة بالمستوى الثقافي للسكان.

**مؤشرات الفرضية:**

- أغلب سكان المنطقة تلقو تعليما نظاميا.
- الممارسات المختلفة للنشاطات الثقافية .
- حوارات ثقافية بين الجيران.
- نشاطات ثقافية مشتركة بين الجيران.

**الفرضية الجزئية الثالثة:**

تتأثر علاقات الجيرة بالتجهيزات الجماعية المكملة للسكن العمودي .

**مؤشرات الفرضية:**

- نقص على مستوى التجهيزات الجماعية.
- غياب اللقاءات بين الجيران في الأماكن العامة.
- عدم الرضا عن المرافق العامة المتاحة .

## 5-تحديد المفاهيم الأساسية:

إن الباحث في علم الاجتماع يتطلب تحديد المفاهيم التي يعمل عليها لأن ذلك يعرض الركائز الأساسية في البحث السوسيولوجي، باعتبار أن تحديد المفهوم يعطي معرفة بالظاهرة التي نريد دراستها، وفي أي اتجاه يسير البحث، وإلى ما يستند من الناحية النظرية وعلى هذا الأساس فإن المفهوم يضع المعالم الأساسية للظاهرة محل الدراسة، وبالمفهوم يبرر الأساس العلمي للظاهرة، ونتحصل بتحديده على خطاب خاص، وحسب "**دوركايم**" فإن هذا الخطاب يقوم بافتكاك الظاهرة محل الدراسة من قبضة الأفكار السابقة وهذه تعد قاعدة أساسية في نظر **دو كايم** لفهم الظاهرة السوسيولوجية .[1]

ومن خلال استعراضنا للأدبيات والدراسات السابقة الخاصة بالموضوع، تم التوصل إلى مجموع من المفاهيم وهي على النحو التالي:

[1]. سعيد سبعون وحفصة جرادي، مرجع سابق، ص. 125-126

## 1-5 مفهوم علاقات الجيرة:

- **مفهوم العلاقة:**

-**التعريف اللغوي:** يشير معجم اللغة العربية إلى أن جمع علاقة هو علائق، وعلاقات يقابلها في اللغة الفرنسية(RELATION)[1] .

- **التعريف الاصطلاحي:** هناك تعريفات كثيرة لمفهوم العلاقة، ومن بين هذه التعريفات نجد تعريف"**أحمد زكي بدوي** " الذي يعرف العلاقة على أنها "رابطة بين شيئين أو ظاهرتين بحيث يستلزم تغيير أحدهما تغير الآخر وقد تكون علاقة اتفاق أو تبعية، ويقال **مبدأ العلاقة** وهو أحد مبادئ التفكير لأن العمل الذهني في حماسة محاولة ربط طرفين أحدهما بالآخر".[2]

ويضيف **أحمد زكي بدوي:** " أن العلاقة – الصلة – مبنية على أساس الأفكار والاهتمامات والعواطف المشتركة في ظل الثقة المتبادلة والتفاهم كما يعني بها الاستفادة المتبادلة بين جماعتين أو أكثر بحيث تسمح لكل منها الاستجابة فورا والتعاطف مع الآخر .[3]

ويعرفها " **مصطفى خشاب**" على أن "العلاقة هي الروابط والآثار المتبادلة التي تنشأ استجابة لنشاط أو سلوك مقابل، والاستجابة شرط أساسي لتكون علاقة اجتماعية، وفي الواقع الاجتماعي قد تكون العلاقات بين فرد وفرد أو بين فرد وجماعة وقد تكون هناك علاقات متبادلة بين الظواهر والنظم وقد تكون العلاقات خارجية (بين جماعات وجماعات أخرى)". [4]

- **مفهوم علاقات الجيرة:**

-**التعريف اللغوي:** "الجيرة لغة بكسر الجيم وضمها والكسر أفصح مصدرا جاور فلانا بمعنى ساكنه والجار هو المجاور في السكن ويطلق على الملاصق وغير الملاصق في السكن كذلك ".[5]

---

[1]. فتحي لعناني، علاقات الجيرة في المناطق السكنية الحضرية الجديدة، رسالة ماجيستر، قسم: علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2005-2006، ص. 11

[2]. أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة بيروت، لبنان، 1982، ص. 352

[3]. نفس المرجع، ص. 345

[4]. نفس المرجع، ص. 345

[5]. فتحي لعناني، مرجع سابق، ص. 346

**-التعريف الإصلاحي:**

-تعريف "**ألبرت مستر**" « "علاقة الجيرة هي الأرضيات التي تتيح فيها المشاركات غير الرسمية" » .[1]

ويعرف "**لويس ويرث**" مصطلح الجيرة أنه: «" التقارب الفيزيقي مع الشيء المعلوم أوأسرية العلاقات بين الإفراد الذين يعيشون متقاربين مع بعضهم " » .[2]

كما يعرف "**فاروق مداس**" الجيرة على أنها "مصطلح يمكن تحديده بطريقة فيزيقية أو اجتماعية فمن الناحية الفيزيقية يشير إلى جزء من المدينة يتميز بحدود معينة مثل الطرق العامة أو البحار ويسوده نوع من التشابه أو المماثلة في النماذج السكنية الموجودة به، ومن الناحية الاجتماعية يشير المصطلح إلى التشابه الاجتماعي السكاني".[3]

كما يشير مصطلح الجيرة في الغالب « " إلى جماعة أولية غير رسمية أكثر منها أو يسودها إحساس بالوحدة والكيان المحلي إلى جانب ما تتميز به من علاقات اجتماعية مباشرة وأولية ووثيقة مستمرة نسبيا"» .[4]

**-التعريف الإجرائي:** نشير إلى مفهوم الجيرة من الناحية الإجرائية على أنها وحدة إقليمية تمثل جزءا فرعيا من مجتمع محلي تشمل الأسر الموجودة في منطقة معينة محددة سكنيا.

### 5-2 مفهوم السكن الجماعي(العمودي):

- **مفهوم السكن:**

**-التعريف اللغوي:** كلمة السكن من الناحية اللغوية هي كلمة مأخوذة من السكينة أي السلام، وهي كلمة تعني المكان الذي يتوفر فيه السكينة والسلام لساكنيه.[5]

---

[1] فاطمة بوضياف، تراجع العلاقات التقليدية للجيرة، نقلا عن محمد عاطف غيث، رسالة ماجيستر، قسم: علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2003-2004، ص. 26

[2]. سعاد بن سعيد، علاقات الجيرة في السكنات الحضرية الجديدة، نقلا عن عاطف غيث، رسالة ماجيستر، قسم: علم الاجتماع والديموغرافيا جامعة قسنطينة، الجزائر، 2006-2007 ص. 33

[3]. فاروق مداس، مرجع سابق، ص. 103-104

[4]. سعاد بن سعيد، نقلا عن عاطف غيث وآخرون، مرجع سابق، ص. 33

[5]. سهام وناسي، النمو الحضري ومشكلة السكن والإسكان، رسالة ماجيستر، قسم: علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008-2009، ص. 9

-**التعريف الاصطلاحي:** فيعرفه "**بيار جورج**" على أنه عنصر أساسي للارتباط بين الفرد والعائلة وبالتالي هو بمثابة الوسيط الاجتماعي والصلة اليومية مع الإطار التاريخي والجمالي والوظيفي معا، وهو يوضح نموذجا من الإنسانية.[1]

كما يفسره كل من "**جورج شونغ**" و"**دومينيك أشور**" و"**لان لبوانت**" في كتاب "**الاقتصاد الحضري**" أن السكن هو ضرورة من ضروريات الحياة، لما يقدمه من وسائل الراحة والرفاهة لساكنيه.[2]

ويعرفه "**محمد السويدي**": «"يعتبر المسكن بالنسبة للفرد والعائلة حاجة ضرورية مثل الملبس والمأكل والتربية والصحة بالإضافة إلى أنه مأوى يلجا إليه الفرد ليجد الدفء والعاطفة، ويتيح له القدرة على التعبير عن شخصيته وميوله" » .[3]

ويعرفه "**محمود حسن** ": «"إن المسكن هو الملجأ الطبيعي الذي ينبغي على الأسرة أن تكيف حياتها فيه لذلك يجب أن يتلاءم البناء الفيزيقي مع حياة الأسرة وحاجاتها "[4] » .

ويعد المسكن محل الإقامة التي تهيئ للناس في مجتمع معين، بحيث يعد من أهم العوامل التي تؤمن استمرار الحياة الاجتماعية، وبما أن المساكن تختلف من منطقة إلى أخرى وهذا باختلاف الظروف المناخية فإنها تعد من أهم أشكال الثقافة العادية في كل المجتمعات باستثناء مجتمعات الرحل.[5]

كما يعد المسكن أحد الحاجات الأساسية للإنسان، باعتباره يحدد نمط ونوعية الحياة لما يحتويه من مختلف الإمكانات والتسهيلات التي تعطي لساكنيه الراحة والأمان كما أنه يؤثر على صحة الفرد وإنتاجيته وعلى حالته النفسية.[6]

وبوجه عام يمثل المسكن رأس مال رمزي يتجسد في الخصوصية والمكانة والتمايز الذي يترجم على شكل مباني وفراغات ومرافق وخدمات وشوارع وأسواق وأماكن ترفيهية وما ينتج عن ذلك من علاقات اجتماعية ونماذج بشرية ذات خلفيات ثقافية متعددة.[1]

---

[1]. فتحي لعناني، مرجع سابق، ص. 59

[2]. سهام وناسي، مرجع سابق، ص. 10

[3]. سهام بن عاشور، التكثيف الداخلي للمسكن الجديد وعلاقته بزواج الأبناء، نقلا عن محمد السويدي، رسالة ماجيستر، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص. 6

[4]. نفس المرجع، نقلا عن محمود حسن ، ص. 6

[5]. أحمد زكي بدوي، مرجع سابق، ص. 201

[6]. سهام وناسي، مرجع سابق، ص. 9

- **السكن العمودي:**

-**اصطلاحا:** "يختلف مفهوم المبنى المرتفع طبقا لاعتبارات عديدة، منها مستويات التحضر في البلاد المتقدمة والنامية، والقدرة على صعود المبنى والوصول إلى طوابقه المختلفة، وإمكانية الحفاظ عليه من الناحية الأمنية، وكذلك طبقا للتشريعات المنظمة لحركة العمران داخل المدينة".[2]

" وفي مجتمعاتنا المحلية تعتبر أنماط السكن هذه جديدة وحديثة جاءت لتلبية الحاجة السكنية المتزايدة والمرتبطة بتطور مجتمعاتنا ونموها، وعدم قدرة النمط القديم من سد هذه الحاجة، بالإضافة إلى ذلك هناك جملة من العوامل والمرتكزات ساعدت على انتشار هذه الظاهرة العمرانية منها ما يتعلق بالناحية الطبيعية والجغرافية والاجتماعية، وأخرى عوامل تتعلق بالناحية الديمغرافية، المتمثلة في استيعاب الحاجات السكانية المتزايدة وأخرى تتعلق بالناحية الاقتصادية التي تلعب فيها الإمكانيات المادية والقدرة دورا هاما في ذلك " .[3]

وعلى هذا الأساس يتعلق مفهوم السكن العمودي بالزيادة السكانية الكبيرة التي تستلزم وجود هذا النوع من السكن، وبالتالي ظهرت الحاجة إلى استغلال المساحات للتستوعب أكبر عدد ممكن من الوحدات السكانية، فكان نمط السكن العمودي ( العمارات ) هو الحل بالنسبة لهذه المشكلة.

-**التعريف الإجرائي:**

يقصد بهذا النمط من العمران من الناحية الإجرائية، هو ذلك السكن الذي يأخذ شكل ( العمران الرأسي) كنمط عمراني سائد يعتبر نموذجا للمناطق الحضرية الجديدة في الجزائر، وكنمط سائد في عملية التعمير حاليا في معظم المناطق ولا يقتصر وجوده على جهة من الجهات الحكومية فحسب بل أصبح كذلك ملكا لأفراد وللشركات الخاصة والاستثمارية، وأضحى استعماله الأساسي هو الإسكان في الدول المتقدمة والنامية بوجه الخصوص.[4]

---

[1]. سعاد بن سعيد، مرجع سابق، ص. 9

[2]. عماد معنصر، البناء المعماري العمودي كخيار للسكن الاجتماعي وانعكاساته على استهلاك العقار وتسيير المدينة، رسالة ماجيستر، قسم: الهندسة المعمارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2011–2012، ص. 4

[3]. وائل عبد الرؤوف أحمد داود، البناء متعدد الطوابق والوظائف في مدينة نابلس من منظور اجتماعي وعمراني، رسالة ماجيستر، قسم: التخطيط الحضري الإقليمي، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2003، ص. 19

[4]. بلقاسم ديب، مرجع سابق، ص. 434

وعليه فإن السكن العمودي هو كل سكن اتجه في تكوينه المعماري إلى العمودية، في التصميم والإنشاء، ظهر أساسا لحل مشكلة الزيادة السكانية في الجزائر، وامتصاص للبيوت الهشة، كتوجه سياسي تغلب عليه النظرة الاقتصادية من حيث التصميم والإنشاء.

### 5-3 تعريف المناطق الحضرية الجديدة:

**-اصطلاحا:**

مفهوم المناطق الحضرية الجديدة يبقى مفهوما غامضا لاختلافه من بلد لآخر وذلك لعدم وجود نقاط تقاطع بين المناطق الحضرية في العالم، وهذا الاختلاف في المفهوم يرجع إلى جملة من الاعتبارات متعلقة بالجوانب الحضرية من حيث الحجم والزيادة السكانية والتركيبة البشرية والتهيئة الداخلية، والعلاقات الاجتماعية بين الجماعات المحلية.

فحسب (p.merlin) فإن المناطق الحضرية الجديدة "هي مناطق مخططة يتم إنشاءها بقرار إداري بصفة شاملة في إطار سياسة الإقليم، وتكون هذه المناطق مكتفية ذاتيا من حيث فرص العمالة والإسكان والخدمات اللازمة للعاملين كما تضم مختلف التجهيزات والأنشطة".[1]

والمناطق الحضرية الجديدة حسب التشريع الجزائري "فقد جاء تعريفه في نص المادة (03ف04) من القانون 10-20 المؤرخ في 1ديسمبر 2001 والمتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، بأنها "تجمع حضري مبرمج بكامله في موقع خال أو انطلاقة من خلية أو خلايا السكنات الموجودة".[2]

ويرى " **صلاح البسيوني** " أن المناطق الحضرية الجديدة هي تلك التجمعات المحلية المستحدثة "التي تم إنشاءها بناءا على أسس تخطيطية شاملة متكاملة بكل جوانبه الاقتصادية والفيزيقية والتنظيمية ويلي ذلك نقل العناصر البشرية المختارة وفقا لشروط معينة، وذلك بهدف تحقيق وضع اجتماعي واقتصادي متطور عن الوضع السابق في المدن التقليدية، ويكون الهدف منه تنمية وتطوير الموارد البشرية والاقتصادية ورفع المستوى الاجتماعي".[3]

---

[1]. جميلة دوار، (المدن الجديدة في التشريع الجزائري)، التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، عدد(38)، جوان2014، ص. 228

[2]. نفس المرجع، ص. 228

[3]. ليليا حفيظي، المدن الجديدة ومشكلة الإسكان الحضري، رسالة ماجيستر، قسم: علم الاجتماع، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008-2009، ص. 11

ويعرفها "**بول دولوفريي**" أن المناطق الحضرية الجديدة هي "عبارة عن مناطق مستقبلية تحضى بتقدم تكنولوجي عال في جميع الميادين الاقتصادية والسياسية والعمرانية وتسمح بتوجيه التنمية في إطار الوظائف الاقتصادية".[1]

ويمكن تحديد الأهداف الأساسية للمناطق الحضرية الجديدة على النحو التالي:

1- تخفيف الضغط على المدن الكبرى

2- التحكم في نمو المدن وتنظيمها

3- دعم الأنشطة الاقتصادية بهذه الأماكن وضمان توزيعها وانتشارها وتدعيمها في كافة تراب الإقليم الوطني.

4- امتصاص السكنات الهشة .

-**التعريف الإجرائي:** يمكن تعريف المناطق الحضرية إجرائيا على أنها تلك المناطق التي أنشأت وفقا لقرارات الدولة، كنتيجة للأزمة السكنية، الهدف منها امتصاص السكنات الهشة، وتخفيف الضغط على المدن الكبرى، وخلق فرص عمل جديدة، وذلك من أجل دفع عجلة التنمية.

## 6-الدراسات السابقة:

- **دراسة سعاد بن سعيد:**

وهي رسالة لنيل درجة ماجيستر في علم الاجتماع الحضري تحت عنوان: " علاقات الجيرة في السكنات الحضرية الجديدة " دراسة ميدانية في المدينة الجديدة "علي منجلي " سنة: 2007/2006

وقد صاغت الطالبة فرضية عامة من خلال مؤشرات لها علاقة بالجانب الاجتماعي والثقافي وبالعلاقات القرابية والجوارية، ومؤشرات أخرى خاصة بالسكن واستعمالاته على النحو التالي:

تتأثر علاقات الجيرة في المناطق الحضرية الجديدة بنمط السكن والخلفية الثقافية والاجتماعية للسكان

مؤشرات هذه الفرضية:

[1]. ليليا حفيظي ، مرجع سابق، ص. 11

**مؤشرات الخاصة بالجانب الاجتماعي والثقافي والعلاقات القرابية والجوار:**

- علاقات الجيرة في السكنات الحضرية مبنية على أساس المصلحة المتبادلة وهي علاقات سطحية
- علاقات الجيرة القديمة تفككت وزالت بسبب النمط السكني الجديد
- اللاتجانس في الخلفية الثقافية والاجتماعية لسكان المناطق الجديدة
- تكيف السكان مع المحيط الجديد يكون بشكل تدريجي بطيء
- ظهور الأسرة النووية وتلاشي العائلة والعشيرة

**مؤشرات خاصة بالمسكن واستعمالاته:**

- إحداث بعض التغيرات داخل المسكن من طرف السكان
- تغيير استخدام بعض الفضاءات في داخل المسكن

وقد اختارت الطالبة لهذا البحث عينة عدد مفرداتها 120 مفردة موزعة عبر 4 أحياء كما يلي:

الحي الأول: حي 290 مسكن يضم 31 عمارة وعدد مساكنها هو 290 مسكن

الحي الثاني: حي 329 مسكن يضم 37 عمارة وعدد المساكن هو 439 مسكن

الحي الثالث: حي 92 مسكن ويضم 40 عمارة أما عدد المساكن المنجزة فهو 452 مسكن

الحي الرابع: حي 490 مسكن ويضم 45 عمارة أما المساكن المنجزة هو 520 مسكن

أما من حيث المنهج الذي استخدمته الطالبة في هذه الدراسة نجده يتحدد في المنهج الوصفي في وصف خصائص المجتمع المدروس، وسلوكاته ومدى تكيفه معه، وصف العلاقات بين السكان داخل النمط السكني الجديد، وصف خصائص الأسرة والعلاقات بينها وبين الجيران، وكذا أهم التغيرات الحاصلة في المجتمع والعلاقات والمعوقات التي تحول بينه وبين تقدمه وتحضره، بالإضافة إلى المنهج الإحصائي في ترجمة الحقائق السوسيولوجية إلى أرقام، إلى جانب استخدام المنهج التاريخي، من خلال سرد لمختلف مراحل النمو السكاني وإعطاء لمحة تاريخية لمدينة قسنطينة

أما نتائج البحث التي توصلت إليها الطالبة نوجزها في ما يلي:

**1**-علاقات الجيرة هي علاقات سطحية ومصلحية ومنفعية تكاد تخلو من التعاون والمودة وهذا ما يسود المجتمع الحضري

**2**-تكيف أغلبية السكان مع النمط العمراني الجديد

**3**-تفكك العلاقات التقليدية للجيرة (علاقات الصداقة والقرابة ) وزوالها نسبيا داخل المناطق الحضرية الجديدة

**4**-تأثير الأنماط السكنية الجديدة الذي يظهر في تغير بعض العادات والتقاليد كدخول وخروج السكان من نفس الباب، وكذا تخلي السكان عن مبدأ "التويزة" الذي كان شائعا في القديم .

- **دراسة فتحي لعناني:**

وهي رسالة لنيل درجة ماجيستر في الانثربولوجيا الاجتماعية والثقافية بعنوان: "**علاقات الجيرة في المناطق السكنية الجديدة** " دراسة ميدانية في حي الزرامنة بمدينة سكيكدة كنموذج سنة 2006/2005

تحدث الطالب في إشكاليته عن التقارب الفيزيقي وتأثيره على علاقات الجيرة، وهل بالضرورة يؤدي التقارب الفيزيقي بين الأسر إلى تقارب على مستوى علاقات الجيرة ؟ وهل سيؤدي ذلك إلى التفاعل الموجب بين الجيران والقائم على أساس من التعاون والتضامن ؟.

ومن خلال هذه الأسئلة صاغ الطالب فرضية عامة وفرضيات جزئية على النحو التالي:

**الفرضية العامة:** علاقات الجيرة في المنطقة السكنية الحضرية الجديدة (الزرامنة) هي علاقات سطحية

**الفرضيات الجزئية:**

- كلما اختلفت الأصول الجغرافية لسكان حي (الزرامنة ) كلما أدى ذلك إلى سطحية علاقات الجيرة فيما بينهم
- كلما كانت علاقات الجيرة في الأحياء السابقة وطيدة كلما كانت سطحية بين سكان حي الزرامنة
- كلما لم تتغير علاقات الجيرة مع السكان المنتقلين معا إلى حي الزرامنة من أحياء سابقة، كلما كانت علاقاتهم مع باقي سكان الحي سطحية

- كلما كانت هناك خلافات بين سكان حي الزرامنة كلما كانت علاقات الجيرة بينهم سطحية

**عينة البحث:** لقد اختار الطالب لدراسته عينة عدد مفرداتها 103 مفردة أغلبيتهم ذكور

**المنهج المستخدم:** استخدم الطالب المنهج الوصفي التحليلي كمنهج رئيسي من خلال جمع البيانات وتحليلها وكذا المنهج الإحصائي لترجمة المعطيات السوسيولوجية إلى أرقام إلى جانب بعض المعطيات التاريخية المستخدمة من خلال المجال العام للدراسة.

**النتائج:** نتائج البحث التي توصل إليها الطالب يمكن تلخيصها في كون أن علاقات الجيرة في الأحياء السكنية الحضرية الجديدة تتميز بطابع السطحية، وهذا بسبب حسب هذه الدراسة إلى جملة من المعطيات التي كانت سببا حقيقيا لنشوء مثل هذه العلاقات السطحية، يمكن تحديد هذه العوامل في الوضع الأسري للمبحوثين وأصولهم الجغرافية وتأثيرات السكن في الأحياء السابقة، وتعد الأصول الجغرافية هي أهم عامل من هذه العوامل في سطحية علاقات الجيرة .

- **دراسة فاطمة بوضياف:**

وهي رسالة لنيل شهادة الماجيستر في علم الاجتماع الحضري بعنوان " تراجع العلاقات التقليدية للجيرة " دراسة ميدانية ببلدية الرحمانية كنموذج سنة: 2004/2003.

**فرضيات الدراسة:** صاغت الطالبة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

**فرضية عامة:** يبدو أن تعقد علاقات الجوار هي انعكاس لمؤثرات التغير الاجتماعي والصعوبات الناتجة عنه

**فرضيات جزئية:**

- الانتقال من نمط الحياة الريفية البسيطة إلى نمط الحياة الحضرية المعقدة أدى إلى تراجع في العلاقات التقلديدة للجيرة
- إعادة ملكية أنماط سكنية لا تتماشى وطبيعة ساكنيها يؤدي إلى تراجع الإطار التضامني التقليدي
- غياب التجهيزات الجماعية المكملة للسكن يؤدي إلى تقليص فرص الالتقاء بين الجيران

**عينة البحث:** لقد اختارت الطالبة لدراستها عينة تحتوي على 94 مبحوث منهم 45 ذكرو50 أنثى

**المنهج المستخدم في الدراسة:** اعتمدت الطالبة على المنهج الكمي التحليلي استنادا إلى المعطيات الميدانية التي تتطلب جمع البيانات وتفريغها وتبويبها وتصنيفها إلى جانب استخدام المنهج الكيفي للتحليل والتفسير والشرح

**نتائج الدراسة:** يمكن ايجاز النتائج التي توصل إليها الباحث في النقاط التالية:

**1**–الانتقال من البساطة إلى التعقيد أدى إلى حجز وتقييد لعلاقات الجوار

**2**–التغير في المسكن ساهم بشكل كبير في تفكيك وتراجع علاقات الجيرة والنمط التقليدي

**3**–نقص المرافق العامة المكملة للسكن ساهم في تقليص واختصار للعلاقة الجوارية .

## ثانيا: الإجراءات المنهجية للدراسة:

### 1- المجال المكاني للدراسة: (الوحدتان الجواريتان رقم (27) و(28) )

شرع انطلاق الأشغال بالوحدتان الجواريتان رقم **(27)** و**(28)** سنة **2006**، وفي سنة**2009** بدأت عمليات الإسكان بهما، تقعا في أقصى الجهة الجنوبية من المنطقة الحضرية الجديدة حملة **(01)**، مساحتهما الحقيقية حوالي **(4876م$^2$)** بالنسبة للوحدة الجوارية رقم **(27)** و**(8567م$^2$)** بالنسبة للوحدة الجوارية رقم **(28)**، عدد المساكن المبرمجة فيهما، هو**(180مسكن)**، **60** مسكن بالنسبة للوحدة الجوارية رقم **(27)** و**(120مسكن)** بالنسبة للوحدة الجوارية رقم **(28)**، وعدد المساكن التي أنجزت فعليا هي **(190مسكن)**.



**خريطة رقم (1): تبين موقع الوحدتان الجواريتان رقم (27) و(28)**




**المصدر:** مكتب الدراسات المعمارية (حجازي)، باتنة

## 2- العينة وكيفية اختيارها:

"العينة هي تلك المجموعة من العناصر أو الأدوات التي يتم استخراجها من مجتمع البحث، ويجري عليها الاختبار أو التحقق، على اعتبار أن الباحث لا يستطيع موضوعيا التحقق من كل مجتمع البحث، نظرا إلى الخصائص التي يتميز بها هذا المجتمع، وعليه يمكن القول أن العينة هي مجموعة فرعية من العناصر التي يتميز بها هذا المجتمع".[1]

ودراستنا هذه التي تتحدد في العنوان الرئيسي: "علاقات الجيرة في ظل أنماط السكن الجماعي (السكن العمودي)، تهدف إلى معرفة طبيعة علاقات الجيرة بين الأسر والعائلات التي تشترك في المجال السكني وعلى هذا الأساس تكون الأسرة هي الوحدة الأساسية لعينة البحث، وهذا نظرا لصعوبة اختيار كل وحدات مجتمع البحث (الأفراد).

وتشكل عينة البحث من **10/3** أي **30%** من المجموع الكلي لمجتمع البحث، وهذه النتيجة مقبولة سوسيولوجيا، وقد اختيرت العينة على أساس طول المدة الزمنية للإقامة السكنية، بحيث تعتبر الوحدتان الجواريتان رقم (**27و28**) من أولى الوحدات الجوارية في المنطقة (**حملة (01)**) التي بدأت فيها عمليات الإسكان وبالضبط في سنة (**2009**) وهي مدة تسمح نوعا ما على قياس طبيعة علاقات الجيرة قياسا موضوعيا مع إمكانية التعميم.

أما نوع العينة وكيفية اختيارها فقد اعتمدنا في هذه الدراسة على العينة العشوائية المنتظمة، والتي تعتمد في الأساس " على المدى المنتظم في سحب هذا النوع من العينة وهو علاقة تجمع بين حجم مجتمع البحث وحجم العينة " وقد تم اختيار العينة على النحو التالي:

$$\textbf{العينة} = \frac{\text{مجتمع البحث} \times 30}{100} = \frac{30 \times 190}{100} = 57 \approx 60$$

العينة بالتقريب هي **60** مفردة

$$\textbf{المدى المنتظم} = \frac{\text{مجتمع البحث}}{\text{عينة البحث}} = \frac{190}{60} = 3{,}16 \approx 3$$

المدى المنتظم أو الثابت هو: **3**

[1]. سعيد سبعون وحفصة جرادي، مرجع سابق، ص. 135

ثم اخترنا بعد ذلك رقما عشوائيا من 1إلى 3 من خلال وريقات صغيرة تم ترقيمها من (1إلى 3) وسحبنا منها رقم (02) على اعتبار أن رقم (2) هو نقطة الانطلاقة ونقطة النهاية هي رقم (190)، وهذا على مدى منتظم قدره (3)، وتكون العملية: من 2إلى 5إلى 8 إلى11إلى 14..... وصولا إلى 190، وهذه الأرقام تمثل أرقام المساكن.

## 3- المنـهج وأدوات البحث (أدوات جمع البيانات ):

### 3-1 المنـهج:

إن مدى صدق النتائج ومطابقتها مع الواقع، مرهون بطبيعة المنهج المستخدم في الدراسة، الذي من خلاله تتم عمليات التحليل والتفسير وتسير الدراسة في سياقات معينة.

وفي دراستنا اعتمدنا على المنهج الوصفي كمنهج أساسي في الدراسة، الذي يهتم بدراسة الظاهرة الموجودة في جماعة معينة وفي مكان معين وفي الوقت الحاضر، دون الغوص في تأثيرات الماضي، وهو ما يتوافق مع طبيعة وأهداف الدراسة التي تتحدد في كشف خصائص علاقات الجيرة، في ظل أنماط السكن العمودي.

كما استخدمنا كذلك بعض الأساليب الإحصائية التي ساعدت على ترجمة البيانات إلى أرقام، لتسهيل عمليات التحليل، بغية الوصول إلى نتائج يمكن تعميمها في ما بد.

### 3-2 أدوات جمع البيانات:

- **الملاحظة:**

"تعتبر الملاحظة من الأدوات الهامة في جمع البيانات من الميدان من أجل منح الباحث مسالك وسبل التفكير المساعدة على ضبط مشكلة البحث وتدقيقها".[1]

والملاحظة في الواقع تتعلق بكيفية تعاطيها من طرف الباحث وما هي الغاية من اللجوء إليها كتقنية، كما أن الملاحظة متعلقة أكثر بعامل الزمن، بحيث أنه كلما كانت المدة الزمنية للبحث أطول كلما كانت الملاحظات متجهة نحو العمق أكثر فأكثر، وهذا لفهم الإطار الفعلي الذي يميز الوسط الاجتماعي.

[1]. سعيد سبعون وحفصة جرادي، مرجع سابق، ص. 83

وبما أن دراستنا كعمل أكاديمي محكوم بمواعيد محددة، فإن ذلك من شأنه أن يفرض اللجوء إلى تقنية البحث الاستطلاعي، التي لا تأخذ وقت طويل وهذا ما يجعل اللجوء إلى الملاحظة كتقنية مساعدة تأتي في المقام الثاني بعد الاستمارة وعلى هذا الأساس جاءت الملاحظة في هذا السياق (سياق البحث)، كملاحظات استطلاعية من خلال الجولات التي تمت داخل المجال الخاص للدراسة (حملة1)، من أجل التعرف على المجال وهيكلته (الطرقات، الأحياء السكنية، المرافق العامة والخدمات المتاحة، هيكلة السكنات ......)، واستطلاع الظروف التي يجرى فيها البحث والتعرف على العقبات التي تقف في طريق إجراءه.

إلى جانب الملاحظة الاستطلاعية استخدمنا كذلك الملاحظة الميدانية جاءت كتقنية مساعدة للاستمارة في جمع البيانات الميدانية، من خلال توزيع الاستمارات، وطرح بعض الأسئلة المكملة لأسئلة الاستمارة وهذا بالنسبة للاستمارات التي ملأت من طرفنا لبعض أفراد العينة، وهذا وفقا لما أدلوا به من حقائق، وقد استخدمت الملاحظة في هذه الحالة من خلال ملاحظة الأقوال والكلمات المستخدمة، والإيماءات وردود الأفعال، الصادرة عن أفراد العينة.

- **المقابلة:**

"إن ما يميز المقابلة هو كونها بالأساس مسعى كلامي محادثتي بين الباحث والمبحوث في إطار تفاعلي معين، حيث يجب أن يكون الباحث مع المبحوث ويتبادل معه أطراف الحديث حول مسألة أو مسائل حيث تعطى للمبحوث حرية معينة في الإدلاء برأيه والتعبير عن تمثلاته لهذه المسائل، من توجيهية في الإجابة ".[1]

وفي دراستنا استخدمنا نوعين من المقابلات، مقابلة عامة وأخرى مقننة، فالمقابلة العامة هي المقابلة التي تمت على مستوى مقابلة بعض المسؤولين داخل المؤسسات الخاصة والعامة (مراكز الإحصاء المتواجدة في المجلس البلدي، مديرية السكن والتجهيزات الجماعية، مكاتب الدراسات المعمارية المتواجدة في مدينة باتنة)، الذين أفادوا ببعض المعلومات عن المنطقة الحضرية الجديدة (حملة1)، كما أفادونا ببعض الخرائط وتقارير عن المنطقة.

---

[1]. سعيد سبعون وحفصة جرادي، مرجع سابق، ص. 173

أما المقابلة المقننة هي المقابلة التي تمت على مستوى مجال الدراسة الخاص، من خلال توضيح بعض أسئلة الاستمارة لبعض أفراد العينة.

- **الاستمارة:**

"الاستمارة هي تقنية لجمع المعطيات أوالبيانات بغرض التحقق من الفرضيات، ما يميزها هو تهيكلها وفق شروط معينة على الباحث أن يكون على دراية تامة بها، وعادة ما يتم إدراج استمارة البحث الكمي القائم على القياس".[1]

أما الاستمارة في دراستنا، تم إنشائها وفقا لفرضيات موضوعة، تشمل على **41** سؤال، وهي مقسمة إلى **9** محاور مرتبة على النحو التالي:

**المحور الأول:** خاص بالبيانات العامة عن المبحوثين، وتضمن هذا المحور على مجموعة من الأسئلة(6أسئلة): حول الأصل الجغرافي والمستوى المهني والمستوى التعليمي، وعدد أفراد الأسرة، والأقارب المقيمين في المسكن الواحد، ومتغير السن.

**المحور الثاني:** خاص بنوعية السكن وتضمن على **10** أسئلة حول سنة الانتقال إلى الحي، والمرافق الخاصة بالسكن(الغاز، الماء، الكهرباء)، وعدد الغرف، ومدى سماح المسكن بممارسة مختلف الأنشطة التقليدية، وما هي الأماكن البديلة لذلك، وما هي أهم التغييرات التي أجريت داخل المسكن، وما هي الأسباب التي منعت البعض من إجراء التغيير، والرضاء أو عدم الرضاء بالمسكن، وما هي أسباب عدم الرضا عن السكن الجديد.

**المحور الثالث:** بيانات خاصة بطبيعة علاقات الجيرة، تضمن هذا المحور على (10) أسئلة حول: طبيعة العلاقة التي تربط الجيران، وطبيعة الزيارات بين الجيران، وتبادل المأكولات فيما بينهم، وطبيعة التعاون بين الجيران في حل المشاكل الشخصية والمشاكل العامة، وما هي الأطراف التي تتدخل في حال حدوث نزاع بين الجيران، وما هي طبيعة العلاقة التي تربط بين النساء الجارات، ووصف العلاقة بين الجيران.

**المحور الرابع:** بيانات خاصة بالمستوى الثقافي وتأثيره على علاقات الجيرة، والذي تضمن على (9) أسئلة حول اهتمامات المبحوثين بقراءة الكتب والجرائد اليومية، ومتابعة البرامج الثقافية التي تبثها القنوات

[1]. سعيد سبعون وحفصة جرادي، مرجع سابق، ص. 155

الفضائية، وانخراطه أو عدم انخراطهم في جمعيات معينة، ونوع هذه الجمعيات، وهل هناك حوارت تجرى بين الجيران، وما طبيعة هذه الحوارات، وهل هناك علاقات مشتركة بيم الجيران في نشاطات ثقافية معينة، وما هي طبيعة هذه النشاطات.

**المحور الخامس:** بيانات خاصة بتأثير التجهيزات على علاقات الجيرة، تضمنت على **5** أسئلة، حول توفر المرافق العامة أو عدم توفرها بالمنطقة، ومكان قضاء أقات الفراغ، وهل هناك لقاءات بين الجيران في الأماكن العامة، وما هي الأماكن التي يفضلون اللقاءات فيها، ورضا أو عدم الرضا بالمرافق المتوفرة في المنطقة .

# الفصل الثاني

# الإطار النظري لعلاقات الجيرة





## تمهيد

تعتبر علاقات الجيرة من أهم المواضيع التي تحتاج إلى دراسة لما لها من أهمية في النسيج الاجتماعي، والدراسة النظرية للجيرة هي بمثابة الخيوط الهادية لتحديد مفهوم الجيرة، تحديدا سوسيولوجيا، وهذا من خلال استعراض لمختلف النظريات والمقاربات والتحليلات، على المستويين: (الماكروسوسيولوجية والميكروسوسيولوجية)، وهذا من أجل تحديد معالم هذا المفهوم (الجيرة).

وعلى هذا الأساس قسم هذا الفصل إلى ثلاث جزئيات أساسية، كل جزئية تحاول أن تغطي جانب من جوانب علاقات الجيرة، ففي الجزئية الأولى الخاصة ببعض المقاربات والدراسات السوسيولوجية لعلاقات الجيرة، والجزئية الثانية خاصة بعلاقات الجيرة بين التحليل السوسيولوجي والمنظور الإسلامي، لتوضيح الفوارق الواقعة بين الاتجاهين ( الاتجاه السوسيولوجي والاتجاه الإسلامي)، أما الجزئية الثالثة التي خصصت لعلاقات الجيرة بين المجتمع الريفي والمجتمع الحضري، لرسم حدود ومعالم علاقات الجيرة بين المجالين( المجال الحضري والمجال الريفي ).

## أولا: بعض المقاربات والدراسات السوسيولوجية لعلاقات الجيرة:

### 1-المقاربات السوسويولوجية:

#### 1-1 مقاربة ابن خلدون (1332-1406):

ربما نتسائل: ما علاقة "ابن خلدون" بموضوع الجيرة ؟

سؤال موضوعي يمكن أن نجيب عنه على النحو التالي: أولا وقبل كل شيء لا ينبغي الحكم على فكر "ابن خلدون" في ظل المقاييس الحالية، أو بمستوى الفكر العلمي الذي نعايشه حاليا، بل ينبغي الحكم عليه موضوعيا في ظل إطار عصره، وفي ظل الإمكانيات والآليات المتاحة في ذلك العصر وهو الشيء الذي يمكننا من فهم فكره حق الفهم، كما يمكننا من طرح مقاربة نظرية في سياق موضوع البحث .

لقد انطلق ابن خلدون من فكرة أساسية تعد من المسلمات مفادها: " أن الإنسان مدني واجتماعي بطبعه " ومن ثم اعتمد على جدلية العلاقة بين البدو والحضر التي تقوم عليها نظرية العمران بأسرها، أو ما نسميه اليوم العلاقة بين الريف والحضر، وهي العلاقة التي تظهر في نظر ابن خلدون كعلاقة جبرية، لما تحتويه المدن من مغريات ومراكز جذب بحيث تجعل من البدوي بحاجة إلى المدينة نظرا لتطورها وكثرة المهن فيها واختلافها .[1]

وعلى هذا الأساس تتحدد الفروق بين المدينة والبدو حسب ابن خلدون على أساس المهن ومصادر الإنتاج، وقد نوه أكثر من مرة أن المدينة تأتي بالضرورة كنتيجة للبدو، إذ يقول في هذا السياق: «البدو أصل المدن والحضر وسابق عليهما ...ومتى حصل البدوي على الرياش الذي يحصل له به أحوال الترف وعوائده عاج إلى قيادة المدينة وهكذا شأن القبائل المتبدية كلهم ».[2]

ومن خلال هذه الجدلية القائمة بين البدو والحضر، استخلص ابن خلدون قانون سير المجتمعات، يتلخص في أربع مراحل للتطور: مرحلة البداوة ومرحلة الملك، ومرحلة الهرم، وتعد هذه المراحل بمثابة عمر الدولة، التي "تخضع لقبيلة غازية قوية نتيجة العصبية، ثم تصل إلى الضعف والهرم وهكذا دواليك، وبهذا يظل المجتمع في تطور دائري حتمي تبادلي " [3]

1. عبد العزيز رأس المال، كيف يتحرك المجتمع، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1993، ص . 21-22

**2.** عبد الغني مغربي، الفكر الاجتماعي عند ابن خلدون، ترجمة: محمد الشريف بن دالي حسين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988، ص. 119-120

[1]. داوود معمر، مدخل إلى علم الاجتماع، منشورات دار الطليعة، الجزائر، 2010، ص. 71

ففي المرحلة الأولى ( حياة البداوة ) تعيش الناس على شكل قبائل وتكون العلاقات الاجتماعية مبنية على أساس العصبية، ومن خلال هذا الترابط الذي يأخذ شكل التضامن الآلي داخل القبيلة وتأكده العصبية، تقوى الرئاسة ويؤدي ذلك إلى الغزو وإلى إقامة الملك وتتجسد على شكل دولة، لكن مع مرور الزمن تضعف العلاقات الاجتماعية شيئا فشيئا ليدخل المجتمع في مرحلة الحضارة، حيث الترف والبذخ ويفقدون بذلك طبائع البداوة، من التضامن والتعاون ويدخلون في مرحلة جديدة حيث يؤدي ذلك إلى إفساد المجتمع والحياة.[1]

وعلى هذا الأساس نجد أن ابن خلدون كان من السباقين إلى دراسة العلاقات الاجتماعية داخل المجال الحضري، وهذا الذي يمكن أن نلمسه في أفكاره التي طرحها في كتابه " المقدمة " وكتب في هذا الموضوع بنوع من التفصيل في الباب الرابع تحت عنوان " في البلدان والأمصار وسائر العمران وما يعرض في ذلك من الأحوال وفيه سوابق ولواحق" عن اختلاف أحوال الناس وطرائقهم في الحياة والكسب [2].

وقد قارن كذلك ابن خلدون بين الكمالي والضروري، بحيث يمثل الضروري حياة الحرمان والشظف، والذي لا يتعدى إطار المحافظة على الحياة، والكمالي هو ما يزيد على ذلك من الرياش والنعيم وحياة الترف[3] وبالتالي فالكمالي يشكل حراكا بالنسبة لأهل البد، ويشكل تجمعا حضريا يتفنن في الأعمال خاصة في المجال الصناعي والميدان العلمي، وعليه تأخذ العلاقات الاجتماعية سياق آخر خارج عن المألوف، تظهر على شكل علاقات معقدة وتصبح حياة الفرد في المدينة أكثر تعقيدا .[4]

وعلاقات الجيرة داخل البيئة الحضرية لها مدلولاتها التي تختلف كل الاختلاف عن مدلولاتها ومعانيها التقليدية، المتأصلة في القرابة الدموية والعرقية، أصبحت في ظل التحولات والتطورات الصناعية تتحد بأبعاد المكان لا الزمان، وهذا ما تفسره القطيعة القائمة بينها وبين البعد التقليدي .

### 1-2 المقاربة البنائية الوظيفية:

- **مقاربة دوركايم-Émile Durkheim (1858-1917):**

---

[2]. فاطمة بوضياف، مرجع سابق، ص. 20

[2]. إكرام هاروني، (مجتمع المدينة والعلاقات الاجتماعية ). 2010/06/11، **http: //social. subject-line. com/t2089-topic**

[3]. عبد العزيز رأس المال، مرجع سابق، ص. 22

[4]. إكرام هاروني، مرجع سابق.

يعد العالم السوسيولوجي "دوركايم" "أحد أعضاء النظرية الكلاسيكية ومن أوائل الفرنسيين في علم الاجتماع الذين ساروا في طريق العمل الأكاديمي، أثر تطلعه هذا في نشاطه وأفكاره، فقدر له أن يواجه ظروفا مرتبطة بالعمل الأكاديمي الجامعي، عكس سابقيه من أمثال، ابن خلدون، وماركس وأوجيست كونت، الذين كانوا رجال فكر".[1]

وقد شاهد التحولات والتغيرات الحضرية التي حدثت في القرن التاسع عشر وعلى هذا الأساس قدم لنا نموذجا مثاليا للحياة الاجتماعية [2]، في كتابه" التقسيم الاجتماعي للعمل " سنة: (1893)، وهو دراسة كلاسيكية للتضامن الاجتماعي، بحيث قد لاحظ دوركايم حينما قارن بين المجتمعات التقليدية والمجتمعات الأكثر تطورا، أن الأولى تتميز بالتضامن الآلي، في حين أن الثانية تتميز بالتضامن العضوي، والتضامن الآلي يعتمد على التماثل بين أعضاء المجتمع، بينما التضامن العضوي يستمد أسسه من التباين واللاتجانس.[3]

وهذه الثنائية القائمة بين التضامن العضوي والآلي هي بمثابة الأساس الذي يقوم عليه الفكر الدوركايمي برمته، لكن ينبغي علينا أن نتطرق إلى مفهوم التضامن العضوي كمفهوم يسمح بطرح مقاربة سوسيولوجية لمفهوم الجيرة وعلى هذا الأساس، يتوجب علينا تحليل المجتمع العضوي من أجل طرح هذه المقاربة.

المجتمع العضوي في نظر دور كايم يرتبط ارتباطا وثيقا بتقسيم العمل بحيث أن نمو تقسيم العمل يترتب عليه تباين بين الأفراد، وهذا التباين يخلق نوع من التساند بين أفراد المجتمع، لكن تساند عضوي تتحكم فيه آليات تقسيم العمل وينعكس هذا التساند على العقلية الإنسانية وأخلاقيات العمل، وهذا هو التضامن العضوي، وكلما زاد هذا النوع من التضامن كلما قلت أهمية الضمير الجمعي وعليه يستبدل القانون المبني على أساس العرف الاجتماعي التقليدي بقانون مدني وإداري يهدف إلى حماية حقوق الأفراد بدلا من العقوبة التي تحددها القيم والأعراف[4]، وهكذا تستبدل الميكانيزمات التقليدية بميكانيزمات حديثة تقتضيها نوعية الحياة الحضرية وتعقدها .

[1]. عبد الباسط عبد المعطي، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والآداب، الكويت 1981، ص. 78

[2]. السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري بين النظرية والتطبيق، الجزأ: الثاني، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1998، ص. 38

[3]. نيقولا تيماشيف، نظرية علم الاجتماع، ترجمة محمود عودة وآخرون، الطبعة السادسة، دار المعارف، القاهرة، 1980، ص. 172

[4]. نفس المرجع، ص. 173

وإذا أسقطنا تحليل دوركايم على الجيرة كمفهوم ذو دلالة حضرية، نجدها تتحدد على شكل علاقة تتميز بنوع من التضامن العضوي وتتأطر وفقا لاعتبارات التقسيم الاجتماعي للعمل، وهي بذلك علاقات مبنية على أساس المصلحة والمنفعة الشخصية، وعلاقات يسودها التوتر وعدم الثقة، مما يقلل من فرص الالتقاء بين الجيران، وتراجع في القيم والمبادئ التقليدية لهذه العلاقة.

### 3-1 المقاربة الأيكولوجية:

- **مقاربة لويس ويرث – Louis Wirth (1897-1952):**

"لويس ويرث" هو أحد السوسيولوجيين الأمريكيين وأحد أعضاء "مدرسة شيكاغو" بحيث اعتبر أن حجم المدينة والكثافة واللاتجانس هو ما يحدد التنظيم الاجتماعي داخل الوسط الحضري، فزيادة حجم المدينة يساهم في خلق طرق الاتصال غير المباشرة، كما أن ارتفاع الكثافة السكانية يؤدي إلى التقسيم الاجتماعي للعمل، وهو الشيء الذي يجعل أفراد المجتمع يتعاملون فقط وفقا لمجموعة من التبادلات الاجتماعية، كما يعمل التنوع الاجتماعي على تحرير الأفراد من آليات الضبط الاجتماعي التقليدي .

ومن خلال هذا الطرح يمكن أن نستخلص رؤية ويرث لعلاقات الجيرة كمفهوم في نظره من المفاهيم الصعبة لما يحمله من معاني مختلفة، فالجوار حسبه: " التقارب الفيزيقي مع الشيء المعلوم وأسرية العلاقات بين الأفراد الذين يعيشون متقاربين مع بعضهم " .[1]

ونلاحظ من خلال هذه الرؤية، أن الجيرة عند ويرث تأخذ بعدين: بعد مكاني (فيزيقي ) يتحدد في المدينة، وبعد تقليدي يتأصل في العلاقات الأسرية التي تعد القرابة الدموية عصبها وأساسها، وهذا ما يمكن ملاحظته داخل المجتمعات التقليدية المنغلقة على نفسها .

ويؤكد ويرث أنه كلما اتجهنا نحو المدن كلما تقلصت العلاقات التقليدية للجيرة بل يكاد مفهوم الجيرة يحمل معنى واحد داخل الوسط الحضري، وهو التقارب المكاني أو الفيزيقي وهذا يعود في نظر ويرث إلى طبيعة العلاقات الحضرية التي تكتسي صبغة غير شخصية إلى جانب خصوصية الحياة الحضرية التي تفرض هذا النوع من العلاقات .[2]

---

[1]. سعاد بن سعيد، مرجع سابق، ص. 35

[2]. نفس المرجع، ص. 36

ويضيف ويرث أن التعدد والتنوع في الأنماط العمرانية، داخل المدن له علاقة وارتباط وثيق بالتنوع الثقافي للسكان، لما لها من تأثيرات على اللغة والعرق، ومنه على علاقات الجيرة باعتبارها بعد ثقافي أساسي للمجتمع ككل. كما قد بين ويرث حالة وطبيعة علاقات الجيرة بين الريف والحضر بحيث يؤكد أن الفرد في مجتمع الريف يذوب داخل الجماعة ويخضع بشكل آلي للجماعة التي ينتمي إليها على حساب خصوصيته، بحيث تظهر علاقته بالجماعة على شكل تضامن جواري تقليدي مبنى على أسس القرابة الدموية أما الفرد في البيئة الحضرية، لا يتقيد بميكانيزمات الجماعة أو بمحددات العرف الاجتماعي التقليدي بل نجده أكثر تفتحا وتحررا، وهذا ما يجعل علاقاته مع جيرانه تأخذ شكل قرابة جغرافية أي قرابة تتحكم فيها ميكانيزمات المكان تتحدد بآليات الضبط الرسمي (القانون الوضعي) كبديل لآليات الضبط الاجتماعي (العرف التقليدي )، وتترجم على شكل علاقات سطحية .

## 2- بعض الدراسات النظرية التي تناولت علاقات الجيرة:

### 2-1 الأحياء السكنية القديمة والجوار عند(شومبارد دولو ):

لقد خصص (شومبارد دولو) في كتابه: (des hommes et des villes) جزءا مهما لطبيعة علاقات الجيرة، وهذا إثر دراسة قام بها في إحدى المدن الفرنسية، هذه المدينة التي تنقسم إلى مجموعة من الأحياء السكنية الصغيرة، فحاول من خلالها معرفة أهم مختلف النشاطات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية اليومية لساكني هذه الأحياء من أجل رصد بنية وتركيبة السكان، ولتحقيق ذلك اعتمد (شامبردولو) على دراسة الأوساط السكنية القديمة، أين تظهر صورة حياة الطبقة العمالية البروليتارية، وهذا لمعرفة الاختلافات الموجودة بين الأحياء الشعبية والأحياء الراقية، مما يسمح بتفسير أنماط السلوك المتبع في كلتا المنطقتين، .[1]

ومن خلال عمليات المقارنة التي أجراها (شمباردولو ) بين الأحياء السكنية القديمة والراقية، تبين له أن الحياة داخل الأحياء الشعبية، هي حياة تتحدد على شكل وحدة اقتصادية استهلاكية صغيرة، علاقات الجيرة داخلها هي علاقات متينة، عكس الأحياء الراقية، فحول المحلات الراقية والأسواق تتموضع العلاقات الاجتماعية للعمال والمراهقين وتصبح كروتين يومي بالنسبة لبعض السكان، وقد لا تلعب أي دور بالنسبة للبعض الآخر.[2]

[1]. فاطمة بوضياف، مرجع سابق، ص. 27
[2]. نفس المرجع، ص. 27

إلى جانب ذلك فقد استخدم شامبردولو الأساليب المنهجية الوصفية لوصف معالم علاقات الجيرة داخل المباني العمالية، بحيث يرى "أن الشقق البرجوازية الناس فيها تتجاهل حتى اسم المستأجر، في الباب المقابل على نفس الدرج، بينما في الشقق العمالية لا يستطيع أحد تجاهل جيرانه، ونادرا ما تجد أسرا تعيش في عزلة تامة".[1] في حين نجد في الجهة المقابلة ( الشقق البرجوازية ) عدم وجود تبادلات في الخدمات بين الجيران أو محادثات تجرى بينهم.

كما قد أعطى شامبردولو أهمية كبيرة للتجهيزات الجماعية العامة داخل الأحياء السكنية في الأدوار الاجتماعية التي تمارسها في تعزيز وتوطيد العلاقات بين السكان، ومن بين هذه الفضاءات العامة نجد المقهى أو ما يسميه ب: (صالون الفقراء)، الذي يحتمل مكان في سلم الحياة الاجتماعية اليومية، إلى جانب الفضاءات الثقافية الترفيهية كالسينما والقاعات الرياضية والتي هي الأخرى تلعب دورا هاما ومحليا في تعزيز الروابط الاجتماعية والتقارب بين الجيران. [2]

**2-2 شروط الجوار عند( فيشر ):**

لقد أعطى (فيشر) مجموعة من الشروط التي تجعل الجيرة تأخذ شكلا من أشكال الجماعات الأولية، وتتمثل هذه الشروط كما يلي:

- الضرورة الوظيفية
- نوعية العلاقات السابقة على علاقات الجيرة
- الافتقار إلى جماعات أخرى بديلة .[3]

**1-** الظرورة الوظيفية: الضرورة الوظيفية في نظر فيشر تصنعها مشاكل الحياة والحاجات المحلية المشتركة التي تستلزم ضرورة المشاركة الاجتماعية بين سكان الحي لمواجهتها، مما يعزز ويقوي من روابط الجوار والاعتماد الوظيفي المتبادل، إلا أن التفاعل لا يكون بالضرورة شخصس أولي، لكن مع ذلك يمكن أن يوفر المناخ اللازم لتطوير العلاقات والتفاعلات بين السكان.[4]

[1]. فاطمة بوضياف، ص. 28
[2]. نفس المرجع، ص. 28
[3]. نفس المرجع، ص. 29
[4]. نفس المرجع، ص. 29

**2**- نوعية العلاقات السابقة على علاقات الجيرة: ومعنى ذلك في نظر فيشر "أن علاقات الجوار تتأثر بوجود أو عدم وجود علاقات أخرى كالزمالة في العمل أو القرابة أو الاشتراك في نفس الجماعة السلالية أو الدينية".[1]

**3**- الافتقار إلى جماعات أخرى بديلة: هذا الشرط يمس الحالات التي تكون فيها التفاعلات الاجتماعية بعيدة عن علاقات الجيرة، وعلى الأفراد في طل هذا الشرط أن يختاروا بين تعزيز علاقاتهم الشخصية بين جيرانهم أو الانصراف تماما عن هذه العلاقات للبحث في علاقات أخرى بديلة لهذه العلاقات.[2]

وهذه الشروط التي حدده فيشر تعد من أهم العوامل التي تزيد من تعزيز وتوطيد العلاقة بين الجيران، وتدعم إمكانية تطوير علاقات شخصية بين السكان، لكن يفترض فيشر أنه كلما زاد حجم المجتمع وتحضره كلما كان من غير المتوقع أن تتوفر فيه هذه الشروط الثلاث، وبالتالي كان من غير المتوقع أن تضعف علاقات الجوار بين الأفراد داخل المجال الحضري.[3]

[1]. فاطمة بوضياف، ص. 30

[2]. نفس المرجع، ص. 30

[3]. نفس المرجع، ص. 31

## ثانيا: علاقات الجيرة بين التحليل السوسيولوجي والمنظور الإسلامي:

### 1 التحليل السوسيولوجي:

#### 1-1 المفهوم السوسيولوجي لعلاقات الجيرة:

علاقات الجيرة من الناحية السوسيولوجية، هو مفهوم له دلالات متعددة، فقد يحمل دلالات مكانية، وقد يحمل دلالات ذات توجهات ثقافية، وقد يحمل دلالات الدم والقرابة -كما سنوضح ذلك لاحقا - وهذا راجع إلى عاملي: الزمان والمكان اللذان يلعبان دورا مهما في تحديد معالم هذه العلاقة، من منطلق أن جميع أشكال التفاعل بما في ذلك علاقات الجيرة "متموضعة " -على حد رأي أنتوني غيدنز - أي أنها تحدث في مكان معين وفي فترة زمنية محددة، وتكون "متزمكنة " أي أنها تدور في إطار زمني ومكاني محدد .[1]

وعلاقات الجيرة من الناحية السوسيولوجية (الاستاتيكا )، هي روابط اجتماعية تعبر عادة عن حاجة الإنسان لأخيه الإنسان، وهي الحاجة التي دفعت ابن خلدون إلى القول: «الإنسان مدني بطبعه »، أي لابد له من الاجتماع وهذه الحاجة في نظر ابن خلدون لا تتحقق إلا من خلال التعاون إذ يقول: «الواحد من البشر غير مستقل بتحصيل حاجاته في معاشه، وأنهم -الناس- متعاونون جميعا في عمرانهم على ذلك » ومعنى هذا أن الحاجة والعمل مقولتان أساسيتان للاجتماع الإنساني .[2]

وبهذا المعنى فإن علاقات الجيرة، هي علاقات تقوم على المصلحة المشتركة بين أفراد المجتمع، وهذه العلاقات لابد لها من قوانين تنظمها، وتضمن لكل فرد إشباع حاجاته دون المساس بالآخرين، وهذه القوانين الاجتماعية تتحدد أساسا في العادات والعرف الاجتماعي الذي تواضع عليه الناس وحكم علاقاتهم ببعض إلى جانب الأفكار والقيم والمعايير النابعة في الأساس من الأديان (وضعية أو سماوية) لتشكل في النهاية ثقافة متميزة للمجتمع وتصبح هذه الثقافة في المراحل اللاحقة الأساس الذي تقوم عليه أي علاقة اجتماعية التي هي بمثابة التطبيق الفعلي لتلك المنظومة الثقافية .[3]

والواضح أن هذا هو الجانب الإستاتيكي لعلاقات الجيرة، وهو في الواقع لا يفيد كثيرا في فهم العمليات الاجتماعية التي بتفاعلاتها تتشكل وتتأطر علاقات الجيرة وفق سياقات معينة وعلى هذا الأساس

---

[1]. أنتوني غيدنز، علم الاجتماع، ترجمة: فايز الصياغ، الطبعة الرابعة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ص. 176

[2]. عبد الباسط عبد المعطي، مرجع سابق، ص. 55

[3]. حسن عبد الرزاق منصور، الحضارة الحديثة والعلاقات الإنسانية في مجتمع الريف، الطبعة الثانية، دار فضاءات للنشر والتوزيع والطباعة، ص. 68

فإن " العمليات الاجتماعية هي عبارة عن العلاقات الاجتماعية في حالة الحركة وفي حالة قيامها بأدوارها ووظائفها وفي حالة التفاعل لا في حالة السكون لأن السكون أصلا لا يمكن أن يكون سمة الحياة الاجتماعية التي تقوم على الأخذ والعطاء والتفاعل النشيط بين الأفراد والجماعات ".[1]

وعليه فإن تجريد علاقات الجيرة من واقعها هو فعل لا جدوى منه والصحيح هو ملاحظة هذه العلاقات أثناء تأديتها لوظائفها الاجتماعية، والنظر إليها من جانب ديناميكي لا استاتيكي، وعلى هذا الأساس يمكن طرح المنظور السوسيولوجي لعلاقات الجيرة أو لأي علاقة اجتماعية من حيث مضمونها على الشكل التالي:

- القيم والمعايير ( دينية، خلقية، اجتماعية، اقتصادية ...) المؤطرة لعلاقات الجيرة
- العادات والأعراف الاجتماعية: متصلة بالأولى وتشترك معها في رسم ملامح العلاقة
- الأفكار الجديدة التي تنتج عن عوامل الاختراع والانتشار الثقافي، والتي تظهر على شكل علاقات تعاون وصداقة أو علاقات عداء وصراع، أو على مظهر من مظاهر الحياد .[2]

### 1-2 أبعاد علاقات الجيرة:

- **البعد المادي (المكاني):**

يقول "روبرت بارك": «أن المجتمع المحلي في أوسع معاني المفهوم يشير إلى دلالات وارتباطات مكانية، جغرافية، وأن المدن الصغرى والكبرى والقرى بل والعالم بأسره تعتبر كلها رغم ما بينها من الاختلافات في الثقافة والتنظيم والمصالح .... مجتمعات محلية في المقام الأول ».[3]

كما يشير لويس ويرث إلى أن المجتمع المحلي، يتميز بماله من أسس مكانية إقليمية يتوزع من خلالها الأفراد والجماعات والأنشطة التي تعتمد على علاقات تحكمها المصلحة المتبادلة .[4]

وعليه يتحدد مفهوم البعد المكاني أوالمادي كأساس لرسم ملامح وحدود العلاقات الاجتماعية ومنه على علاقات الجيرة، من منطلق " أن المجتمع المحلي هو تجمع إنساني تقوم بين أعضائه روابط الاعتماد الوظيفي المتبادل ويشغل منطقة جغرافية محددة ".[1]

---

[1]. حسن عبد الرزاق منصور، مرجع سابق، ص. 68-69

**2**. نفس المرجع، ص. 69

[3]. علم الاجتماع السوسيولوجيا، **http: //sociologiemeknes. blogspot. com/2012/12/blog-post_7177. htm**

4. نفس المرجع

وقد يشير البعد المكاني والمادي كذلك إلى " البعد المؤسساتي " وهو ما وضحه "قوستاق نيكولا فيشر" عند حديثه عن أنماط وأشكال العلاقات، بحيث بين أن هناك ثلاث أنماط من العلاقات: العلاقات الشخصية والعلاقات الاجتماعية والعلاقات المؤسسية، ويقصد بالعلاقات المؤسسية العلاقات التي تتشكل في ظل هياكل ومؤسسات (العمل، التعليم.. الخ ) والتي تأخذ أشكالا محددة كتنظيم الأسرة، المدرسة، أعمال التجارية والمستشفيات ....الخ إلى جانب قوى السوق والمنافسة في مجال الإسكان، وأهم ما يميز هذه العلاقات أن العرف المؤسس –إن صح التعبير– وما يحمله من قوانين ومراسيم هو الذي يؤطر هذه العلاقات وفق سياقات معينة .[2]

والبعد المادي (المكاني) للجيرة، هو بعد لا يشير فقط إلى المجتمعات الحضرية بل يشير كذلك إلى المجتمعات القروية، لكن في نطاق ضيق مقارنة بالمدينة، كبعد مادي بمفهوم تقليدي، بحيث يعتبر عامل الأرض عامل أساسي في تحديد معالم البعد المادي لعلاقات الجيرة داخل المجتمع القروي الذي يتمثل في فلاحة الأرض وجني المحاصيل... الخ إلى جانب عامل الفقر المادي والأدوار التي تقوم بها المساجد (كبعد مكاني) والأسواق، في تقوية وتعزيز علاقات الجيرة على المستوى الخارجي، أما على المستوى الداخلي فنجد أن التصميم الداخلي للمسكن التقليدي ( الحوش، دار الضياف، التوجيه الداخلي للأفنية ...الخ ) الذي يفتح المجال لممارسة مختلف الممارسات التقليدية، مما يعزز من علاقات الجيرة

- **البعد الطبيعي:**

هو البعد الذي تظهر فيه ملامح الإستراتيجية التي تجعل علاقة الجيرة تسير وفق هيكل هرمي ( أبوي) يمثل الرأس السلطة كمركز لاتخاذ القرارات بحيث يكون الفرد هرميا أقل قدرة على تطوير سلوكه، ويذوب داخل الجماعة التي ينتمي إليها طبيعيا، من خلال روابط الدم والقرابة التي تتعلق بروابط النسب والمصاهرة من جهة الأم، بحيث يلعب العرف الاجتماعي على المستوى الداخلي، لما يحمله من ضوابط وقيم في تحديد سلوكيات الفرد، مع وجود هامش من الحرية للفرد والقدرة للجميع على اتخاذ القرار، لكن في نطاق ضيق جدا أي في نطاق ما يسمح به العرف الاجتماعي.

[1]. علم الاجتماع السوسيولوجيا، مرجع سابق

[2]. gustave nicolas ficher. « le concept de relation en psychologie sociale » ،universite de metz ،p. 5

وهكذا يتحدد البعد الطبيعي للجيرة على أساس فطري طبيعي، كعصبية خاصة – على حد رأي ابن خلدون – وهي العصبية التي تجمعها علاقات خاصة (العلاقات الأسرية).[1]

- **البعد الثقافي:**

هذا البعد يبدو أكثر تعقيدا من الأبعاد الأخرى، لكن مع ذلك يمكن تحديده على شكل وجود توجه ثقافي في اتجاه واحد لدى الجميع، سواء على المستوى الداخلي (العرق ) أو على المستوى الخارجي (المحلي)، بغض النظر عن روابط القرابة الدموية، تحت ثقافة اجتماعية وقيم واحدة، يحكمها العرف الاجتماعي، والالتزام الثقافي له، ويمتد هذا الالتزام الثقافي الاجتماعي إلى كل مظاهر الحياة الاجتماعية المادية وغير المادية.[2]

## 2- المنظور الإسلامي:

### 2-1 مفهوم الجيرة في الإسلام:

يقول " ابن منظور " في تعريفه للجوار: " الجوار: المجاورة والجار الذي يجاورك وجاور الرجل مجاورة وجوارا، والكسر أفصح: ساكنه، وإنه لحسن الجيرة لحال من الجوار وضرب منه ".[3]

والجوار من الناحية الاصطلاحية في الإسلام، هو من جاورك جوار شرعيا سواء كان مسلما أو كافرا برا أو فاجرا، صديقا أو عدوا، محسنا أو مسيئا نافعا أو ضارا، قريبا أو أجنبيا .[4] "وله مراتب بعضها على بعض، تزيد وتنقص بحسب قربه، وقرابته، ودينه، وتقواه، ونحو ذلك فيعطى بحسب حاله وما يستحق ".[5]

وهناك من يظن " أن الجار هو من جاورك في السكن، هذه من أعظم صور الجار على السواء، لكن هذا لا ينفي وجود صور أخرى من الجوار وهي الجار في العمل والسوق والمزرعة، وكذلك الجار في مقعد الدراسة وغير ذلك " .[6]

---

[1]. محمد عابد الجابري، فكر ابن خلدون العصبية والدولة، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1994، ص. 171

[2]. حسن عبد الرزاق منصور، مرجع سابق، ص . 118

[3]. ابن منظور، لسان العرب، المجلد: الرابع، دار صادر، بيروت، لبنان، ص. 153

[4]. محمد ابن إبراهيم العمد الزلفي، ( التقصير في حقوق الجار ) . ( www. toislam. net)، 1996/12/23

[5]. نفس المرجع

[6]. سعاد بن سعيد، مرجع سابق، ص. 38

- **شواهد من القرآن:**

لم يرد ذكر الجار في القرآن الكريم إلا مرتين في آية واحدة في قوله تعالى:

﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ۖ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنْبِ ﴾ ...[1]

فيوصى الله في هذه الآية " بنوعين من الجيران: الجار الذي يكون في الوقت نفسه من ذوي القربى –والذي يتمتع بوصفه هذا بالتكافل الأسري – والجار المباشر الذي يدعو الاتصال المستمر به إلى تنمية علاقات حسن الجوار وينبثق هذا الاهتمام الخاص الذي يولي للجار من التقاليد العربية الطيبة، كما كانت موجودة قبل الإسلام ولم يكن للقرآن والسنة إلا أن يعززا التكافل بين الجيران ويوسعاه ".[2]

بل أن " تفسير المنار" " يذهب إلى القول بأن الجمع في هذه الآية نفسها بين الوالدين وذي القربى واليتامى والمساكين (يحمل على الاعتقاد بأن الجوار شكل من أشكال القرابة )، فالقرابة قرابة الدم، والجوار قرابة بالمكان ومحل الإقامة ومحل الإقامة، وقد يحدث أن يكون المرء على صلة بالجار القريب منه أوثق من صلة بالقريب الذي يسكن بعيدا عنه، ومن هنا كانت ضرورة وجود تعاون وتكافل بين الجيران قد لا يكون الأقرباء غير الجيران بحاجة إليه " .[3]

- **شواهد من السنة:**

كذلك أولت السنة النبوية اهتماما كبيرا بالجار وبينت ما يجب أن يكون اتجاهه مثل الإحسان إليه، وكف الأذى عنه، وتفقده، وإعانته في حاجاته بغض النظر عن دينه ومعتقداته وجنسه، ومن الأحاديث النبوية التي جاءت في حق الجار نذكر بعضها:

---

[1]. القرآن الكريم: سورة النساء، الآية 36

[2]. مختلف جوانب الثقافة الإسلامية، إشراف: عبد الوهاب بوحديبة ومحمد معروف الدواليبي، المجلد: الثاني: ( الفرد والمجتمع في الإسلام)، مطبوعات اليونيسكو، ص. 233

[3]. نفس المرجع، ص. 233

قوله رسول الله صلى الله عليه وسلم:

«من كان يؤمن بالله واليوم الآخر، فليقل خيرا أو ليصمت، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر، فليكرم جاره، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه[1] » .

وقوله: «لا يدخل الجنة من لا يأمن جاره بوائقه » .[2]

وقوله كذلك: «مازال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أن سيورثه[3] » .

وقوله كذلك: «خير الأصحاب عند الله خيرهم لصاحبه، وخير الجيران عند الله خيرهم لجاره » .[4]

وقوله كذلك: «ليس المؤمن الذي يشبع وجاره جائع إلى جنبه » .[5]

### 2-2 أنواع الجيرة في الإسلام:

الجيرة ثلاثة أنواع: " جار له حق واحد وهو أدنى الجيران حقا، وجار له حقان، وجار له ثلاثة حقوق، وهو أفضل الجيران حقا، فأما الجار الذي له حق واحد جار مشرك، لا رحم له، له حق الجوار، أما الجار الذي له حقان جار مسلم له حق الإسلام وحق الجوار، أما الذي له ثلاثة حقوق، جار مسلم ذو رحم له حق الجوار، وحق الإسلام، وحق الرحم ".[6]

"وحقوق الجار تتفاوت كذلك بين الجار الأقرب والأدنى والأبعد".[7]

### 2-3 حدود الجيرة في الإسلام:

حدود الجيرة في الإسلام هو أمر فيه اختلاف بين الناس، ولا يزال محل نظر، فهناك من يرى أن حدود الجار تتحدد بأربعون دار من كل ناحية، ومنهم من يرى أن الساكن في المحلة أو المدينة يعتبر من الجيران، وهناك من يرى أن حدود الجار تتعدى السكن والمحلة إلى الرفيق في السفر مثلا. [8]

---

[1]. صحيح مسلم، شرح: النووي، الجزء: الثاني، المطبعة المصرية بالأزهر، القاهرة، 1929، ص. 18

[2]. علي حسين علي عبد الحميد، حقوق الجار في صحيح السنة والآثار، الطبعة: الثانية، دار ابن حزم للنشر والتوزيع بيروت، لبنان، 1994، ص. 21

[3]. نفس المرجع، ص. 22

[4]. نفس المرجع، ص.

[5]. نفس المرجع، ص. 28

[6]. محمد جمال الدين القاسمي، محاسن التأويل، إخراج وتصحيح: محمد فؤاد عبد الباقي، 1957، ص. 1230

[7]. سعاد بن سعيد، مرجع سابق، ص. 22

[8]. علي حسن علي عبد الحميد، مرجع سابق، ص. 13-14

**2-4 حق الجار في الإسلام:**

أوجب الإسلام للجار حقوقا حددها النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الشريف في قوله: «أتدرون ماحق الجار ؟ إذا استعان بك أعنته وإن استنصرك نصرته وإن استقرضك أقرضته وإن مرض عدته، وإن مات شيعت جنازته وإن أصابه خيرا هنأته، وإن أصابته مصيبة عزيته، ولا تستطيل عليه بالبناء فتحجب عنه الريح إلا بإذنه، ولاتؤذه، وإن اشتريت فاكهة فأهد له منها، وإن لم تفعل فأدخلها سرا، ولا يخرج بها ولدك ليغيظ ولده ...[1] »

[1]. الإمام الذهبي، شرح كتاب حقوق الجار، تحقيق: الشيخ علي أحمد عبد الغال الطهطاوي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 2005، ص. 4-5

## ثالثا: علاقات الجيرة بين مجتمع الريف والمجتمع الحضري:

### 1 مجتمع الريف:

#### 1-1 تعريف مجتمع الريف:

صفات هذا النمط من المجتمعات، قد يبدو من الوهلة الأولى واضحا مقارنة مع الأنماط الأخرى (البدوية، الحضرية )، وقد نجد صعوبة كبيرة في تحديد تعريف مناسب للمجتمع الريفي، بالرغم من الجهود والمحاولات المختلفة، من طرف الباحثين والعلماء، ومختلف الهيئات المحلية والدولية للوصول إلى تعريف محدد للمجتمع الريفي، إلا أن جلها باء بالفشل في بلوغ ذلك.[1] وربما يعود السبب في ذلك إلى ما يحويه هذا النمط من المجتمعات من معايير تتداخل أحيانا بين الحضرية والبدوية، مما خلق صعوبة في الوصول إلى تعريف محدد لمجتمع الريف .

ومن بين المقاييس التي اعتمدت لتحديد تعريف للمجتمع الريفي، نجد المقاييس الإحصائية التي تعتمد على متغير الكثافة السكانية في تحديد المجتمع الريفي، كأن يكون الحد الأدنى المعتمد (500) نسمة، لتعريف المجتمع الحضري، والمجتمعات التي تقل عن هذا العدد هي مجتمعات ريفية . [2]

والمقياس المهني الذي يحدد الزراعة كمهنة أساسية في تحديد تعريف للمجتمع الريفي، ونسق التفاعل كمقياس يحدد نمط الاتصال داخل المجتمع الريفي، على اعتباره نمط منغلق من حيث العلاقات الأولية في إطار القرية الصغيرة (العائلة ) .[3] والمقياس التاريخي الذي يعتبر الريف منطقة لم يكتب لها تاريخ بعد، عكس المدينة التي لها تاريخ طويل وعريق، كمقياس يمكن من تحديد تعريف لمجتمع الريف، والمقياس الإداري كمقياس يحدد وجود أو عدم وجود مختلف المؤسسات الاجتماعية، ونوعية الخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات، كأساس يتحدد من خلاله تعريف المجتمع الريفي .[4] إلى جانب بعض المقاييس مثل التنقل والتجانس واللاتجانس والطبقية ...الخ كمقاييس تحاول تحديد معالم مجتمع الريف .

لكن بالرغم من هذه الاختلافات حول تحديد مفهوم مجتمع الريف إلا أن هناك اتفاق بين العلماء والباحثين في تحديد هذا المفهوم، على اعتبار أن مجتمع الريف هو مجتمع تقليدي، يتكون من مجوعة من الأفراد، تمتاز حياتهم بالتقليد والبساطة، ونسق التفاعل بينهم يتميز بالانغلاقية واللانظامية وقلة

---

[1]. قاسم محمد الفرحان وآخرون، المجتمع الريفي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، بغداد، 1979، ص. 78

[2]. نفس المرجع، ص. 78

[3]. محمد عاطف غيث علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1993، ص. 80-81

[4]. قاسم محمد الفرحان آخرون، مرجع سابق، ص. 78-79

التخصص في الوظيفة الاجتماعية، إذا ما قورنت بالمجتمعات الحديثة، وببساطة الفنون الآلية والاقتصاد، والأهم من كل ذلك وبحسب ملاحظات بعض الأنثربولوجيين عدم وجود تراث مكتوب، في مقابل الاعتماد على التراث الشفوي المنقول عبر الأجيال، الذي يعد بمثابة الضبط الاجتماعي، لهذا النمط من المجتمعات .[1]

وفي هذا السياق يمكن أن نستدل بنظرية (متصل ريف-مدينة) ل: "رادفيلد" الذي يعد من أحسن الأنثربولوجيين الاجتماعيين الذين تحدثوا عن المجتمع التقليدي من منطلق " أن المجتمع التقليدي هو مجتمع منعزل صغير متجانس وبعيد عن الحداثة .... ليس له تراث مكتوب وذاكرته عن الماضي ضحلة إذ لا تحوي سوى على ما يذكره كبار السن، ويتمتع ساكنيه بقدرة كبيرة على الانتماء والشعور بالوحدة الاجتماعية والتمسك بالأعراف والعادات التي يظل الناس متمسكين بها، رغم انتقال المجتمع إلى وضع معايير لحالته الأولى ".[2]

لكن مع ذلك " فإن وجود أو غياب الكتابة ( التي تشكل مع ذلك معيار مهما بسبب تعدد الكتابات: الكتابة التصورية والهيروغليفية والأحرف الأبجدية ) ليس معيارا وحيد المعنى بما أن الكثير من المجتمعات التي تعرف الكتابة هي كذلك غير حديثة " .[3]

### 1-2 الخصائص العامة لمجتمع الريف:

- **من حيث البيئة الطبيعية:**

تتأثر الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الريف بالظروف الطبيعية، وتتغير بتغيراتها وتقلباتها، مثل هذه التغيرات الطبيعية، تجعل من مهمة التخطيط الزراعي مهمة صعبة، سواء على المستوى العام أو العائلي، فعلى المستوى العائلي يتحدد ذلك في كيفية وضع ميزانية لمصروفات الفلاح، إذا كان مورده يتأثر بظروف طبيعية خارجة عن إرادته، وعلى المستوى العام يتحدد في التدخلات الحكومية في حال وجود خلل بين الأرض والإنسان الريفي من خلال المؤسسات الحكومية كالبنوك مثلا، من أجل معالجة هذا الخلل .[4]

---

[1]. محمد خطيب، الإثنولوجيا، دار علاء الدين، دمشق، سوريا، 2000، ص. 49

[2]. اسماعيل بن سعدي ونسيمة لغريبي، (تجربة توطين البدو الرحل بالمدينة الجزائرية). الباحث الاجتماعي، عدد: 10سبتمبر2010، جامعة منتوري، قسنطينة، ص. 367

[3]. بورون وبوروكو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة: سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986، ص. 194

[4]. قاسم محمد الفرحان آخرون، مرجع سابق، ص. 80

- **من حيث الكثافة السكانية:**

الكثافة السكانية تنخفض في المجتمع الريفي انخفاضا كبيرا مقارنة بالمجتمع الحضري .[1] ويعود ذلك لأسباب منها الهجرة الريفية نحو المدن، إلى جانب انخفاض المستوى الصحي والمعاشي (سوء التغذية ) في الأرياف، مما يؤدي إلى الزيادة في معدلات الوفيات، كما أن انخفاض أو الزيادة في الكثافة السكانية يؤثر على إمكانية توفير الخدمات والمؤسسات الاجتماعية في المنطقة .[2]

أما من حيث النوع والجنس نلاحظ أن عدد الذكور يزيد عن عدد الإناث في الأرياف، عكس المدن التي يزيد فيها عدد الإناث عن الذكور .[3]

- **من حيث الخصائص الاقتصادية:**

من حيث الإنتاج عادة ما تعتمد المجتمعات الريفية على النمط التقليدي مثل: جمع الثمار الصيد، الزراعة، الرعي ....الخ )، لكن في بعض الأحيان قد يستخدم التكنيك التقليدي إلى جانب التكنيك الحديث في نفس المجتمع، مثل استخدام الجرارات في الحصاد والحرث ومن حيث الأيديولوجية المتبعة في الإنتاج فهي أيديولوجية تتأسس على القيم والاتجاهات وقد تعبر عنها كلمات المديح أو اللوم، تحويها الأمثال والأقوال، وتعمل هذه القيم على تحديد حماس وكفاءة الفرد في أداء العمل، ومن حيث تقسيم العمل نجد أن الأساس الذي يعتمد عليه في ذلك، يتحد في الجنس والعمر، والمهارة وفي بعض الأحيان يتحدد على أساس المراتب الاجتماعية (كبار السن مثلا ليسو معنيين بالأعمال الزراعية )، ومن حيث نظام العمل نجد أن المجتمعات الريفية في العادة تنتخب شخص يشغل المركز (الرئيس )، ولا يمارس بالضرورة أي عمل وإنما تقتصر مهمته في التخطيط والتشريع، ويختار وفقا للمكانة الاجتماعية التي يحتلها هذا الشخص بين الجماعة، والجزاءات التي تعزز موقفه .[4]

---

[1]. محمد الجوهري، علم الاجتماع الريفي والحضري، دار المعرفة الجامعية، 1997، ص. 197

[2]. قاسم محمد الفرحان آخرون، مرجع سابق، ص. 81

[3]. عبد المنعم شوقي، مجتمع المدينة، الطبعة: السابعة، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1981، ص. 92

[4]. محمد حسن الغامري، دليل البحث الأنثربولوجي في المجتمع البدوي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1989، ص. 28-29-32-33

- **من حيث نسق التفاعل:**

الروابط الاجتماعية في الريف تتميز بأنها أولية مباشرة قوية متماسكة، مبنية على أساس الضمير الجمعي، وعلى هذا الأساس تتحدد أنماط التواصل على أنها أنماط مباشرة، مدى التفاعل فيها يكون ضيقا إلى درجة ملحوظة تقام داخل وحدات القرية الصغيرة (العائلة )، وتتميز بالبساطة والمودة والإخلاص.[1]

- **من حيث الأنماط السائدة للتفسير الاجتماعي:**

أنساق المعتقدات داخل المجتمع الريفي عادة ما تعتمد على السحر أو الدين أو كلاهما معا .[2] وعلى هذا الأساس يتميز هذا النمط من المجتمعات بالقدرية في تفسير الظواهر والأحداث، بحيث تعزى إلى قوى خارجة عن إرادتها وهذا هو أهم ما يميز المجتمعات الريفية –باعتبارها مجتمعات تقليدية – بوجه عام بحيث يلعب الدين والاعتقاد بالقضاء والقدر دورا مهما في تحديد بنية وتركيبة هذا النمط من المجتمعات .

### 1-3 بنية علاقات الجيرة لمجتمع الريف:

يقصد بالبنية الاجتماعية في هذا السياق " شبكة العلاقات الاجتماعية التي تشمل على كل أعضاء الجماعة المحلية في فترة زمنية معينة " .[3] وبما أن المجتمع الريفي هو مجتمع تقليدي من حيث البناء وأنساق التفاعل الاجتماعي فيمكن القول أنه يقوم على أساس رابطة القرابة الدموية، التي تتحدد على شكل نظام أبوي على المستوى الأسري، ونظام باتريكي على المستوى المحلي ينبثق من الجد الأعلى الذي يشكل هوية المجتمع المحلي، كما ترتبط العلاقات الدموية كذلك بروابط النسب والمصاهرة ( العلاقات الزوجية ) من جانب الأم والتي تتم على شكل زواج داخلي، "وهذا النوع من الزواج يجد تفسيره في العلاقة بين حقوق الحيازة والملكية من جانب والقرابة في المجتمع القروي من جانب آخر".[4] كما أن العلاقات الاقتصادية والثقافية دور كذلك في تحديد ملامح وبنية المجتمع الريفي .

أما بنية علاقات الجيرة للمجتمع الريفي، فهي تتحدد بأبعاد الدم والقرابة في المقام الأول وأبعاد اقتصادية واجتماعية في المقام الثاني، فمن ناحية القرابة الدموية فهي تتحدد كمجموعة من الأسر تنحدر

---

[1]. محمد عاطف غيث، مرجع سابق، ص81-82

[2]. مصطفى خلف عبد الجواد، نظرية علم الاجتماع المعاصر، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009 ص. 91

[3]. محمد حسن الغامري، مرجع سبق ذكره، ص. 7

[4]. أيمن الشمول، ( المتغيرات الاجتماعية والثقافية لظاهرة الطلاق )، مجلة جامعة دمشق، المجلد: 26، العدد الثالث + الرابع، 2010، ص. 665

من جد أعلى واحد كما أن هذه الأسر تتقارب أكثر فأكثر بالاصهار إلى بعضها البعض، مما يحافظ على تماسك العلاقات فيما بينها .[1]

ومن الناحية الاقتصادية تتحد علاقات الجيرة على شكل تعاون وتضامن آلي على فلاحة الأرض وجني المحاصيل ومساعدة المحتاج أو إقراضه من المال لإصلاح أرضه مثلا ومن الناحية الثقافية تتحدد هذه العلاقات على شكل توجه ثقافي أحادي لدى أبناء المجتمع مرتبط بالعرف الاجتماعي، بحيث نجدهم يتصرفون بنفس الأسلوب (تقريبا ) في المواقف الاجتماعية العامة، وهو انعكاس للضبط الاجتماعي، وهذا الالتزام الثقافي يمتد إلى كل مظاهر الحياة الاجتماعية المادية وغير المادية . [2]

وإذا أردنا أن نبحث عن الأسباب التي جعلت روابط الجيرة تأخذ شكل التضامن الآلي في المجتمع الريفي –بغض النظر عن عوامل الدم والنسب– لوجدناها تتحدد في قلة الموارد المتاحة وكذا الاعتماد الكلي على الزراعة كمورد رزق بامتياز، وقلة الإمكانات، مما يفتح مجالا للمشاركة الجماعية بين أبناء المجتمع، إلى جانب عامل الفقر الذي يستلزم التعاون في إنشاء الجمعية التعاونية، وإنشاء نظام العشور، وصندوق المساعدات كما يعد الفقر كذلك عاملا حاسما وراء الحرص على تأمين المراعي لأغنام أهل الريف، والتي تشكل موردا آخرا يتساوى مع الزراعة من حيث الأهمية .[3]

لكن التحولات الناشئة عن التحضر والتقدم الصناعي، وفي ظل الثنائية القائمة بين الريف والمدينة تأثرت بنية وتركيبة علاقات الجيرة، التي كانت إلى عهد قريب تتصف إجمالا بالمركزية على المستويين: المستوى الأسري الذي يتحدد في سيطرة الأب ( نظام أبوي ) أو على المستوى الخارجي الذي يتحدد في سيطرة كبير السن ( شيخ القبيلة )، وأصبحت علاقات الجيرة تميل إلى الطابع اللامركزي في اتخاذ القرار، وتحولت الأسرة من أسرة ممتدة – التي تصل في بعض الأحيان إلى القبيلة عندما تشتد العصبية وتكون في أوج قوتها – إلى أسرة نووية لتتوافق مع المرحلة الجديدة، وهذا التغير شمل ناحيتين: الناحية المادية للمجتمع من حيث السكن، "بحيث بدأت مجموعات المباني السكنية المبنية وفق الطراز التقليدي تختفي سريعا لتحل محلها مباني حديثة من طابقين وذات أسقف من الحديد المموج ....".[4] ومن حيث انتشار المرافق التابعة للسكن على مختلف أنواعها، ومن حيث تعدد المهن واختلافها، مما ألزم ضرورة التقسيم

---

[1]. حسن عبد الرزاق منصور، مرجع سابق، ص. 118

[2]. نفس المرجع، ص. 118

[3]. نفس المرجع، ص. 211

[4]. لويد، إفريقيا في عصر التحول الاجتماعي، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والآداب، الكويت، 1980 ص. 91

الاجتماعي للعمل، على أسس غير طبيعية ( الكفاءة، المكانة الاقتصادية..الخ) ومن الناحية الثقافية التي تتحدد في تغير أوجه التفكير والنظرة إلى الكثير من الأمور ودخول مفاهيم وميكانيزمات جديدة، كبديل للمكانيزمات التقليدية كعرف اجتماعي .[1]

## 2 المجتمع الحضري:

### 2-1 تعريف المجتمع الحضري:

المجتمع الحضري هو مجتمع ينفرد بمجموعة من الخصائص تتحدد بوجه الخصوص في التباين والتقسيم الاجتماعي للعمل، وانتشار التقانة وحضور العلمانية وتقدم التنظيم الاجتماعي، وتعقد أنساق التفاعل الاجتماعي وبروز الحراك الاجتماعي والجغرافي، إلى جانب الكثافة السكانية العالية وكبر الحجم.[2]

ويرى " لويس ويرث " أن المجتمع الحضري هو مجتمع يتميز بخاصية كونه تجمع كبير لتركيز كثيف نسبيا للسكان، لكن لا يمكن فهم المجتمع الحضري في نظر ويرث إلا من خلال ربط العوامل الأيكولوجية (الكثافة والحجم واللاتجانس) بالسياق الثقافي العام، وعدم الاعتماد على المقاييس الفيزيقية والمرفولوجية وحدها في تفسير الحضرية .[3]

أما " روبرت رادفيلد " فقد اعتمد على ما يسمى ب: " النماذج المثالية " من أجل بناء تصور عقلي للحياة الحضرية وفهم المجتمع الحضري من خلال تحديد مجموعة من الخصائص ذات طابع ثقافي، كمنهج أساسي يستخدم في التحليل الاجتماعي، وقد حاول أن يوضح كيف أن الفروق بين المجتمعات الحضرية والشعبية –على حد تعبيره – ترتبط بتطور بناء المدينة ذاتها.[4]

ومن بين الخصائص التي وضعها رادفيلد في حق المجتمع الحضري، نذكر منها: التعقيد، التقسيم الاجتماعي للعمل، زيادة الحرية بين الأفراد، اللاتجانس الثقافي، تنوع الحاجات والمطالب ... وهذه الخصائص تزول كلما اتجهنا نحو المناطق القروية .

---

[1]. حسن عبد الرزاق منصور، مرجع سابق، ص. 183

[2]. وسيلة بويعلي، زواج الأقارب في المجتمع الحضري وانعكاساته على الأسرة، رسالة ماجيستر، قسم: علم الاجتماع العائلي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2004–2005، ص. 18

[3]. السيد عبد العاطي السيد، مرجع سابق، ص. 53

[4]. محمد عاطف غيث، مرجع سابق، ص. 39–40

وعلى هذا الأساس يمكن أن نستخلص تعريف شامل يمكن أن يقرب معنى ومفهوم المجتمع الحضري بأنه: مجموعة من الأفراد تقطن في بيئة معينة تتميز بأسلوب حياة معين، يتجاوب مع خصائص الحجم والكثافة واللاتجانس وينتج عن هذه الخصائص متغيرات أخرى، مثل ضعف روابط القرابة وروابط الجيرة، ووجود ميكانيزمات جديدة ( القانون الرسمي ) .[1]

**2-2 الخصائص العامة للمجتمع الحضري:**

**من حيث البيئة:** تتميز العلاقة بين الإنسان الحضري والطبيعة بالقطيعة والانعزال الواضح عنها، وأهم صلة له وأبعدها أثرا في حياته هي البيئة الصناعية .[2]

**من حيث المهنة:** يقوم المجتمع الحضري على التنوع المهني، فالغالبية القصوى من السكان يعملون في مجال الصناعة، وما يتصل بها من عمليات التجارة وعمليات التبادل وفي الوظائف المتخصصة والإدارة والحكم .[3]

**من حيث الكثافة السكانية:** تتميز المجتمعات الحضرية بالزيادة في الكثافة السكانية مقارنة مع مجتمعات الريف، وبوجه عام ترتبط الكثافة السكانية بالمجتمع الحضري ارتباطا ايجابيا .[4]

**التباين والتدرج الاجتماعي:** تظهر بوضوح الطبقية في المجتمع الحضري وربما قد تكون هذه الخاصية من أهم الخصائص في تحديد ملامح المجتمع الحضري .[5]

**من حيث الحراك الجغرافي:** تعرف المدينة على أنها مكان يتميز بالتنقل والحراك الجغرافي، ويرتبط هذا الحراك ارتباطا ايجابيا بالحضرية، ويتم عادة في اتجاه أحادي ( من الريف إلى المدينة ) ونادرا ما يكون في الاتجاه المعاكس.[6]

**من حيث نسق التفاعل:** يتميز المجتمع الحضري " بكثرة الاتصالات التي تغطي منطقة واسعة من نسق التفاعل سواء بالنسبة للفرد أوبا لنسبة للمجموع ومع ذلك تسود المدينة علاقات غير الشخصية

---

[1]. وسيلة بويعلي، مرجع سابق، ص. 20

[2]. محمد عاطف غيث، مرجع سابق، ص. 80

[3]. نفس المرجع، ص. 80

[4]. نفس المرجع، ص. 80

[5]. نفس المرجع، ص. 81

[6]. نفس المرجع، ص. 81

والسطحية والقصيرة المدى، إلا أنها من جانب آخر تتميز بالتعقيد والتداخل والشكلية في أغلب الأحيان وعلى عكس ما هو حادث في القرية فإن الإنسان يتفاعل ( كرقم وكعنوان ) ".[1]

من حيث الحجم: يمثل حجم المجتمع الحضري قاعدة أكبر بكثير من حجم المجتمع الريفي، والعلاقة بين المجتمع المحلي والحضرية هي علاقة ايجابية.[2]

**2-3 بنية وتركيبة علاقات الجيرة داخل المجتمع الحضري:**

تعتبر علاقات الجيرة من أبسط الركائز التي تستند عليها روابط الاتحاد والمشاركة بين الأفراد، وعلاقات الجيرة في المدينة، هي في الواقع تختلف اختلافا جذريا عن الجيرة في الأرياف، بحيث أنها في الأرياف تتحدد –كما وضحنا ذلك سابقا– بروابط الدم في المقام الأول، لكن هذا لينفي وجود علاقات صداقة تحددها متطلبات الحياة الاقتصادية، وكذلك التوجهات الثقافية التي من شأنها كذلك تأطير العلاقات بين الأفراد في سياق واحد، بالرغم من الاختلافات العرقية والإثنية.

أما الجيرة في المدينة فلها محدداتها الخاصة التي تفرضها متطلبات الحياة الحضرية، في ظل نظام يجعل من محل الإقامة (المسكن) أساسا للمشاركة والتفاعل الاجتماعي بين الجيران، وبهذا تكون الجيرة داخل المدينة محكومة بتوجهات سياسية، تجعل من الجيرة أصغر وحدة محلية في النسيج الاجتماعي.[3] إذا ما أردنا أن نعرف رابطة الجيرة داخل المجال الحضري بخطوطه العريضة، فإننا يمكن القول بأنها وحدة اجتماعية مبنية على أساس التضامن العضوي، الذي تقتضيه متطلبات الحياة الحضرية وتعقدها، وتحكمه أسس العقد الاجتماعي، باعتبار أن الجيرة هي اتفاق بين الأفراد حول وضع قوانين تعبر عن إرادتهم الحرة في التعايش، كما أن العقد الاجتماعي هو نظام يدبر من خلاله الأفراد شؤونهم العامة، من طرف مؤسسات منتخبة، والعقد الاجتماعي في هذه الحال هو عقد مبني على أسس وضعية وليس على أسس طبيعية بمعنى أنه النظام البديل الذي من خلاله يتحقق الاستقرار والأمن الذي فقده الإنسان بينما خرج من الحالة الطبيعية.

كما تفرز التأثيرات المعقدة للحياة في المدينة تغييرات تنجم عنها أنواع غير مألوفة من المجتمعات المحلية ( الجيرة)، تجعل من علاقات الجيرة تسير نحو الانحلال والتفكك، وهذا التفكك الناجم في الأساس

---

[1]. محمد عاطف غيث، مرجع سابق، ص. 82

[2]. نفس المرجع، ص. 80

**[3]. rebart e. park et ernest w. burgess et roderick d. mckenzie ،the city، the university of Chicago ،p. 12-13**

عن الاختلافات الثقافية الإثنية لمستخدمي المجال ( السكان)، بحيث نجد أن هناك جماعات إثنية صعبة الاندماج داخل المجتمع، مما يولد صراعات بينها وبين الجماعات الأخرى.

لكن ما هي السبل التي من خلالها يمكن خلق نوع من الانسجام بين مختلف الجماعات المحلية المختلفة ثقافيا داخل المجال الحضري؟ .

في الواقع أن هذا الانسجام لا يمكن تحقيقه إلا في ظل ما يسمى بالتجهيزات الجماعية العامة، التي من شأنها إنتاج التفاعلات الاجتماعية، من خلال جعل الأفراد على اتصال مستمر بالمصالح المشتركة، المتعلقة بالمجتمع المحلي، وهذا من أجل إعادة بناء الحياة الحضرية والسيطرة على الجماعات المحلية.

## خاتمة الفصل:

من خلال ما تقدم، يتضح لنا أن هناك اختلاف واضح لمفهوم الجيرة بين النظريات وبين التحليل السوسيولوجي والمنظور الإسلامي، وبين المجتمعات الريفية والحضرية، وهذه الاختلافات في الواقع من شأنها تحديد معالم المفهوم ( علاقات الجيرة)، وهذا لإعطاء تفسير يمكن من تقصي حقائقه على أرض الواقع.

فعلى مستوى المقاربات النظرية والدراسات، نجد بأنها بينت لنا أن علاقات الجيرة ما هي إلا عمليات اجتماعية ديناميكية تتحدد بأبعاد المكان والزمان، وعلى مستوى التحليل السوسيولوجي، فقد حدد لنا الأبعاد التي تقوم عليها علاقات الجيرة( البعد الطبيعي، البعد المكاني، البعد الثقافي)، وعلى مستوى المنظور الإسلامي، فقد حدد لنا علاقات الجيرة كما يجب أن يكون، في ظل النصوص القرآنية والأحاديث النبوية، أما المقارنة بين علاقات الجيرة في المجال الحضري والمجال الريفي، حددت لنا طبيعة العلاقة ( الجيرة) بين المجالين، على اعتبار أنها في الأرياف تتحدد في الأساس بالأبعاد الطبيعية، وفي المدن تتحدد بأبعاد المكان.

# الفصل الثالث

## السكن العمودي في الجزائر وعلاقات الجيرة وأهم العوامل المؤثرة فيها

تمهيد:

إن الحديث عن مفهوم السكن العمودي يمكننا من معرفة خصائصه وواقعه، والسياسة السكنية تمكن من معرفة التوجهات والأيديولوجيات المتبعة في إنشاء السكنات العمودية، كما تبين معرفة ووضعية قطاع السكن ومدى نجاح السياسة في حل المشاكل والأزمات السكنية والسكانية، والعلاقة بين الجيرة ونوعية السكن وتجهيزاته الجماعية من جهة، والمستوى الثقافي للسكان من جهة أخرى، يعد توجها نظريا لأجراء عمليات القياس بين الجيرة وهذه المتغيرات الثلاث.

وعلى هذا الأساس قسم هذا الفصل إلى ثلاث جزئيات أساسية، فالجزئية الأولى خصصت للإطار المفاهيمي للسكن العمودي من خلال التعريف بهذا النمط من السكن، وعرض لأهم التيارات النظرية للسكن العمودي، وعرض خصائصه، وعلاقته بالجوانب الثقافية والاجتماعية للسكان، وتحديد الأدوار التي يلعبها اتجاه الأزمة السكنية، وتحديد المناطق الحضرية الجديدة كوسيلة تحتويه، أما الجزئية الثانية فقد خصصت للسكن العمودي في الجزائر في ضوء الخلفيات السياسية والتوجهات الحديثة وهذا من أجل معرفة التوجهات والأيديولوجيات التي تبنتها الجزائر اتجاه هذا النمط من السكن، كوسيلة للقضاء على الأزمة السكنية، أما الجزئية الثالثة فقد خصصت لأهم العوامل المؤثرة لعلاقات الجيرة، والتي تحددت في نوعية السكن والتجهيزات الجماعية والمستوى الثقافي للسكان في عمليات الانتقاء والاختيار، كموجهات نظرية للدراسة الميدانية .

## أولا: الإطار المفاهيمي للسكن العمودي:

### 1- تعريف السكن العمودي:

يعد السكن العمودي أحد أهم المظاهر الايكولوجية في المجتمعات، ومن أهم أسباب وجود هذا النمط من السكن، هو الكثافة السكانية العالية، داخل المدن، وأنشأ لامتصاص هذه الكثافة السكانية، وخلق نوع من التوازن السكاني من خلال الاستغلال الأمثل للأرض ( مساحة أصغر ومساكن أكثر).[1]

والسكن العمودي ليس له تعريف محدد، فهو يصنف ضمن المباني العالية، والعلو يبقى نسبي على الدوام، ولا يمكننا أن نعرف المصطلح بمقاييس الارتفاع فقط، كما أن الحكم على المباني يتوقف تبعا لظروف المجتمع، مما يصعب من مهمة الوصول إلى تحديد تعريف عام وشامل للمصطلح، بالرغم من أن فكرة البناء العمودي (الرأسي)، موجودة منذ القدم عند مختلف الحضارات كالأهرامات أو الأبراج وغيرها.[2]

وعلى هذا الأساس تبقى مسألة تحديد التعريف الدقيق للسكن العمودي، مسألة محل نظر لأنها مسألة تتعلق بالسياق أو الجانب المحلي أكثر من تأثرها بالجانب التركيبي لكن مع ذلك يمكن تعريفه بشكل نسبي، على أن السكن العمودي: هو ذلك المبنى الذي يكون ارتفاعه مميزا وواضحا بالنسبة للبيئة المحيطة.ومن ثم فان دراسة المحيط تعد ضرورة لاتخاذ القرار بإنشاء السكن العمودي، في منطقة معينة.[3]

"وتعرف رابطة المباني العالية والبيئة الحضرية (GTBUH) المبنى العالي: (هو المبنى الذي يخلق ارتفاعه ظروفا مختلفة من حيث التصميم والإنشاء والانشاء عن تلك الأبنية الموجودة الشائعة في منطقة معينة ومدة زمنية محددة، ومن ثم فهي تضيف أبعاد جديدة للتعريف وهي المكان والزمان ومن ثم التقدم والتكنولوجيا وقت إنشائها) " [4].

### 2 –المنظور الثقافي الاجتماعي للسكن العمودي:

يشمل المنظور الثقافي والاجتماعي للسكن العمودي، في مدى التكيف والانسجام مابين المتغيرات الاجتماعية والثقافية، والتي تتمثل في دينامكية السكان وحجم الأسرة، وكذلك الجوانب الثقافية التي تتحدد

---

[1]. عبد الرزاق صالح محمود، (واقع السكن العمودي في مدينة الموصل). دراسات موصلية، العدد: (38)، أكتوبر 2012، ص. 154-155

[2]. شيماء حميد الأحبابي ومها عامر العكلي، (التصميم الحضري العمودي). مجلة جامعة بابل، العلوم الهندسية، العدد: (3)، المجلد (21)، 2013، ص. 1100

[3]. نفس المرجع، ص. 1100

[4]. نفس المرجع، ص. 1100

في العادات والعرف الاجتماعي، واختلاف التوزيعات السكانية، وحركية حجم الأسرة ( بين الزيادة والنقصان )، واختلاف طبيعة الحياة ونظامها والتغيرات في نمط البناء، وهذا كله يحتاج إلى دراسة تحليلية لمختلف العوامل الثقافية والاجتماعية، ومعرفة أهم مشاكلها، وهذا ما هو مفقود داخل المجتمعات العربية وخاصة أن هذا النمط من العمران، يعد ظاهرة جديدة بالنسبة لهذه المجتمعات، مما يستلزم فتح المجال لدراسة وتحليل هذه الهياكل العمرانية، وتهذيبها وفقا لما تقتضيه الخصوصية الثقافية العربية .[1]

## 3- نبذة تاريخية عن السكن العمودي:

إن هذا النمط من العمران ليس وليد العقود الأخيرة من الزمن، بل قديم النشأة جاء، كنتيجة لمحاولات عديدة، من طرف الأمريكان والأوروبيين لإيجاد حل للأعداد الهائلة من المهاجرين (خاصة العمال)، إلى أوروبا وأمريكا للعمل، في مجال الصناعة، وفي هذا السياق جاءت أولى المحاولات، على شكل مشروع الوحدة السكنية. التي أشرف عليها المعماري الفرنسي (le corbusier) كنموذج لهذا النمط من العمران مع بداية الستينات من القرن الماضي (1964/1962)، ذات السبعة عشر طابقا والمتسعة لنحو ألف وست مائة نسمة، الموزعة شققها السكنية على ثلاثة وعشرين نموذجا متفاوتة المساحة.[2]

## 4-التيارات النظرية للسكن العمودي:

ظهرت منذ بداية القرن العشرين مدارس واتجاهات فكرية نظرية لم تكن راضية بالأوضاع السائدة، جاءت كردة فعل للأفكار التقليدية المحافظة، داعية إلى عمارة حديثة، تعبر عن روح الحداثة، ليس في أوروبا فقط بل في العالم أجمع، واعتمدت هذه التيارات على "المنهج الأبي" يتحدد في اعتبار المباني أشكالا وكتلا مجردة وإزالة كل الإشارات. التاريخية والزخرفة لصالح التفاصيل الوظيفية، وبالتالي أصبحت المباني تظهر على شكل هياكل إنشائية وجسور الحديد والأسطح الخراسانية، ويمكن أن نلتمس ثلاث تيارات أساسية:

### 4-1 التيار الفرنسي بزعامة (له كوربوزيه) (le corbusier):

تعكس فلسفة (له كوربوزيه ) بعض أهم ملامح التوجهات الفكرية للسكن العمراني الحديث، ويعد (له كوربوزيه)، من أشهر المعماريين في القرن العشرين على الإطلاق وقد طغت فلسفته وامتدت إلى تخطيط المدن كذلك، وقد بلغت شهرته إلى حد جعلت بلده الأصلي"سويسرا" تضع صورته على عملتها. وقد صمم

---

[1]. وائل عبد الرؤوف أحمد داود، مرجع سابق، ص. 21

[2]. بلقاسم ديب، مرجع سابق، ص. 435

"له كوريوزيه" الكثير من المعالم الحديثة، في كافة أنحاء العالم، من الولايات المتحدة الأمريكية إلى روسيا وأمريكا الجنوبية إلى الهند إلى العراق، ومن أشهر أعماله "فيلاسافوي" في فرنسا والمباني الكبرى في "شانديغراه"، في مقاطعة "البنجاب" في الهند، وقد توصل" كوريوزيه" إلى وضع مخططات لمدينة سماها "مدينة الإشعاع"، واهتم بالتناسق والانسجام لمكونات أساسية في فلسفته، ورفض أي شكل من الأشكال الزخرفة، ومن أهم الانتقادات التي وجهت إليه، الاهتمام المبالغ فيه بالشكليات وإهمال روح هذه الشكليات(الخصوصية الثقافية).[1]

### 4-2 تيار مدرسة شيكاغو:

لقد ساهمت النجاحات التي حققتها مدرسة شيكاغو في إطار استجابتها لمختلف متطلبات الحياة العصرية في وقتها، من خلال تبني اتجاه تصميمي جديد في المشهد العمراني، هو تيار (الأرت نوفو)، الذي ابتكر مسلكا تصميميا عقلانيا يرتكز فيه على عملية إدماج الشكل بالمضمون (المحتوى)، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية ونوعية الأسلوب الإنشائي، وضرورة ظهوره شكل صريح في المعالجات التصميمية، أي يكون الحجر حجرا والحديد حديدا، والخشب خشبا على حد وصف المعماري والمنظر الفرنسي (فيوليه دوك).[2]

كما قد وظفت مدرسة شيكاغو مبدأ البناء باستخدام تقنية الأبعاد الثلاثية مختلفة الارتفاعات والتي أطلق عليها اسم عمارة الأنبوب ويعود الفضل في تسميتها إلى المعماري التركي: "فضل الرحمن خان" وتتكون هذه العمارة، من ثلاثة أو أربع كتل معمارية، واشتهرت ببناء ناطحات السحاب.[3]

### 4-3- التيار العربي:

يقود هذا التيار المعماري المصري " حسن فتحي"، الملقب بشيخ المعماريين العرب، وهو أول من دعا إلى استخدام مبادئ العمارة المحلية .وبمواد رخيصة لإقامة قرى للفقراء ذات الطابع المصري (ريفي) خلال الأربعينات والخمسينات وطبقها عمليا، وفي العراق برز المعماري "رفعت الجادربي" الذي يعد أشهر معماري عراقي في العصر الحديث، بحيث مزج بين العمارة الحديثة وتوظيف النحت والأشكال التجريدية ومواد البناء المحلية.[4]

---

[1]. إياد نصار، (الاتجاهات الفكرية للحداثة في العمارة). الرأي 18/ 06/ 2012، ص. 6

[2]. خالد مطلك، (مراجعة (لمئة عام من عمارة الحداثة) للدكتور خالد السلطاني). المدى، العدد: 94 32، 22/ 2015/02، ص. 16

[3]. إياد نصار، مرجع سابق، ص. 6

[4]. نفس المرجع، ص. 6

**5- خصائص السكن العمودي:**

في الواقع أن خصائص السكن العمودي تختلف باختلاف الزمان والمكان، وبالتالي فهي تتحدد وفقا لثنائية الزمان والمكان، بحيث قد كان أهم ما يميز العمارة القديمة هو البناء وفقا لما تقتضيه الوظائف الاجتماعية، كالسكن والعبادة والترفيه والممارسات الاجتماعية....الخ، وهذا يتطلب الربط بين خصائص هذه الوظائف وخصائص البيئة، مما يجعل من العمارة التقليدية خلية في نسيج المدينة، ومن الملاحظ كذلك في العمارة التقليدية خاصة العمارة الإسلامية، أن هناك نوع من التفضيل للعمارة الداخلية على حساب العمارة الخارجية، هذا التفضيل الذي يرتبط بمصالح فردية وجماعية خاصة، ويحقق أهداف مباشرة للسكان.

أما العمارة الحديثة تحت مفهوم السكن العمودي، فأهم ما يميزها هو ذلك التحول من نمط الأشكال الاستاتيكا إلى نمط الأشكال الديناميكية، أي التحول من المضمون إلى الشكل، وبالتالي الاعتماد على الموضوعة في الإنشاء والتصميم للعمارة الحديثة (السكن العمودي)، وهذه الموضوعية في الإنشاء في الواقع تتعلق بأبعاد أيديولوجية ذات توجهات اقتصادية سياسية، وهذا ما ظهر بشكل جلي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، عندما تزعمت الولايات المتحدة الأمريكية هذا الاتجاه، بحيث بدأت تظهر لديها بصورة واضحة النزعات السياسية لزعامة العالم الرأسمالي، من خلال تبنيها لمجموعة من المشاريع (مشروع مارشال، مشروع ايزنهاور....الخ ) هدفها تعزيز وتكريس النفوذ الاقتصادي والسياسي لأمريكا في العالم، وقد لعبت العمارة الأمريكية كأحد أوجه لهذا الغزو الأيديولوجي-الفكري

دورا مهما في تثبيت القيم الجمالية للعمارة العالمية لفترة طويلة من الزمن.[1] وهذا من حيث الأهداف أما من حيث الخصائص الشكلية للأنماط السكنية العمودية الحديثة يمكن أن نحددها في أربع خصائص أساسية على النحو التالي:

1- تعدد الطوابق

2- الاستخدامات المتعددة للمواد الإنشائية الجديدة (الحديد، الخشب، الاسمنت المسلح، الزجاج، الألمنيوم ......الخ)

3- الاعتماد على الأساليب الحديثة في تكنولوجيا البناء

4- استعمال الأشكال ذات القيم الجمالية الحديثة.

[1]. خالد السلطاني، حديث في العمارة، دار الحرية للطباعة، بغداد، العراق، 1958، ص. 75-76-77

## 6-المفاهيم التصميمية للمبنى العمودي:

إن المشكلة التي تواجه السكن العمودي من حيث التصميم، هو في تأثير هذا النمط من العمران على البيئة المحيطة، وهو ما يجعل عملية الموازنة أمر محتوم بين هذين العاملين، إلى جانب اختيار الطاقة الكفوءة، وعلى هذا الأساس ظهرت عدة توجهات، تعمل على إرساء أسس ومفاهيم تصميمية متقدمة للمبنى العمودي، باستخدام الحديد مثلا إذا وصل ارتفاع المسكن إلى 12 طابقا، وهذا التوجه ظهر بعد السيطرة والتحكم الجيد في الانتقال العمودي، وبالتالي أصبح الانتقال إلى مستويات أعلى أمر ممكنا وفي هذا السياق يمكن تحديد المفاهيم التصميمية للمبنى العمودي في شرطين مهمين:

1- يجب أن يكون المبنى متعدد الطوابق، ويتوافق مع البيئة المحيطة من حيث المستوى المناخي والاجتماعي .

2- يجب أن يكون المبنى العمودي ذا تأثير على المستوى الحضري.

## 7- السكن العمودي كتجربة مطروحة لمعالجة القضية السكنية:

إن ازدياد الكثافة السكانية، في مقابل النقص في الوحدات السكنية ولد الحاجة إلى التوجه نحو السكن العمودي، كأحد الحلول للأزمة السكنية وقد أصبح هذا النمط من البنيان، يشكل حتمية وجزءا أساسيا من المنظر الطبيعي المعاصر، والأفكار التصميمية الجيدة أصبحت أمرا شائعا وسط حشد المعماريين والمخططين في العقد الأخير بحيث قد تجاوزت هذه المباني العمودية فكرة المشاريع القيادية الوحيدة ضمن المظهر العام للمدينة. ومعني ذلك أن الأبنية العمودية أصبحت مقبولة اقتصاديا نظرا للكثافة السكانية العالية وكذلك ارتفاع أسعار الأراضي، وأصبحت تبنى من اجل تأدية عدة وظائف. وليس لوظيفة واحدة، ويمكن تلخيص الأسباب التي جعلت السكن العمودي ضرورة لعلاج القضية السكنية في مايلي:

1- الاستعمال الأمثل للأرض .

2- تلبية الحاجة إلى مراكز إدارية ضمن تجمع محدد .

3-الكثافة السكانية العالية التي تحتاج إلى مثل هذا النمط من السكن .

4-ارتفاع أسعار الأراضي.[1]

[1]. شيماء حميد ومها عامر العكيلي، مرجع سابق، ص. 1102

## 8-السكن العمودي والخصوصية الثقافية والاجتماعية:

في الواقع أن فكرة صناعة الأبنية العمودية مبنية على أساس النظرية الميكانيكية التي تعتمد على التكرار والتنوع دون الاعتماد على رغبات ذوق السكان، وهذا ما أكده المعماري الفرنسي (له كوريوزيه) عندما طلب منه الرئيس نيهرو –الهندي- أن يبني بعاصمة (البنجاب شاندراه)، فأجابه على اعتبار أن مخططه لم يأخذ بالحسبان عادات وتقاليد وأذواق الهنود – قائلا: (ما معنى عادات الهنود في هذا اليوم ....وأنتم قلتم نعم للآلة، نعم، للسروال، نعم للديمقراطية ......).[1]

ومعنى هذا القول أن الهدف الرئيسي من بناء عمارة هو تكرار نمط من السكن إلا مالا نهاية، بصورة عمياء، تؤدي بالإنسان إلى صراع مع المكننة المفرطة المتعارضة مع طبيعة الحياة، وإهمال العامل الإنساني الذي من المفروض عامل أساسي في اختيار الأشكال والأبعاد المتعلقة بالسكن والحي والمدينة.[2]

وهذا قد يترجم في الواقع غياب الدور الحقيقي للعقل المعماري من أبجديات مفهوم العلاقة بين العمارة والمجتمع، تظهر على شكل إهمال لبعض العناصر. المعمارية داخل المبنى السكني وخارجه، والتي لها قيمة ثقافية واجتماعية. بالنسبة لساكنيه، ففي الجزائر مثلا نجد أن بعض العناصر المعمارية مثل (الحوش وسط الدار... ) لم يعد لها معنى في التصميم المعماري للمبنى العمودي، هذه العناصر التي كانت تؤدي دورا اجتماعيا وظيفيا ومناخيا، خاصة في المناسبات العائلية والأفراح والأعياد .... وهذا قد فتح المجال أمام النظرة الاقتصادية للمجال وإدخال أنظمة إنشائية جديدة، تحكمها معايير تقنية في ما يخص أبعاد الجدران وأحجام الغرف، التي هي في الغالب تأخذ شكل نمطي تكراري، من عمارة إلى أخرى.

## 9- المناطق الحضرية الجديدة كوسيلة لتجسيد مشروع السكن العمودي:

الحظيرة السكنية الجديدة هي عمليات تدخل في إطار تجسيد السياسة السكنية المرتبطة بمنهج أو فكر أيديولوجي معين، أما المناطق الحضرية الجديدة في الجزائر، فهي مرتبطة ببرامج مخططة ظهرت مع بداية المخطط الرباعي الثاني، بحيث تضمن القرار الوزاري رقم 335 الصادر في 1975/02/19، إجراءات إنشاء المناطق السكنية، والتي تنجز بطريقة إجبارية، عندما يستفيد مركز حضري من برنامج سكني يفوق 1000 سكن كما يمكن انجازها كذلك على أساس مشروع يقدر ب: 400 سكن وقد يصل

---

[1]. عبد الحميد دليمي، (المدينة الجزائرية بين استحالة الهروب وصعوبة الصراع). مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد: (12)، نوفمبر2007، ص. 166

[2]. نفس المرجع، ص. 167

انجازها إلى 12000 سكن بكثافة متوسطة تقدر ب: 29 مسكن / الهكتار وهذا بهدف تحقيق التوازن وتحسين المستوى المعيشي للأفراد، والتحكم في عمليات السكن والإسكان .[1]

وقد أنجزت هذه المناطق الحضرية، وفقا لمخططات الاقتصادية الوطنية، المخططات الولائية والمخططات البلدية للتنمية، ويتكفل بها من حيث التقنية الصندوق الوطني للتهيئة والتعمير والانجاز وقد تولته مجموعة من الشركات والمؤسسات الوطنية للبناء، التي تشرف على وضع المخططات والتجهيزات الأساسية للحياة الحضرية، تتميز بالعصرنة من خلال استعمال تقنيات البناء المتطور، وضمان سرعة الانجاز .[2]

إلا أن هذه الوسيلة( المناطق الحضرية الجديدة ) في الجزائر لم تحقق كل التجهيزات الأساسية لسكانها، " مما جعل منها أحياء ومراقد ذات علاقة دورية مع مراكز المدينة الأم، وذات مظهر هجين بعيد عن الثقافة الوطنية" .[3]

---

[1]. لمياء فالق، السكن التطوري في مدينة خنشلة الانعكاس على المجال وعلى الإنتاج، رسالة ماجيستر، قسم التهيئة العمرانية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2006–2007، ص. 30–31

[2]. نفس المرجع، ص. 31

[3]. نفس المرجع، ص. 31

## ثانيا: السكن العمودي في الجزائر في ظل الخلفيات السياسية والتوجهات الجديدة:

### 1- مفهوم السياسة السكنية في الجزائر:

"السياسة السكنية في الجزائرهي مجموعة منتظمة من المقاييس المتبناة والموضوعية، من طرف الدولة بهدف وضع الوسائل وآليات التدخل في السوق السكني، وضمان التوازن العام بين العرض والطلب، في ظل احترام معايير السكن " .[1]

وعليه تتحد السياسة السكنية في الجزائر على أساس استراتيجي يهدف إلى تحقيق التوازن بين الأرياف والمدن، ومبدأ الحصول على السكن بصورة رسمية غير فوضوية، ومن أسباب ظهور هذه السياسة هو الندرة الاقتصادية ( نقص الموارد الاقتصادية ) من جهة، والزيادة في الحاجات من جهة أخرى.[2]

### 2- صيغ السكن العمودي في الجزائر:

يمكن أن نميز بين خمسة صيغ للسكن العمودي في الجزائر:

**السكن الاجتماعي:** هو سكن مدعم وممول بشكل كلي من طرف الدولة، يبلغ متوسط حجمه 3 غرف بمساحة تقدر ب: 60 م$^2$ موجه للفئات الاجتماعية ذات الدخل المحدود، على شريطة ألا تستفيد هذه الشرائح على مسكن أو أرض للبناء مسبقا، يتم الاستفادة من هذه الصيغة السكنية، عن طريق تقديم ملف إلى لجنة البلدية المكونة من رئيس المجلس الشعبي وأعضائه يختارهم الوالي، ويتم معاينة ملفات المترشحين بعد الدراسة والتحقيق الميداني ثم بعد ذلك ترتب هذه الملفات حسب السلم التنقيطي الذي يعطي الأولوية لذوي الدخل الضعيف.[3]

**السكن التساهمي:** "هو نمط انتقالي تتطلبه الفترة الحالية من السكن الاجتماعي إلى السكن الترقوي، حيث أنه موجه للفئات ذات الدخل المتوسط التي لا يحق لها الاستفادة من سكن اجتماعي وليس لها إمكانيات للحصول على سكن ترقوي"[4].

---

[1]. عماد معنصر، مرجع سابق، ص. 74

[2]. نفس المرجع، ص. 74

[3]. لمياء فالق، مرجع سابق، ص. 41

[4]. نفس المرجع، ص. 42

يتميز هذا النوع من الصيغ السكنية بتنوع المساحات المقترحة كالتالي:

F3: مساحة مسكونة بين 70م$^2$ إلى 80م$^2$

F4: بمساحة مسكونة بين 80م$^2$ إلى 90 م$^2$

F5: بمساحة مسكونة بين 90 م$^2$ إلى 110 م$^2$.[1]

**السكن البيع بالإيجار:** ظهرت هذه الصيغة السكنية وفقا للمرسوم التنفيذي رقم: رقم 05/01/المؤرخ في 23 أفريل 2001، وهو موجه للفئات المتوسطة الدخل، تتكفل به وكالة تطوير وترقية السكن (AADL) تقدم شروط الأهلية لهذا المسكن وتدفع القيمة الابتدائية بحوالي 25% كحد أدنى من سعر المسكن، والباقي يدفع على مدة 20 سنة. يتكون هذا النوع من الصيغ من 50% على شقق من نوع F3 بمساحة تقدر 70م$^2$ و50% من شقق من نوع F4 بمساحة تقدر ب 85م$^2$.[2]

**السكن الترقوي:** ظهرت هذه الصيغة السكنية وفقا للمرسوم التشريعي رقم 93–03 المؤرخ في 93/03/01 والذي أعطى الحرية من إمكانية أوسع أمام النشاط العقاري في العمليات التجارية، وفتحت المجال أمام المواطن في الاستثمار والبيع والشراء، ويتكون هذا النمط من الصيغ السكنية من نوعية السكنات الجماعية والفردية .[3]

**السكن الترقوي الاجتماعي:** " وهو سكن موجه أساسا للتمليك، مدعم من طرف الدولة والصندوق الوطني للسكن، هدف هذه التجربة هو تنشيط والترقية العقارية ذات الطبيعة الاجتماعية ورفع مستوى العرض السكني وتحسين النوعية لتلبية حاجات الفئات الاجتماعية ذات الدخل المتوسط ".[4]

ويحدد هذا النمط من الصيغ السكنية المنشور الوزاري 278/أ.ع.و/99 الحجم المتوسط لهذه الصيغة من السكن ب: 70م$^2$، أي بين 50 إلى 100م$^2$ عدد الغرف: غرفتين فأكثر حسب حاجيات المستفيد، قد يكون السكن جماعي أو فردي .[5]

[1]. لمياء فالق، مرجع سابق، ص. 43

[2]. نفس المرجع، ص. 43–44

[3]. نفس المرجع، ص. 45

[4]. نفس المرجع، ص. 45

[5]. نفس المرجع، ص. 45

## 3- أدوات التهيئة العمرانية في الجزائر:

عرفت الجزائر فكرة التخطيط العمراني خلال الفترة الاستعمارية خاصة بعد صدور قانون ( 14 مارس 1914)، الذي جاء بفكرة المخطط التوجيهي العام والمخطط التوجيهي للتعمير، وهذه آليات استخدمها الاستعمار اتجاه قطاع السكن كمحاولة لربح الوقت ولكسب ثقة الشعب الجزائري، وبعد الاستقلال اعتمدت الجزائر على هذه الأدوات الموروثة عن الاستعمار إلى غاية تاريخ 1974 حيث عرفت الجزائر أدوات أخرى تتمثل في المخطط العمراني الموجه (pud) والمخطط العمراني المؤقت (pup) .

### 3-1 المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير:

جاء بعد صدور القانون رقم: 90/29 بتاريخ 01 ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير، وتتحدد وظيفة هذا المخطط بوجه الخصوص في عملية التنسيق، وتنظيم برامج الدولة والجماعات المحلية، والمؤسسات والمصالح العمومية، في إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال الاهتمام بالعلاقة القائمة بين التجمعات والمناطق المجاورة، والاهتمام بتأمين التوازن على مستوى التوسع العمراني، وممارسة النشاطات الزراعية ... يهدف إلى تحقيق ما يلي:

- تخصيص عام للأرض
- التنظيم العام للنقل
- موقع الخدمات والنشاطات الأساسية
- المناطق المفضلة للتوسع الحضري
- مخطط التجهيزات الكبرى للمنشئات التحتية

### 3-2 مخطط شغل الأراضي (pos):

" جاء بعد صدور القانون رقم: 90/29 الصادر بتاريخ 01ديسمبر 1990 تتحدد استعمالاته وفقا لما يلي:

- البلديات أو جزء من البلديات الواقع ضمن تجمع يحوي على أكثر من 100000 ساكن .
- في البلديات التي عرفت خرابا كبيرا في هيكلها بسبب الكوارث الطبيعية أو شيء من هذا القبيل.
- استثناءا يمكن إعداد هذه المخططات في الحالات التي يبرر إعدادها ب:

* الزيادة الديمغرافية أو النمو الاقتصادي أو السياحي

* إنشاء أو إقامة منشآت هامة

* حماية وتثمين المواقع الطبيعية أو المبنية. "

تهدف سياسة مخطط شغل الأراضي إلى:

"– تحديد قطاعات التعمير المستقبلي

– تخصيص بالنسبة لكل منطقة الاستعمال الرئيسي للأرض .

– تحدد بالنسبة لكل منطقة معامل شغل الأرض

– تحدد وبدقة المخطط وخصائص الطرق الرئيسية للسير التي يجب الحفاظ عليها، تعديلها وإنشاءها

– تعين حدود الأحياء الواجب تثمينها " .

## 4-السياسة السكنية في الجزائر قبل الإصلاحات (1962-1990):

### 4-1- في الفترة (1962-1966):

عرفت الجزائر في سنة (1962) تقلبات عديدة، بسبب ما خلفه الاستعمار من ضرر على جميع المستويات الاقتصادية والثقافية والسياسية والاجتماعية .... وفي ظل هذه التقلبات عرفت عمليات انجاز السكنات توقفا. واكتفت السلطات الجزائرية بما تركه الاستعمار من سكنات فارغة ظانة أن هذه السكنات باستطاعتها استيعاب حجم السكان الجزائريين، لكن تبين فيما بعد خاصة بعد صدور "ميثاق طرابلس" عام (1964)، أن هذه السكنات التي تركها الاستعمار لا تكفي لا ستيعاب الأعداد الكبيرة للسكان الناتجة في الأساس من الهجرة الريفية والزيادة الطبيعية للسكان، وبالتالي كان لزاما على الدولة انجاز أكثر من 75000 سكن جديد في المدن، وأكثر من 35000 سكن في الأرياف، لخلق التوازن بين الأرياف والمدن. وعلى هذا الأساس أخذت الدولة على عاتقها مسؤولية انجاز السكنات، فاتجهت في البداية إلى السياسة البنكية لإتمام البرامج السكنية التي تركتها فرنسا.[1]

- **أهم انجازات هذه الفترة:**

1 – انجاز 16000 سكن ريفي والقضاء على 1200 بيت قصديري.

---

[1]. السياسة السكنية في الجزائر قبل الإصلاحات.

http: //research-ready. blogspot. com/2012/06/housing-policy-in-algeria-before. html

2- انجاز 2000 مسكن من نوع سكنات نظام الرهن العقاري " FDH"( نظام سكني يقوم بتمويل السكنات على عاتق الخزينة الجزائرية ) .

3- انجاز 1400 سكن من نوع سكنات ذات الإيجار المتوسط " HLM"( في هذا النظام السكني تكون الإيجارت المدفوعة من الطرف المواطنين على شكل رمزية ومدعمة، لعدم موافقة القدرة المعيشية للمواطن الجزائري مع الإيجار الحقيقي للمسكن).[1]

- **التمويل السكني في هذه الفترة:**

"أوكلت مهمة تمويل السكنات في هذه الفترة على كاهل الخزينة العمومية، أما بالنسبة لصندوق التوفير والاحتياط " CNEP "، فلقد اقتصر نشاطه على منح القروض الفردية وذلك ابتداءا من سنة 1966، حيث توجهت هذه الأخيرة لإنجاز السكنات الجديدة أو إتمام السكنات التي لم يتم بعد إتمام عملية إنجازها، وذلك وفق شروط يتعين توفرها في المستفيد وبالموازاة مع القروض الفردية، يقوم الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بمنح الجماعات المحلية وذلك في إطار عملية تمويل السكنات أموال في شكل إعانات أو قروض".[2]

### 2-4 مرحلة المخطط الثلاثي (1967-1969):

تمت برمجة هذا المخطط من أجل قاعدة جديدة للتنمية وتوجيه الاهتمام بالمناطق الفقيرة من البلاد. من خلال خلق مؤسسات عمومية تنشط في مجالات متعددة وقد أعطيت الأولويات للنشاطات الصناعية، بحيث بلغت ما يقارب 45%من الاستثمارات للنشاط الصناعي. أما في ما يخص مجال السكن، فقد شمل المخطط برنامج سكنات حضرية بغلاف مالي قدره 160مليون دج من أجل انجاز 9548 سكن.

---

[1]. السياسات السكنية في الجزائر قبل الإصلاحات، مرجع سابق

[2]. نفس المرجع

**جدول (أ): الإنجازات الفيزيائية والمالية المسجلة لبرامج السكن الحضري 1967-1969:**

| السكنات المنجزة | | | | | السكنات في طور الإنجاز (حتى 1969/12/31) | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1967 | 1968 | 1969 | مجموع السكنات | مجموع القروض المستهلكة | السكن في طور الإنجاز | السكنات التي لم ينطلق في إنجازها |
| عدد السكنات | عدد السكنات | عدد السكنات | | $10^6$ دج | العدد | العدد |
| **2.292** | **2.201** | **5.055** | **9.548** | **160** | **10.608** | **13.943** |

<u>المصدر</u>: http: //research-ready.blogspot.com/2012/06/housing-policy-in-algeria-before.html

**التعليق على الجدول:**

- منذ 1967 إلى غاية 1969 تم إنجاز 9548 سكن حضري بتكلفة قدرت: 160مليون دج

- سكنات طور الانجاز عددها: 10608والسكنات المخطط لها ( السكنات التي لم يتم انجازها بعد) عددها: 10608 وهذا يعكس عدم تحقيق المخطط الثلاثي للأهداف التي سطرتها السلطات الجزائرية والمقارنة بين ما تم إنجازه من السكنات وما هو في طور الانجاز وما لم يتم انجازه من السكنات توحي بذلك .[1]

- **برامج السكن الريفي:**

"أما فيما يخص برنامج السكنات الريفية، فعلى الرغم من الأهمية التي أولتها السلطات لمثل هذا النوع من السكنات، إلاّ أن النتائج المحققة بقيت بعيدة كل البعد عن إرضاء الطلبات على هذا النوع من السكن، ومع هذا نجد بعض البرامج حققت فقط 16877 سكن ما بين فترة 66,64,63 بتكلفة قدرت 125 مليون دج. والملاحظ أن شروط السكن أو مواصفات السكن، لم تتوفر في هذه السكنات مماّ جعل العديد منها بقي شاغرا".[2]

---

[1]. السياسة السكنية في الجزائر قبل الإصلاحات، مرجع سابق.

[2]. نفس المرجع.

### 4-3 مرحلة المخطط الرباعي الأول (1970-1973):

تعتبر الخطة الرباعية (1970-1973) أول خطوة فعلية للتنمية في الجزائر هدفت إلى تحسين ظروف حياة المواطن وتلبية حاجاته ورغباته في شتى المجالات ( مجال السكن، الخدمات الاجتماعية، الرياضة .....)، وفي ما يخص مجال السكن في هذه الفترة يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي:

**جدول (ب) يوضح البرامج السكنية –حضرية ريفية – في فترة (1970-1973):**

**الوحدة: السكنات**

| البرامج السكنية | عدد السكنات | | | |
|---|---|---|---|---|
| | المقدرة | المنجزة | الفرق | نسبة الانجاز |
| السكنات الحضرية | 45000 | 18000 | 27000 | %40 |
| السكنات الريفية | 40000 | 24000 | 16000 | %60 |

**المصدر:** رسالة ماجيستر: صلاح الدين العمراوي، السياسة السكنية في الجزائر، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008-2009، ص.37

### 4-4 المخطط الرباعي الثاني (1974-1977):

تعتبر الخطة الرباعية في مرحلتها الثانية، من المراحل المهمة التي أعطت دفعا قويا للاقتصاد الوطني.ومن ناحية القطاع السكني لقد خصص البرنامج السكني للمخطط الرباعي الثاني شطرين وهما:

- **برنامج السكن الاجتماعي ( الحضري):**

لقد خططت الجزائر لانجاز 100000سكن –إلى حدود بداية الثمانينات – برنامج للسكن الاجتماعي على النحو التالي:

1- الانطلاق في انجاز 100.000 سكن بما فيها السكنات قيد التنفيذ.

2- توزيع 9000 سكن خلال هذه المرحلة كحد أدنى مع مراعاة تكلفة انجاز هذه السكنات[1]

- **برامج السكن الريفي:**

[1]. السياسة السكنية في الجزائر قبل الإصلاح، مرجع سابق .

كما اهتمت كذلك الخطة الرباعية في شقها الثاني بقطاع السكن الريفي، في إطار برامج البناء الذاتي. من خلال إتمام 1000 قرية فلاحية خلال هذه المرحلة، بالإضافة إلى انجاز أكثر من 300 قرية فلاحية والتي مثلت الثلث 1/3 من الأهداف المرجوة في إطار التنمية الريفية وتحسين المستوى المعيشي للمواطن، وأهم منجزات هذه المرحلة في ما يخص قطاع السكن الريفي:

1- انجاز 20000 سكن ريفي

2- إتمام عمليات البناء الذاتي في حدود 40000 سكن.[1]

**جدول (ج) يوضح تطور برامج السكن خلال المخطط الرباعي الثاني:**

| البرامج السكنية | عدد السكنات | | الفرق بينهما | نسبة الانجاز | استهلاك المصاريف |
|---|---|---|---|---|---|
| | المقدرة | لمنجزة | | | |
| **السكن الاجتماعي المخطط** | **100000** | **45000** | **55000** | **%45** | **5200** |
| **السكن الريفي** | **100000** | **75000** | **25000** | **%75** | **4300** |

***المصدر:*** http: //research-ready.blogspot.com/2012/06/housing-policy-in-algeria-before.html

**ملاحظات على الجدول:** يتبين من خلال الجدول أن هناك تطور ملحوظ بالنسبة للسكنات المنجزة بدليل الإحصائيات التي سجلت 75000 سكن ريفي منجز في مقابل 45000 سكن اجتماعي منجز، وهذا يعكس مدى اهتمام السلطات الجزائرية بتنمية الريف، وهذا يرجع إلى الهجرة الريفية الكثيفة نحو المدن الجزائرية خلال هذه الفترة، مما ألزم السلطات الاهتمام بالريف وتنميته.

### 4-5 مرحلة المخططين الخماسيين (1980-1989):

لقد جاء هذا المخطط ليكمل ما لم يتم إكماله من المشاريع في المراحل السابقة، وليرسم خطة سكنية تختلف عن الخطط السابقة، من حيث الاستراتيجيات والآليات ومن حيث التنظيم والتنسيق، وقد تمحورت تصورات المخطط الخماسي الأول (1980-1984) في إطار قطاع السكن حول ثلاث ركائز رئيسية:

1- تنظيم المدن القديمة وتوسيعها .

[1]. السياسة السكنية في الجزائر قبل الإصلاحات، مرجع سابق.

2-تطوير الحياة السكنية في الريف وتطوير المراكز الحضرية .

3- إنشاء مناطق حضرية جديدة .[1]

وقد خصصت حوالي: 60 مليار دج، لقطاع السكن وحده وهي نسبة تعادل 15%من إجمالي الإستثمارت المتوقع انجازها، أما مرحلة المخطط الخماسي الثاني فهي لم تختلف كثيرا عن الخطة الخماسية الأولى، من حيث الأهداف المرجوة، إذ بلغت حصته 45.% ومعظمها موجهة للسكن الاجتماعي. والركائز التي اعتمدت عليها الخطة الخماسية الثانية فهي تتحدد في ركيزتين أساسيتين: الأولى تتمثل في: تجديد الأحياء القديمة على أساس إدخال أنماط حديثة لها والاهتمام بالمرافق التابعة للسكن، والركيزة الثانية تتمثل في الاستغلال الأمثل للمسافات والمجالات الجغرافية، لتفادي تبديد الأراضي الصالحة للفلاحة.[2]

**الجدول (د) يبين البرامج السكنية المحققة والمبرمجة خلا ل مرحلة المخططين الخماسيين89/80:**

| الفترة | حجم البرنامج (ريفي اجتماعي) | السكنات في طور الإنجاز | لسكنات المبرمجة وغير المنجزة | نسبة الإنجاز |
|---|---|---|---|---|
| من 84/80 | 217444 | 171476 | 45968 | % 78 |
| من 89/85 | 353123 | 231236 | 121887 | % 65 |

<u>المصدر :</u>http: //research-ready.blogspot.com/2012/06/housing-policy-in-algeria-before.html

**التعليق على الجدول:** هناك تراجع في نسبة الانجاز_في المرحلة الثانية_من الخطة الخماسية ويرجع السبب في ذلك إلى الأزمة التي عرفتها الجزائر سنة 1986 إثر انخفاض إيرادات البترول، وقد تأثر قطاع السكن بهذه الأزمة.[3]

لقد تميزت مرحلة ما قبل 1990 من حيث قطاع السكن، بمعالجتها لهذا القطاع من منظور إقطاعي منفرد عن باقي القطاعات، ولم يتمكن من التحكم فيه من جميع الجوانب بسبب قلة الخبرة، وعجز الخزينة

[1]. السياسة السكنية في الجزائر قبل الإصلاحات، مرجع سابق.

[2]. نفس المرجع

[3]. نفس المرجع

العمومية، بدليل الفروقات الكثيرة –التي تم إيضاحها من خلال الجداول سابقا– بين السكنات المنجزة والمقرر انجازها. كما اتضح كذلك من خلال ما سبق أن هذه المرحلة تميزت بوجود نمطين من السكن: السكن الريفي والسكن الاجتماعي .[1]

## 5-السياسة السكنية بعد الإصلاحات وتبني توجهات جديدة (ما بعد 1990):

### 5-1 مرحلة (1990-1994):

عرفت هذه الفترة صيغتين من السكن: السكن الاجتماعي الذي اكتسى في هذه الفترة طابعا خاصا مع صدور المرسوم الوزاري رقم 93-84 المؤرخ في 23مارس 1993 بحيث تحدد مفهوم السكن الاجتماعي من حيث تمويله وطابعه الايجاري غير قابل للتنازل، وهو بذلك سكن تتكفل به الخزينة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، تحت ما يسمى بالسكن الحضري، موجهة في الأساس للأسر التي مداخيلها لا تسمح بالحصول على ملكية سكنية.[2]

أما الصيغة الثانية هي صيغة السكن الترقوي كصيغة جديدة بعد صدور المرسوم رقم 86-07الصادر في 4مارس 1986، لكن نسبة لظروف مرت بها الجزائر في فترة 1986 نتيجة للأزمة الاقتصادية، تراجعت هذه الصيغة السكنية ولم يكن لها اهتمام، لكن مع صدور المرسوم التنفيذي رقم 93-03الصادر في 1 مارس 1993 أعيد الاعتبار للسكن الترقوي، تحت كفالة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP ).أما السكن الريفي في هذه المرحلة اتخذ منعرجا آخر خارج عن المألوف بحيث قد ركزت السلطات الجزائرية في فترة ما بعد 1990اهتمامها على إنشاء السكنات الحضرية، وقد جاء على شكل إعانات مالية كمساعدات تقدم للمواطن الريفي من أجل إنجاز سكنه بنفسه، ولقد حددت حجم الإعانة المقدمة من طرف الدولة ب120000 دج لانجاز سكن واحد، في مقابل توفر شروط أساسية في المستفيد من هذه المنحة، كضرورة أن يكون مقيم في الريف الجزائري، وأن يكون المستفيد مالك لقطعة أرض بالريف ....الخ.[3]

---

[1]. لمياء فالق، مرجع سابق، ص. 26

[2]. السياسة السكنية في الجزائر بعد الإصلاحات .
http: //research-ready. blogspot. com/2012/06/housing-policy-in-algeria-after-reforms. html

[3]. نفس المرجع

### 5-2 مرحلة 1995-2000:

تميزت هذه المرحلة بظهور صيغة سكنية جديدة، لم تعرفها الجزائر من قبل، عرفت في البداية بالسكنات التطورية، لتأخذ فيما بعد مسميات أخرى، كالسكن الترقوي ذو الطابع الاجتماعي أو السكن التساهمي كخطوة أساسية للقضاء على أزمة السكن، وربما الأسباب كذلك التي جعلت هذه الصيغة السكنية تظهر هو فتح المجال أمام البنوك التجارية في عملية تمويل السكنات من خلال القروض العقارية. مع العلم أن هذا النوع من الصيغ في الجزائر يتكون من نوعين: سكن تطوري جماعي وآخر فردي، السكن التطوري الجماعي هو السكن الذي تشرف عليه هيئات معينة، أما السكن الترقوي الفردي هو السكن الذي يتم إنجازه من طرف الأشخاص الذين يملكون قطعة أرض صالحة للسكن، في إطار ما تسمح به مواردهم المالية، وفي إطار الإعانات التي تقدمها لهم الدولة عن طريق الصندوق الوطني.[1]

أما السكن الاجتماعي في هذه الفترة لم يعرف تغييرا كبيرا، وإنما التغيير الوحيد الذي شهدته هذه الصيغة السكنية، يتمثل في تمويل السكن الاجتماعي بحيث أصبح على عاتق الدولة دون تدخل الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، أما السكن الترقوي–في ظل فتح المجال أمام البنوك والمؤسسات المالية لتمويل هذه الصيغة السكنية – أصبح سهل المنال من طرف المواطنين الجزائريين، حتى وإن كان دخلهم متوسط نسبيا، أما السكن الريفي في هذه المرحلة لم يعرف تغييرا وبقى على حاله .[2]

### 5-3 مرحلة 2001-2003:

لعل أهم ما يميز هذه الفترة هو ظهور صيغة سكنية جديدة أخرى، تتمثل في صيغة البيع بالإيجار بالإضافة إلى تحولات سكنية أخرى. وصيغة السكن البيع بالإيجار ظهرت بمقتضى المرسوم رقم 01-105 بتاريخ 23أفريل 2001 ومن خلال هذه الصيغة السكنية الجديدة، أصبح بمقدور المواطن الجزائري، تمويل هذا المشروع بنفسه، وفتح المجال أمامه للاستثمار، وفي الوقت نفسه معالجة القضية الإسكانية في الجزائر، وأسندت مهمة التكفل والإشراف عن طريق الايجار للوكالة الوطنية لتحسين السكن وتطويره (ADDL)، ويتميز هذا النوع من الصيغ السكنية، بالمدة القصيرة في الانجاز (بين 18إلى 24 شهر)، نوعية راقية من السكنات الجماعية، مساحة السكن تتراوح بين 70 و85 م$^2$.[3]

[1]. السياسة السكنية في الجزائر بعد الإصلاحات، مرجع سابق.

[2]. نفس المرجع .

[3]. نفس المرجع

أما البرامج السكنية في هذه الفترة، فقد احتوى برنامج 2001 على تخصيص عدد كبير من السكنات والتي قدر عددها 20000 سكن، في بعض الولايات ( عنابة، قسنطينة، الجزائر، البليدة، تيبازة، ....) وما يلاحظ على البرنامج السكني المتعلق بصيغة الدفع بالإيجار في هذه الفترة (2001)، أنه لم يمس الكثير من ولايات الوطن، وبقى حجمه صغير مقارنة مع البرامج السكنية الأخرى، أما برنامج 2002 فقد خصص 35000 سكن على مستوى 24 ولاية .[1]

أما باقي البرامج الأخرى شهدت بعض التغييرات، فمن ناحية برامج السكن الاجتماعي نجد أن هذه البرامج تغيرت من حيث التمويل، بحيث تنازلت السلطات الجزائرية على أملاكها وأصبح السكن الاجتماعي قابل للبيع، لفائدة المستفيد منه وفقا لشروط معينة، أما برامج السكن التساهمي هي كذلك شهدت تغيرات، تمثلت في إعادة النظر في حجم الإعانة المالية المقدمة من طرف الصندوق الوطني للسكن (CNL )ومنحت الإعانة المالية لصالح المقاوليين العقاريين لتحقيق برامج السكنات التساهمية (المدعمة )، أما السكنات الريفية شهدت كذلك تغيرات في هذه الفترة، من حيث الزيادة في نسبة المنحة المقدمة للمواطن الريفي( من 400000 إلى 500000 دج ) بغية تنمية الريف وخلق التوازن بين الأرياف والمدن، أما السكن الترقوي لم يشهد أي تغيير في هذه المرحلة .[2]

[1]. السياسة السكنية في الجزائر بعد الإصلاحات، مرجع سابق.

[2]. نفس المرجع .

## ثالثا: علاقات الجيرة وأهم العوامل المؤثرة فيها

### 1- نوعية السكن وتأثيرها على الجيرة:

#### 1-1 التخطيط المادي والسلوك الاجتماعي:

السكن هو أول إنتاج معماري يظل على الدوام مرتبط بالخصوصية الذاتية، إلا أن تعقد الحياة وظهور متطلبات جديدة يتعين عليه إنشاء مباني جديدة كافية لاستيعاب مختلف فعاليات الإنسان المتجددة باستمرار.[1]

وعلى هذا الأساس يستوجب على التخطيط أن يأخذ بعين الاعتبار العوامل الثقافية، والمقصود بالعوامل الثقافية في هذا المقام على حد رأي المعماري المصري "حسن فتحي " " أنها حصيلة تفاعل ذكاء الإنسان مع البيئة الطبيعية التي يعيش فيها في عمليات استفاء حاجاته الروحية والمادية "[2] وعليه فعلى المعماري في عمليات تصميمه أن يراعي العوامل المناخية ومواد البناء المتوفرة هذا من جهة ومن جهة أخرى مراعاة خصائص الإنسان الفيسيولوجية السيكولوجية والاجتماعية عند تصميمه لسكنه.[3]

لكن الواقع يطرح على الدوام إشكالية الخصوصية الثقافية هذه الإشكالية التي هي نتاج تفاعل قائم بين ثنائيتي العمارة الحديثة والإنسان (كسلوك اجتماعي)، "بحيث أصبحت المدينة الحديثة بالنسبة للإنسان عالم من الغرباء، مخزن كبير، أرض ليس لها صاحب من حيث لا يستطيع الإنسان أن يخلع نفسه منها ولا هو مشترك أو مندمج فيها".[4]

وهكذا يتحدد أن التخطيط المادي كتخطيط يعتمد على الماديات والهياكل والأجسام على حساب الخصوصية الثقافية، هذا التخطيط الذي لا يعطي العناية الكافية للجوانب الإنسانية والاجتماعية التي تتجسد في العلاقات الاجتماعية كسلوك اجتماعي، هذا السلوك الذي يتحدد كأداة وكمبدأ لابد أن يؤخذ بعين الاعتبار في تصميم العناصر العمرانية، ذلك أن العلاقات الاجتماعية السليمة تحتاج إلى توفير بيئة عمرانية مناسبة لها، من أجل أن تأخذ حيزها في المحيط الاجتماعي، ويرى الباحث المعماري "نوبل " في

[1]. خالد السلطاني، مرجع سابق، ص. 167

[2]. حسن فتحي، العمارة والبيئة، كورنيش النيل، القاهرة، ص. 11

[3]. نفس المرجع، ص. 12

[4]. وجيه فوزي يوسف، (العمارة والمجتمع ). مجلة المهندسين، العدد: (393)، ديسمبر 1987، ص. 5

هذا السياق أن على المعماريين أن يأخذوا بعين الاعتبار السلوك الإنساني في تصميمهم العمراني والمعماري .[1]

### 1-2 السكن العمودي وتأثيره على علاقات الجيرة:

من المعلوم أن الشكل الهندسي للسكن العمودي يشكل صعوبة كبيرة على السكان، من حيث أنه نمط سكني يحوي على مجموعة من الأسر في مبنى واحد، يشتركون في مجالات معينة كالسلم والباب الخارجي.. مما يؤدي إلى الفوضى وعدم الاحترام والتقدير بين المستعملين للمجال (السكان)، وهذا بحكم القرب الفيزيقي الذي يبدو من الوهلة الأولى عامل ايجابي في توطيد وتعزيز الروابط الاجتماعية للجيرة، لكن الواقع يطرح عكس ذلك، لأن القرب المكاني غالبا ما يفتح المجال أمام التطلع على خبايا السكان وكشف أسرارهم، مما يخلق نوع من العزلة عند البعض وعدم الثقة والاطمئنان .

ومن الملاحظ كذلك أن الكثير من السكان داخل هذه الأنماط السكنية يطرحون مشكلة عدم الارتياح داخل وحداتهم السكنية، بسبب المؤثرات الفيزيقية كالأصوات المزعجة الصادرة من الجيران الملاصقين لهم كأصوات المذياع والتلفاز وصوت بكاء الأطفال .... إلى جانب الإزعاج المستمر والدائم من طرف الجيران الساكنين في الطوابق العليا على حساب الجيران الساكنين في الطوابق السفلى، نتيجة لكثرة الحركة والنشاطات اليومية.[2]

كما أن الاختلاف الثقافي بين الجيران له دور كبير وفعال في تفكيك بنية وتركيبة علاقات الجيرة داخل المباني العمودية، فكل جار حسب ما تعود عليه وما ورثه من عادات وتقاليد، تترجم هذه التقاليد على شكل سلوكيات خارجة علن المألوف بالنسبة للجار الآخر، والتي يراها منافية تماما للقيم الحضرية وهذا بحسب رأيه واعتقاده، وحسب ما ورثه هو الآخر من قيم ومبادئ وأعراف.

هذا الاختلاف الثقافي الذي يحتاج إلى مسافات ومساحات واسعة لا تعد بالأمطار المربعة، بل تعد بالأميال والكيلومترات المربعة، من أجل الممارسة الطبيعية لمختلف الوظائف والعلاقات الاجتماعية للسكان، وهو الأمر الذي يعد ضربا من الخيال داخل الأنماط السكنية العمودية، التي تجمع بين أسر من ثقافات مختلفة في نطاق جغرافي ضيق جدا.

---

[1]. رانية محمد على طه، التأثير المتبادل بين الواقع العمراني للمساكن والهوية الثقافية الاجتماعية للسكان، رسالة الماجيستر، قسم الهندسة المعمارية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2010، ص. 22

[2]. فاطمة بوضياف، مرجع سابق، ص. 63

وهذا الحديث يصدق ألف مرة على المجتمع الجزائري، هذا المجتمع الذي يعد مجتمع تاريخي، بحيث قد ساهم النمط العمراني العمودي الموروث عن الاستعمار الفرنسي في تفكيك الطابع التقليدي للجيرة، ويرى في هذا السياق، "مصطفى الأشرف" " أن الهيكل الحضري المصمم من طرف المعمر كان تهديدا أو خطرا للشخصية الوطنية الجزائرية ".[1]

ويظهر هذا بشكل واضح من الناحية العمرانية، من خلال ما خلفه الاستعمار الفرنسي من تصاميم غربية مازالت ولا تزال إلى الآن تستخدم في إنشاء المباني داخل الساحة الجزائرية، تظهر على شكل سكنات ذات طابع عمودي نوافذها مطلة إلى الخارج ... وهو الشكل الذي يعاكس تماما السكن الجزائري التقليدي الذي يتميز من حيث التصميم والإنشاء، على شكل المبنى الأفقي الذي توجه فراغاته وأفنيته نحو الداخل .

وهذه التغييرات التي طرأت على شكل المبنى الجزائري، أثرت لا محالة على محتوى وتركيبة علاقات الجيرة، التي تحولت من علاقات يحكمها الضبط والعرف الاجتماعي التقليدي إلى علاقات تحكمها الضوابط الرسمية الموضوعة ( القانون ) .

## 2- تأثير التجهيزات الجماعية على الجيرة من خلال بعض الأمثلة:

### 2-1 الحمام كبعد اجتماعي:

يلعب الحمام دور كبير لا يستهان به في تعزيز وتقوية روابط الجيرة، باعتباره نقطة التقاء واتصال بالدرجة الأولى، قبل أن يكون فضاء يوفر الإمكانية للنظافة الجسدية، ويتعداها إلى خلق نسيج متكامل من القيم والعادات التي نشأت من خلال تردد الإنسان على مثل هذه الفضاءات .

والحديث عن الحمام يقودنا إلى الحديث عن الحضارة الرومانية، التي يعتبر الحمام أحد مقوماتها وسماتها الأساسية، بحيث أن الحمامات الرومانية كانت تمتلك العديد من الوظائف المهمة، باعتبارها مكان سماع الأخبار وإجراء المحادثات والمقابلات الاجتماعية، فهي بذلك تمثل النادي الاجتماعي كما تمثل سجل الحياة اليومية للمجتمع الروماني، وعلى هذا الأساس كان بناء الحمامات يعد من الأولويات في الحضارة الرومانية .

[1]. فاطمة بوضياف، مرجع سبق ذكره، ص. 64

أما الحمامات وأدوارها الاجتماعية في الجزائر، يمكن أن نلتمسها خلال العهد العثماني بحيث كانت تعد بعد اجتماعي، لا يمكن الاستغناء عنه، وكانت من خلالها تتم عمليات الزواج ومنه كانت تنطلق الأعمال التجارية ومراسيم الدفن . وبالتالي كانت مركزا للالتقاء وتبادل الأفكار والآراء والمنافع بين الأهل والجيران والأصدقاء .[1]

**2-2 المسجد كمركز استقطاب:**

"لقد كان المسجد المبنى الرئيسي في أي مدينة إسلامية منذ هجرة الرسول عليه الصلاة والسلام إلى المدينة المنورة، إنشائه مسجد قباء ثم المسجد النبوي كأول مبنى إسلامي خالص في العمارة الإسلامية، ومن ثم فقد سار العرب الفاتحون على المنهج نفسه، حيث كانت المساجد أول ما يبنى بعد الفتح أو عند إنشاء المدن الإسلامية، الجديدة، ومن هنا اعتبر الدارسون المؤرخون أن المسجد هو أحد أهم الأسس إن لم يكن أولها في تخطيط المدينة الإسلامية".[2]

والمسجد يعتبر المركز الروحي أو الديني والثقافي للمدينة، وقد كان يأخذ موقعه في مكان متوسط كما هو الحال في مدن بغداد ."وإذا كان المسجد الجامع في الكثير من الأحيان يرتبط ببعض الأنشطة المكملة مثل الخدمات التعليمية والاجتماعية والصحية إلا أنه في بعض الأحيان يرتبط بمقر الحاكم ودواوينه كما كان في مدينة المنصورة ببغداد".[3]

وعلى هذا الأساس فقد كان بناء المسجد يحتل المركزية كموقع أساسي بالنسبة إلى الأدوار التي يلعبها كنقطة استقطاب، من حيث أنه مكان يجتمع فيه الناس(المسلمون) خمس مرات في اليوم على الأقل بصفة دائمة، وفي هذا السياق تتحدد وظائف وأدوار المسجد في جمع الشمل وتوحيد الجماعة، إلى جانب الوظائف الدينية والثقافية والتربوية والاجتماعية، التي تشكل جو من التفاعل والتفاهم والتقارب بين المسلمين.[4]

وهكذا فإن أحد أهداف بناء المسجد هو جمع أبناء الحي خمس مرات في اليوم وعلى أقل تقدير مرة في كل أسبوع " الجمعة"، "وهذا اللقاء المستمر من شأنه أن يعرف أبناء الحي فيما بينهم، ويؤلف بين قلوبهم ويجمع شملهم ويوحد كلمتهم ويجعلهم متحابين في الله، متعاونين، يأمرون بالمعروف وينهون عن

---

[1]. فاطمة بوضياف، مرجع سابق، ص. 92

[2]. يحيى وزيري، العمارة الإسلامية والبيئة، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والآداب، الكويت، 2004، ص. 135

[3]. عبد الباقي إبراهيم، التراث الحضري في المدينة العربية المعاصرة، 1968، ص. 64

[4]. فاطمة بوضياف، مرجع سابق، ص. 92-93

المنكر، مما ينتج عن هذا التعاون علاقات إنسانية واجتماعية، كالتزاور والضيافة والمصاهرة، وأن هذا التعارف العميق واللقاءات الدائمة في بيت الله ... يجعلهم كأفراد عائلة واحدة ".[1]

**2-3الساحات كفضاء للممارسة الاجتماعية:**

كذلك ما يميز المدينة الإسلامية، هو وجود ساحات ( الرحبات ) التي هي عبارة عن فراغات وظيفتها الأساسية هو ممارسة الأنشطة الجماعية سواء منها الاجتماعية أو التجارية أو السياسية أو الدينية والواقع أن مفهوم الساحة ارتبط في البداية بالمساجد، والتي تطورت بدورها مع تطور المكانة التخطيطية، " ومع ظهور الشخصية الفردية للحكام واهتمامهم بقصورهم ودواوينهم بجانب اهتمامهم بالمساجد فقد برزت أهمية الساحة وانفصلت وظيفتها عن وظيفة الفناء الداخلي للمسجد"[2] .

وعلى هذا الأساس فإن الساحات تعد جزءا هاما من المدينة الإسلامية، فهي إلى جانب كونها تحفة معمارية فنية، تتوافق فيه فراغاتها المبنية مع الجوانب الثقافية والاجتماعية مما ينتج توازن حيوي للمدينة، وعلى المستوى الوظيفي فالساحة لها جملة من الوظائف والممارسات الاجتماعية باعتبارها مجالا للالتقاء والتواصل بين الأفراد والجماعات، كما أنها تعد مجالا تجاري يتمثل في استعراض المنتجات المحلية وما يحتاج إليه السكان من ضروريات وكماليات، وتعتبر كذلك ميدانا للممارسات الدينية واستعراضات الجند واللقاءات الثقافية، ومن هنا تتجلى مكانة وأهمية الساحات كمركز استقطاب وفضاء لمختلف الممارسات الاجتماعية والثقافية، مما يفتح المجال أمام فرص الالتقاء وخلق التقارب الاجتماعي بين السكان والعمل على تطوير العلاقات الاجتماعية والمحافظة على استمرارها وبقاءها .[3]

**2-4 الشوارع التجارية والأسواق كفضاء للتجمع:**

تلعب الشوارع التجارية والأسواق دورا مهما في عمليات التواصل وتعتبر الشوارع التجارية والأسواق من أهم العناصر التخطيطية التي ترتبط بالسكان أو الإنسان، وهذا يظهر بشكل واضح وجلي في المدن العربية القديمة، بحيث كانت هذه المجالات من أهم العناصر المكونة للتراث الحضاري للمدينة العربية القديمة لما كان لها من صفة الاستمرار والنمو الحضري، في نطاق الكيان الطبيعي للمدينة.[4]

[1] .فاطمة بوضياف، مرجع سابق، ص. 93

[2]. عبد الباقي إبراهيم، مرجع سابق، ص. 47

[3]. فاطمة بوضياف، مرجع سابق، . ص. 94

[4]. عبد الباقي إبراهيم، مرجع سابق، ص. 49

وعليه فإن الشوارع التجارية والأسواق تعد مركزا تجاريا ومكانا للتجمع ومحورا لتبادل الأفكار والآراء، وتعتبر عنصرا مهما من العناصر التخطيطية المشتركة في المدينة، وتعد همزة وصل بين المدينة المعاصرة وبين تراثها، ومنه فإن هذه المجالات تعمل على لم شمل السكان وأبناء الحي والجيران، وتواجد مثل هذه المجالات داخل النطاق المحلي (المجاورة المحلية)، يعزز من الروابط والتماسك الاجتماعي. [1]

### 2-5 الدور الاجتماعي للمقهى:

يعد المقهى متنفسا للناس، ففيه يجتمعون ويتلاقون ويتداولون شؤونهم وأحوالهم، وعلى مستوى الحي يعد مقهى الحي ملتقى رجاله يجتمعون ويتسامرون ويناقشون أمورهم ويعد مجالا حيويا تحل فيه مختلف المشكلات والخلافات.

والمقهى في صورته المتعارف عليها محليا يعد كمؤسسة ثقافية اجتماعية سياسية، وهذا المجال الذي كانت بداياته تتحدد كمجال ذكوري، لكن مع مرور الزمن أصبح مفتوحا ومتسامحا مع الوجود الأنثوي، مع مطلع القرن العشرين، وقد كانت المقاهي فضاءا يلجأ إليه الأديب والسينمائي والاجتماعي والسياسي والفيلسوف.وقد كان مكانا للجدل والكتابة والقراءة والممارسة الاجتماعية.

وفي الغالب يمكن أن نميز بين نوعين من المقاهي: المقاهي الشعبية والمقاهي الراقية، فالصنف الأول من المقاهي، يلجئون إليها ذوي الأصول الريفية، وفيها يتم تبادل المعلومات والأخبار والمنافع وتعقد فيها الصفقات، وتحل فيها مختلف المشكلات والخلافات، وتناقش فيها المواضيع التي لا تخرج عن السياق القبلي، أما الصنف الثاني من المقاهي الراقية –الرقي هو نسبي– يلجأ إليها في الغالب الموظفين والرياضيين.. والمواضيع المطروحة في هذا النوع من الفضاءات، هي مواضيع رياضية تقريبا خاصة في ما يتعلق بأخبار كرة القدم، إلى جانب بعض المواضيع المتعلقة بالسياسة والخدمات والاقتصاد ..الخ لكن في نطاق ضيق مقارنة مع الأخبار الرياضية. كما يمكن أن يتخذ هذا النوع من المقاهي شكل الطوابق العلوية في التصميم والإنشاء.

وعليه يتحدد المقهى كمكان وفضاء اجتماعي ثقافي سياسي، فمن الناحية الاجتماعية على حد رأي (شامبردولو) يعد مركزا مهما يعمل على إنشاء العلاقات الاجتماعية، باعتباره مكان جمع مختلف الشرائح الاجتماعية، كما يقرر "شامبردولو" أهمية المقاهي في بناء وإنشاء جماعات الجيرة، كما يعطي كذلك أهمية ل"صالون الحلاقة" لما لهذا المجال من أدوار مهمة في عمليات التبادل والتعارف بين مختلف

[1]. عبد الباقي إبراهيم، مرجع سابق ، ص. 49

سكان المبنى، ويؤكد على أن وجود مثل هذه المجالات داخل الحي من شأنه أن يعزز من علاقات الجيرة ويوسع من نطاقها [1].

## 3- المستوى الثقافي وتأثيره على الجيرة:

### 3-1 مفهوم المستوى الثقافي

علينا أولا أن نفرق بين مفهوم المستوى التعليمي ومفهوم المستوى الثقافي، المستوى التعليمي هو ذلك المستوى الذي يتعلق بأدبيات النظام التعليمي ويتم من خلال مراحل مختلفة متتالية، بهدف تنمية قدرات الفرد واتجاهاته وأشكال سلوكه، ويتضمن المستوى التعليمي أربع مراحل أساسية:

المرحلة الابتدائية: تشمل الصفوف الدراسية الابتدائية التي يتم النجاح فيها .

المرحلة المتوسطة: تشمل الصفوف الدراسية المتوسطة التي تم النجاح فيها .

المرحلة الثانوية: تشمل الصفوف الدراسية الثانوية التي تم النجاح فيها_.

المرحلة العالية: هذه المرحلة تشمل سنوات الدراسة في المعهد أو الجامعة أو الحصول على مؤهل علمي بعد الإجازة من الماجيستر والدكتورا .[2]

والمستوى التعليمي يعتبر هو المؤشر الموضوعي للمستوى الثقافي، وعلى هذا الأساس يتحدد مفهوم المستوى الثقافي كمفهوم أعم وأشمل من مفهوم المستوى التعليمي ذلك أن مفهوم المستوى الثقافي لا يتوقف عند ما تعلمه الفرد نظاميا عن طريق المؤسسات التعليمية، بل يتجاوز ذلك إلى كل ما اكتسبه الفرد من معارف نتيجة لقراءاته ومطالعاته المختلفة، إلى جانب المشاركة في النشاطات الثقافية، ومواظبته على التكنولوجيا الحديثة، وفي هذا السياق يرى " بورديو"، "أن الرأس المال الثقافي يتشكل مما يصنعه التعليم والتدريب من مهارات ومعرفة وامتيازات وتوقعات ومكانة اجتماعية ".[3] وعلى هذا الأساس يرى بورديو أن المدارس والجامعات ما هي إلا أماكن توزع فيها الشرعية لرأس المال الثقافي، وعليه يتحدد

[1]. فاطمة بوضياف، مرجع سابق، ص. 96

[2]. فريزة حامل، الاختلاف في المستوى التعليمي والثقافي والاقتصادي وعلاقة التوافق الزواجي للزوجين العاملين، رسالة ماجيستر، قسم علم النفس، جامعة معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2012-2013، ص. 33

[3]. نفس المرجع، ص. 46-47

مفهوم المستوى الثقافي ببعدين أساسيين: بعد تعليمي وبعد يتعلق بالجهد في تحصيل العلم والمعرفة وممارسة مختلف الأنشطة الثقافية وطريقة التفكير [1].

### 3-2 مؤشرات المستوى الثقافي:

يتضمن المستوى الثقافي على مجموعة من المؤشرات نذكر منها:

1- المطالعة

2- مشاهدة البرامج العلمية

3- المشاركة الحوارات والمناقشات البناءة

4- المشاركة في المسابقات والنشاطات الثقافية والفنية

5- اقتناء المجلات والصحف ونوعيتها

6- العضوية في النوادي والمنتديات والجمعيات

7- نوعية وطريقة التفكير.[2]

### 3-3 تأثير المستوى الثقافي على علاقات الجيرة:

صحيح أن هناك ارتباط وثيق ومباشر بين المستوى الثقافي والحراك الاجتماعي، خاصة في ما يخص مستويات التحصيل الدراسي والتعليمي، باعتبار أن التعليم له قيمة رمزية، ووسيلة لا غنى عنها لتحقيق الصعود في السلم الاجتماعي، إلى جانب عامل الأجر الذي يلعب كذلك دورا مهما في تحديد مستويات الحراك الاجتماعي.

كما أن المستوى الثقافي يلعب دورا كبيرا وفعال في عمليات التفاعل الاجتماعي، من منطلق أن المحرك الأول لتفاعل الإنسان في أي مرحلة من مراحل عمره يكون وليد حاجاته الأساسية، وكلما حقق الإنسان درجة أعلى من النمو تعددت حاجاته وتنوعت، ومن ثم ازدادت حاجاته إلى التفاعل الاجتماعي وهذا التفاعل يحتاج إلى منهاج يؤطر ويحدد اتجاهاته وفقا لأسس واعتبارات معينة .

ومن بين هذه الأسس نجد المستوى الثقافي الذي يتعلق بالمستويات الثقافية للأسرة، وعمليات التنشئة الاجتماعية، من حيث مدى إدراك الأسرة لحاجات الطفل وكيفية إشباعها والأساليب التربوية المتبعة في

---

[1]. فريزة حامل، مرجع سابق، ص. 47

[2]. نفس المرجع، ص. 47

تربيته. ذلك أن عمليات التنشئة الاجتماعية تؤثر فيما بعد في كيفية التعامل مع جماعة الأصدقاء أو جماعة الجيران وكيفية اختيارها وانتقاءها .

ومن هنا يتحدد التأثير الذي يمارسه المستوى الثقافي على علاقات الجيرة كأساس يدخل في إطار الأبعاد الثقافية، التي تلعب دورا بارزا في تحديد معالم علاقات الجيرة، كتوجه ثقافي مبني على أساس عمليات الانتقاء والاختيار، الذي يتم من خلال عمليات الاكتساب لدى الفرد سواء من خلال النظام التعليمي ( المؤسسات التعليمية) أو من خلال مختلف النشاطات الثقافية والاجتماعية، وآليات ونوعية التفكير اتجاه القضايا وأمور الحياة .

وهذا من شأنه أن يحدد معالم علاقات الجيرة خاصة في ظل آليات الانتشار الثقافي التي تلعب دورا مهما في تكوين مستويات الثقافة لدى الأفراد والجماعات من خلال مختلف الوسائل من إعلام ووسائل الاتصال وغيرها، والمستوى الثقافي بهذا المعنى يحتاج إلى مجتمع منفتح ليمارس فعاليته بشكل طبيعي، خاصة من جهة التعليم .

**خاتمة الفصل:**

ومن خلال استعراضنا لهذه الجزئيات الثلاث تبين بشكل جلي خصائص السكن العمودي وكذا الأساليب المعتمدة في التخطيط المعماري والعمراني، فعلى مستوى خصائص هذا النمط من السكن تبين أن نوعية السكن العمودي لا تتوافق مع متطلبات وحاجات الأسرة خاصة منها الثقافية وعلى مستوى التخطيط تبين غياب العقل المعماري من أبجديات مفهوم العلاقة بين العمارة والمجتمع، وهذا ما أكدته الجزئية الأولى، أما من الجزئية الثانية فقد بينت السياسة السكنية التي انتهجتها الجزائر اتجاه السكنات العمودية بمختلف صيغها، هذه السياسة التي تغلب عليها النظرة الاقتصادية للمجال على حساب الخصوصية الثقافية للسكان، أما الجزئية الثالثة فقد بينت العلاقة بين الجيرة وبين المتغيرات الثلاث (نوعية السكن وتجهيزاته الجماعية والمستوى الثقافي للسكان)، كسبيل لقياس هذه العلاقة قياسا ميدانيا.

# الفصل الرابع
## المجال العام والخاص للدراسة

تمهيد

أولا: المجال العام ( مدينة باتنة)

ثانيا: المجال الخاص ( المنطقة الحضرية الجديدة (حملة (1))

**تمهيد:**

إن الهدف الرئيسي من الدراسة هو قياس طبيعة علاقات الجيرة في الواقع، ويعتبر المجال الخاص والعام للدراسة بمثابة الخيوط الهادية للوصول إلى هذا المسعى السوسيولوجي، وعلى هذا الأساس خصص هذا الفصل لعرض هذين المجالين، فالمجال العام يتحدد في مدينة باتنة، من خلال عرض أهم خصائصها من حيث الجوانب الطبيعية والديموغرافية والحضرية والعمرانية، أما المجال الخاص فهو يتحدد في المنطقة الحضرية الجديدة (حملة (1)) التي تعتبر نموذجا للسكنات العمودية داخل الإقليم، لما لهذه المناطق من خصوصويات تميزها عن باقي المناطق الأخرى. والتي تحتاج إلى التقصي والاستكشاف.

## أولا: المجال العام للدراسة (مدينة باتنة )

### 1- التعريف بالمنطقة:

#### 1-1-من حيث الموقع:

" تقع مدينة باتنة في شمال الرقي للولاية بين السلاسل الجبلية لأطلس التلي والصحراوي محتلة مساحة **116.41** كلم$^2$، يحدها من الشمال الشرقي جبال عزاب بارتفاع يصل إلى **1360**، من الشمال الغربي جبل كاسرو بارتفاع **2094**م، ومن الجنوب الشرقي التجمع الحضري لبلدية تازولت" .[1]

- **الحدود الإدارية:**

"تتكون مدينة باتنة من **21** دائرة و 61 بلدية يحدها من الشمال كل من ولايتي ميلة وأم البواقي، ومن الجنوب ولاية بسكرة، ومن الغرب ولاية مسيلة ومن الشرق ولاية خنشلة".[2]

- **الحدود بالنسبة للبلدية:**

"يحدها من الشمال بلدية فسديس ومن، الشرق بلدية عيون العصافير، ومن الجنوب بلدية تازولت، ومن الغرب بلدية. واد الشعبة."[3]

- **من حث الطرق الكبرى التي تربطها بالمناطق المجاورة:**

➢ الطريق الوطني رقم **(03) الذي يربط** بين قسنطينة – بسكرة .

➢ الطريق الوطني رقم **(31) الذي يربط** بين باتنة بجنوبها الشرقي (آريس) مرورا بتازولت

➢ الطرق الوطني رقم **(77) الذي يربط** بين باتنة بسطيف مرورا بمروانة .

➢ الطريق الوطني رقم **(55)** الذي يربط بين باتنة بسطيف مرورا بحملة.[4]

---

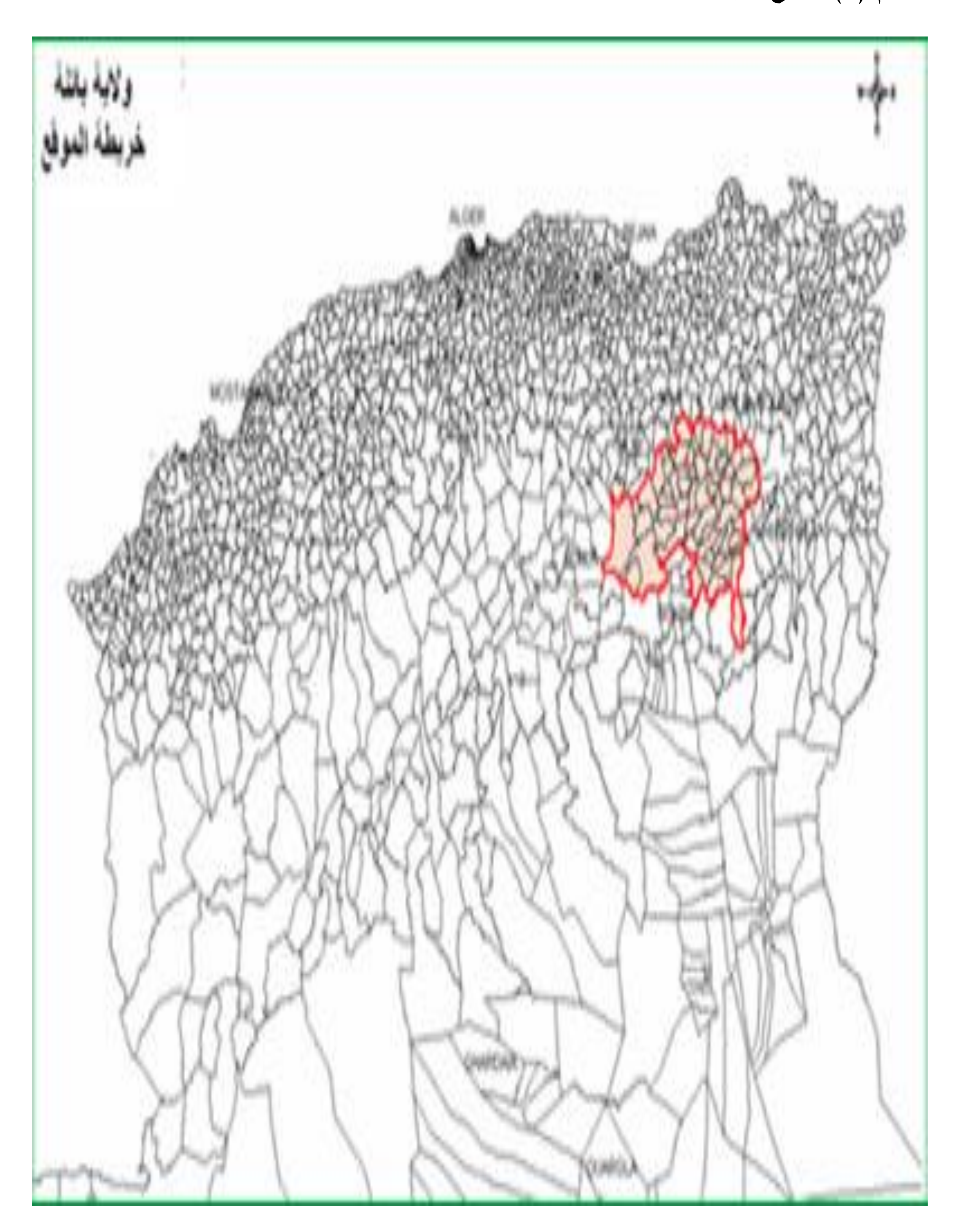
[1]. سهام وناسي، مرجع سابق، ص. 80

[2]. فوزية سوسي، نمو مدينة باتنة وحتمية التحول نحو الأطراف، رسالة ماجيستر، قسم: التهيئة العمرانية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005-2006، ص. 9

[3]. نفس المرجع، ص. 9

[4]. عطال مسعودة، النمو الحضري وعلاقته بمشكلة البيئة الحضرية، رسالة ماجيستر، قسم: علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، ص. 115

**خريطة رقم (2): موقع ولاية باتنة**




<u>**المصدر**:</u> الموقع الرسمي لولاية باتنة .http: //www.wilaya-batna.gov.dz

**خريطة رقم (3): الحدود الإدارية لولاية باتنة**




**المصدر**: الموقع الرسمي لولاية باتنة .http: //www.wilaya-batna.gov.dz .

## 2- الخصائص الطبيعية لمنطقة باتنة:

- **من حيث المناخ:**

يدخل مناخ مدينة باتنة في إطار مناخ إقليم الاستبس (مناخ قاري)، يتميز بفروقه الحرارية، وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال تسجيل درجات الحرارة بين النهار والليل، وبين الصيف والشتاء، بحيث تبلغ درجة الحرارة في الصيف **38**°م، بينما تنخفض في فصل الشتاء إلى صفر درجة مئوية، (**0**°) مع وجود تباين في المناخ من منطقة إلى أخرى، ويعود السبب في ذلك إلى عامل التضاريس والظروف الحرارية الكبيرة، التي تؤثر على الغطاء النباتي.[1]

- **من حيث الأمطار:**

كمية الأمطار التي تسقط في المنطقة تتراوح بين (**200-350** )ملم سنويا كما أن تهاطل الأمطار في المنطقة غير منتظم، وهذا راجع إلى كون المنطقة شبه صحراوية .[2]

- **من حيث الرياح:**

إن الرياح المسيطرة في ولاية باتنة هي رياح الجبيلي، التي تأتي من الجبل، وهي غالبا متكون قوية وجافة، أما الرياح التي تكون من الجهة الشرقية والجنوبية فهي (القبلي ) و(الشهيلي ) وهي تسميات محلية، وهذه الرياح جافة، تشكل خطرا على المنطقة في فصل الصيف حيث تزيد من جفاف الأرض".[3]

- **من حيث التربة:** تنقسم التربة في منطقة باتنة إلى ثلاث تربات أساسية:

- **تربة السهول:** "تشكل نسبة **30%** من المسافة الكلية للولاية، وهي تربة ثقيلة غرينية (طينية) غنية بالمواد العضوية، والمعدنية، تمتد إلى عمق 4 أمتار وتكون خشنة بالقرب من مصبات الأودية.....ويتواجد هذا النوع من التربة في سهول المعذر عين ياقوت، فسديس، الرملية وبولهليلات" .[4]

---

[1]. بشير مسعودان، ولاية باتنة دراسة في جغرافية السكان، رسالة دكتوراه، قسم: التهيئة العمرانية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009، ص. 17

[2]. نفس المرجع، ص. 17-22

[3]. نفس المرجع، ص. 26

[4]. نفس المرجع، ص. 27

- **تربة المرتفعات:** "تشكل **12,1%** من المساحة الكلية، وتوجد في المناطق الجبلية وهي تختلف من مكان لآخر، تبعا لطبيعة الصخور ودرجة الانحدار وكمية الأمطار ولا تتعدى في كثير من الأحيان قشرة سطحية رقيقة غير منبتة ".[1]

- **تربة المناطق شبه جافة:** تشكل**7,1** من المساحة الإجمالية، وهي تربة ثقيلة أيضا ذات نسيج ناعم، وتتميز بقلة تركز الكالسيوم في الطبقة العليا، نظرا لعمل المطر على تسربه إلى أسفل كما يوجد تركز للجبس وللأملاح الذائبة في الطبقة السفلى وتتميز بلونها البني وتظهر هذه التربة في شط الحضنة.[2]

- **من حيث الغطاء النباتي:**

تغطي المنطقة الغابات والأحراش بشكل كبير، تقدر ب: (**292000 هكتار**)، ما يقابل (**24,3%**) من مساحة الولاية(**9,73%**) من مساحة الغابة الجزائرية التي تقدر ب: (**3000000 هكتار**)، والغطاء النباتي في المنطقة يخضع لظروف الطبيعة والمناخ، ويتحدد أساسا في أشجار الصنوبر التي تتواجد في المرتفعات التي تزيد عن (**2200 م**)، وأشجار العرعار التي تنتشر في المناطق الجنوبية الغربية من المنطقة، وأشجار الأرز المتواجدة في أعالي الجبال في علو يتراوح مابين (**1300-2200م**)

وأشجار البلوط الأخضر التي تتواجد في المناطق الشمالية والوسطى، والحلفاء التي تتواجد في الأجزاء الجنوبية الغربية.[3]

## 3- الخصائص الديمغرافية لولاية باتنة:

### 3-1 السكان:

تعتمد المعطيات الأساسية للسكان على نتائج الإحصاء العام للسكن وللإسكان الذي جرى في **16 مارس 2008** بمعدل نمو سنوي يقدر ب **1,6** .[4]

- **التوزيع المجالي للسكان حسب إحصائيات سنة 2004 .**

[1]. بشير مسعودان، مرجع سابق، ص. 28

[2]. نفس المرجع، ص. 28

[3]. نفس المرجع، ص. 30-31-32

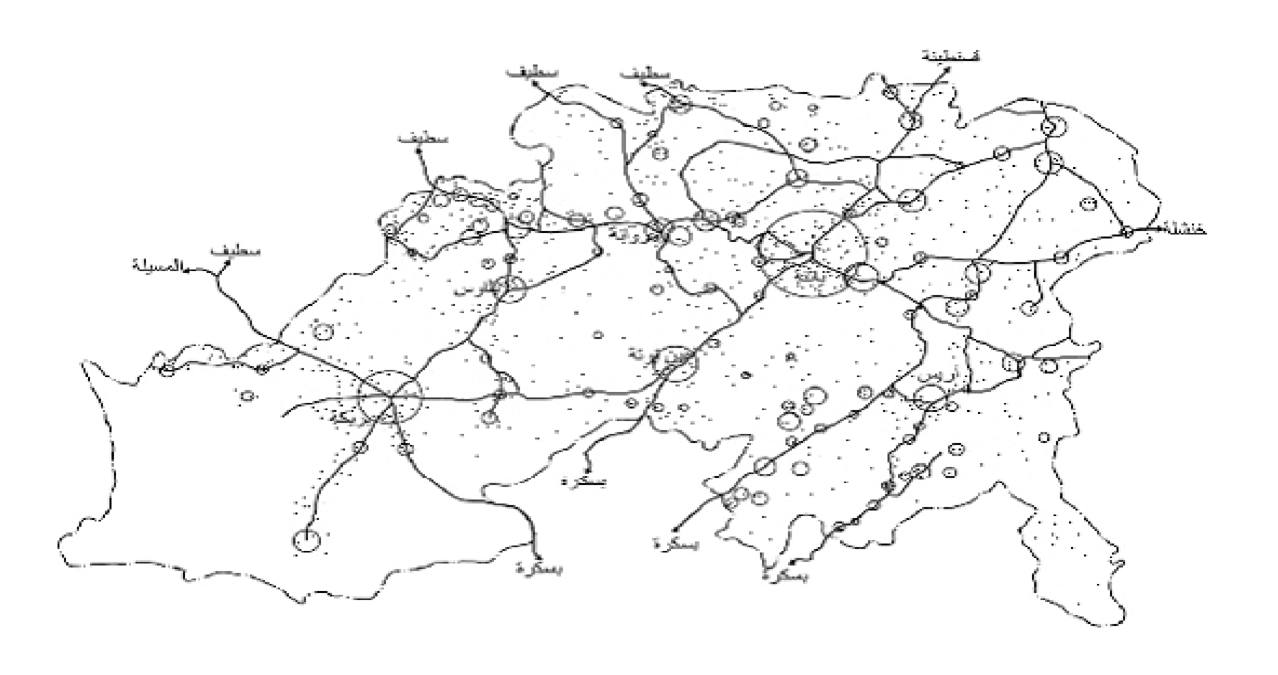
[4]. الموقع الرسمي لولاية باتنة. مرجع سابق.

نلاحظ من خلال الخريطة رقم **(4)** أن هناك تضخما للمراكز العمرانية التي أصبحت تظم **(78,14%)** من إجمالي سكان الولاية، ولا تزال المراكز الحضرية تمارس جاذبيتها على باقي المجال، في حين تقلص سكان المناطق المبعثرة ليصل تمثيلهم نسبة: **(21,86%)**.[1]

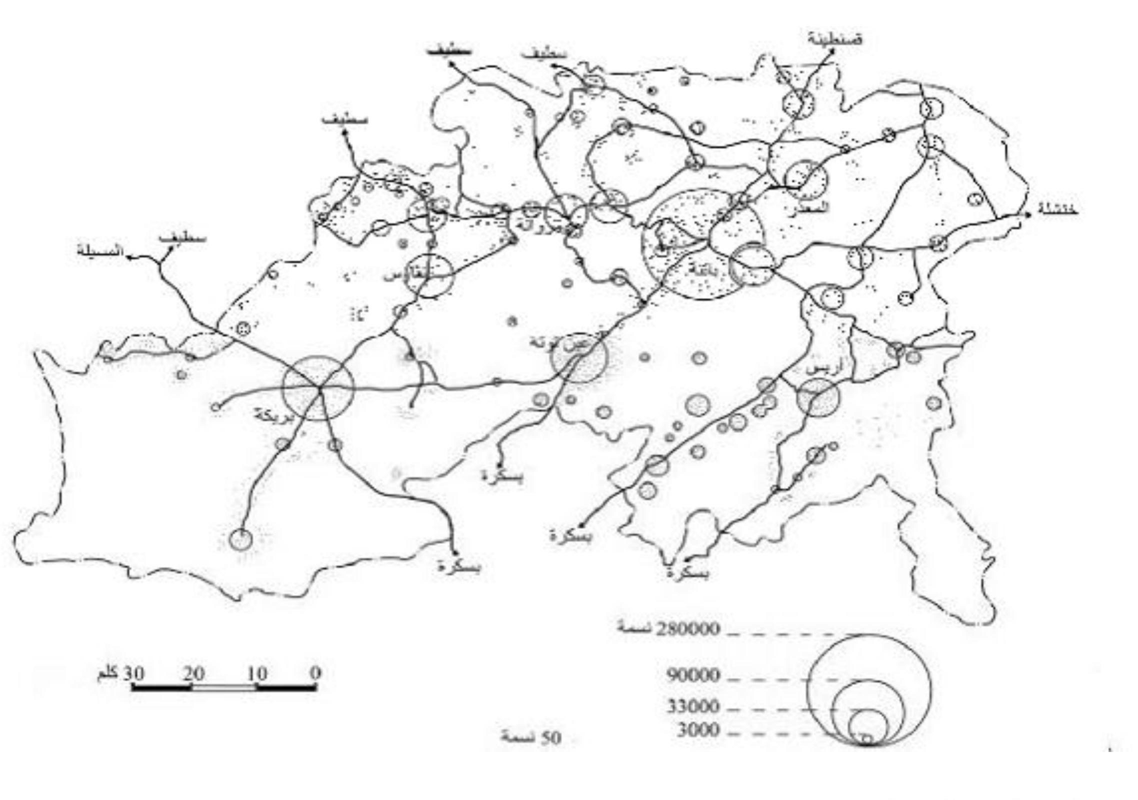
يتضح من خلال الخريطتين رقم (4) و(5) أن هناك انتشار غير متوازن لإجمالي سكان الولاية داخل الإقليم، حيث تبين وجود تركز سكاني كبير في مدينة باتنة، وظهيرها المحيط بها مباشرة، حيث يمكن تفسير هذا التكتل السكاني إلى الدور الإداري الذي ساهم في تركز مختلف أصناف النشاطات والخدمات الضرورية بمقر عاصمة الولاية

[1]. نوردين عنون، دور البنية التجارية في تنظيم المجالات الحضرية–حالة مدينة باتنة، رسالة دكتوراه، قسم التهيئة العمرانية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2012، ص. 61

**الخريطة رقم (4): ولاية باتنة: التوزيع المجالي للسكان لسنة1987**




**الخريطة رقم (5): ولاية باتنة: التوزيع المجالي للسكان لسنة 2004**




المصدر :الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية (RGPH 1987)
+ معطيات مديرية التخطيط والتهيئة (DPAT 2006)

- **بعض الإحصائيات عن سكان ولاية باتنة:**

**الجدول ( هـ): سكان ولاية باتنة مابين إحصائيات 1966 وتقديرات 2012:**

| نسبة النمو% | السكان | الإحصاء العام |
|---|---|---|
| إحصاء 1966 | 025151 | – |
| إحصاء 1977 | 500513 | 10,91 |
| إحصاء 1987 | 617752 | 78,3 |
| إحصاء 98 | 623962 | 223 |
| إحصاء 2008 | 0301128 | 158 |
| التقديرات لغاية 2012/1/1 | 1.186.832 | التقديرات لغاية2012/01/31 |

المصدر: الموقع الرسمي لولاية باتنة .http: //www.wilaya-batna.gov.dz

**الجدول (و) التوزيع السكاني حسب بعض العينات:**

| السكان | 2012 | النسبة المئوية % |
|---|---|---|
| تجمعات سكانية رئيسية | 70.123 | 68,87 |
| تجمعات سكنية ثانوية | 267.005 | 13,09 |
| سكان مناطق مبعثرة | 214165 | 18,05 |
| المجموع | 337128 | 100 |

المصدر: http: //www.wilaya-batna.gov.dz

**الجدول (ز) السكان حسب الفئات العمرية لغاية2011/12/31:**

| الفئة العمرية | ذكور | إناث | المجموع |
|---|---|---|---|
| 10 –14 | 177.794 | 169.774 | 347.568 |
| 15–14 | 38171 | 63068 | 011140 |
| 60 فأكثر | 41287 | 42155 | 83442 |
| المجموع | 202599 | 630587 | 8321861 |

المصدر: http: //www.wilaya-batna.gov.dz

## 4- النسيج الحضري لمدينة باتنة

يتكون النسيج الحضري لمدينة باتنة من:

- **النسيج المركزي:** يتمثل في وسط المدينة، منجز حسب المخطط ويجمع المنشات الرئيسية.
- **النسيج الثانوي:**

ويشمل أحياء بوعقال، حي الشهداء، حي كشيدة، حي لمباركية، حي بوزوران، ....) وتتكون هذه الأحياء في العادة على سكنات فردية .[1]

- **نسيج المناطق السكنية الحضرية الجديدة:**

مثل القطب العمراني الجديد (حملة ) ويتكون هذا القطب في الغالب على سكنات جماعية (ذات النمط العمودي )

**المنطقة العسكرية:** المتواجدة في الجهة الغربية للمدينة .

**المنطقة الصناعية:** المتواجدة في الجهة الغربية للمدينة.[2]

## 5- الإطار الديمغرافي لمدينة باتنة:

سجلت مدينة باتنة حسب إحصائيات **2008**، عدد سكان، قدر ب **29889** ساكن مقسمة على 7 مناطق حضرية مبنية وفقا للجدول أدناه:

[1]. زكرياء مقلاتي، دراسة تحليلية لتسيير النقل الجماعي داخل الوسط الحضري، رسالة ماستر، قسم: اقتصاد وسير الخدمات، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2010-2011، ص. 31

[2]. نفس المرجع، ص. 31

**الجدول رقم (ح): عدد السكان في المناطق الحضرية**

| القطاع الحضري | عدد السكان |
|---|---|
| حي دوار الديس | 68.124 |
| حي كشيدة | 34.533 |
| حي بوزوران | 25.341 |
| حي الاخوة مباركية | 40.746 |
| حي الشهداء | 78.486 |
| وسط المدينة | 25.297 |
| حملة | 26.366 |
| المجموع | 298893 |

المصدر: زكرياء مقلاتي، مرجع سابق، ص.32

- **الهجرة:**

يعتبر عامل الهجرة من العوامل الأساسية المؤثرة في ديناميكية حجم السكان ومن خلال الشكل رقم **(1)** يمكن تسجيل الفارق بين الهجرة الوافدة إلى المدينة والهجرة المغادرة، على أنه دائما موجبا، بمعنى أن مدينة باتنة شهدت هجرة وافدة إليها، سواء كانت هجرة ريفية أو هجرة من مناطق خارج من مناطق الأوراس .[1]

ومن خلال الشكل رقم (01) يمكن تقسيم الهجرة في مدينة باتنة إلى أربع فترات أساسية على النحو التالي:

**- المرحلة الأولى (1954-1977):**

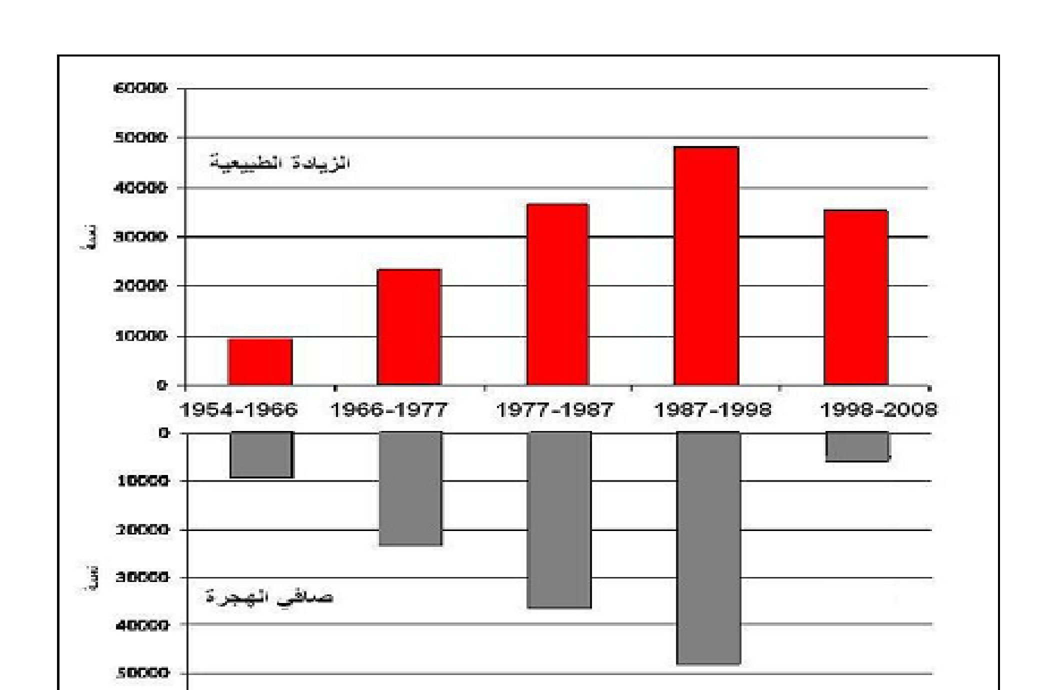
تتميز هذه المرحلة من خلال الشكل: ( 1)

ثبات صافي الهجرة على مدى الفترتين: **(54-1966)** و**(66-1977)** ومن الملاحظ أن الفترة الأولى شهدت صافي هجرة أكثر من الفترة الثانية، بحيث تمثل نسبة **43,38%** من إجمالي عدد

[1]. نوردين عنون، مرجع سابق، ص. 56

السكان، وهذا يرجع إلى سببين رئيسيين: السبب الأول هو السياسة الاستعمارية (**54-62** ) التي تمثلت في سياسة المحتشدات ( تفريغ الريف من سكانه وتحويلهم إلى مناطق شاغرة بهدف فصل الثورة عن الشعب)، والسبب الثاني يرجع إلى الفترة الأولى من الاستقلال، أما الفترة الثانية (**66-77**) تميزت بظاهرة الفراغ الحضري الناتج عن رحيل المعمرين، مما فتح المجال أمام عمليات الانتقال الواسعة، للمواطنين الجزائريين، نحو الهياكل العمرانية الشاغرة التي خلفها الاستعمار.[1]

**شكل رقم (1) مدينة باتنة نصيب الزيادة الطبيعية وصافي الهجرة 1954-2008**




**-مرحلة: (66-1977):**

شهدت هذه المرحلة، تراجع في صافي الهجرة، بحيث قدرت بنسبة: **23,20 %** من إجمالي سكان مدينة باتنة، وهذا أقل بكثير من الفترة السابقة، يرجع ذلك إلى الأزمة السكنية التي شهدتها مدينة باتنة في سنة (**1968**). مما ألزم السلطات الجزائرية تتبني سياسة تخطيطية جديدة (برنامج الأوراس) تهدف إلى تحقيق التوازن بين الريف والمدينة من خلال تنمية الريف.[2]

**-المرحلة الثانية ( 77-1987):**

[1]. نوردين عنون، مرجع سابق، ص. 57

[2]. نفس المرجع، ص. 58

شهدت هذه المرحلة زيادة كبيرة من الهجرة (الوافدة) قدرت ب **42 ألف** مهاجر. يعود السبب في ذلك إلى سياسة التصنيع التي تبنتها السلطات الجزائرية .[1]

**-المرحلة الثالثة (87-1998):**

بلغ عدد المهاجرين الوافدين في هذه المرحلة قرابة **13 ألف** مهاجر، ويعود السبب في هذه الهجرة إلى التحولات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها المنطقة، ومن أهم هذه التحولات حالة اللاأمن التي عرفتها المدينة، نتيجة لتصعيد العمل الإرهابي، الذي فرغ الريف من سكانه.[2]

**-المرحلة الرابعة (98-2008):**

هذه المرحلة هي الأقل هجرة في تاريخ المدينة قدر عدد المهاجرين الوافدين في هذه المرحلة بقرابة **6 آلاف** مهاجر ويرجع ذلك إلى التحسن الأمني الذي شهدنه المنطقة، مما شجع العديد من الأسر للعودة إلى الريف.[3]

أما نصيب الزيادة الطبيعية في المنطقة يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي:

**الجدول (ط) مدينة باتنة: تطور نصيب الزيادة الطبيعية**

| الفترات | 1966-1954 | 1977-1966 | 1987-1977 | 1998-1987 | 2008-1998 |
|---|---|---|---|---|---|
| عدد السكان | 55751 | 102756 | 181601 | 242940 | 297814 |
| نسبة نصيب الزيادة | %16.44 | %22.55 | %20.05 | %19.71 | %12.54 |

**المصدر**: نور دين عنون، مرجع سبق ذكره، ص.59

- **التوزيع المجالي للسكان داخل المدينة:**

تتأثر الكثافة السكانية وأحجامها بمدى توفر المرافق والتجهيزات والبنية التحتية، وسهولة التنقل، وسعر الأرض. والتوزيع السكاني لمدينة باتنة يتأثر بهذه المتغيرات، ويمكن أن نميز بين **4** مستويات أساسية من خلال الخريطة رقم (3) تتوزع عليها الكثافة السكانية لمدينة داخل مدينة باتنة كما يلي:

---

[1]. نوردين عنون، مرجع سابق، ص. 58

[2]. نفس المرجع، ص. 58

[3]. نفس المرجع، ص. 58

- **مستوى الكثافة العالية:**

هو مستوى يحتوي على **37175** نسمة ( كثافة سكانية **236**نسمة /الهكتار)، يتحدد أساسا في القطاع (2) (أنظر إلى الخريطة رقم 3 ) . وهذه الكثافة السكانية العالية تتوافق مع وجود الأنماط العمرانية الفردية ومتعددة الطوابق التي تظهر بشكل كبير داخل هذا القطاع السكني.[1]

- **مستوي الكثافة المتوسطة:**

ويتحدد هذا القطاع على الخريطة رقم (03)، في القطاعات العمرانية (**1-4-8-11**)، وتتراجع نسبة الكثافة السكانية في هذه القطاعات مابين (**110-160**ن /الهكتار) بمتوسط حجم سكاني قدره **20ألف** نسمة لكل قطاع عمراني. تحتوي هذه القطاعات أحياء: مركز المدينة القديمة ذو النمط العمراني الفردي الأرضي الذي تحول فيما بعد إلى محلات تجارية، وكذلك الحي التقليدي للزمالة، وأحياء: كموني حي الشهداء، حي البستان، حي الزهور، حي الإخوة جزار.[2]

- **مستوى الكثافة الضعيفة:**

تقدر الكثافة السكانية على هذا المستوى ما بين (**45-50 نسمة / الهكتار**). يتحدد في القطاعات التي تتواجد على أطراف المدينة وهي:

**القطاع (3):** يشمل كل من حي بوزوران، حيث نمط الفيلات الراقية (**54,25 ن /هكتار**)

**القطاعات العمرانية (13-14-15):** تمثل الجزء الغربي لمدينة باتنة حي: كشيدة، طريق حملة، أولاد بشينة. الكثافة السكانية في هذه القطاعات (**49,25ن/هكتار**)، نمط السكن فردي.[3]

**القطاعات العمرانية (5-6-7 ):** تشكلت حديثا هذه القطاعات العمرانية تتميز بنمط الفيلات الفخمة للطبقة الغنية من المجتمع الباتني .[4]

---

[1]. نوردين عنون، مرجع سابق، ص. 64

[2]. نفس المرجع، ص. 64

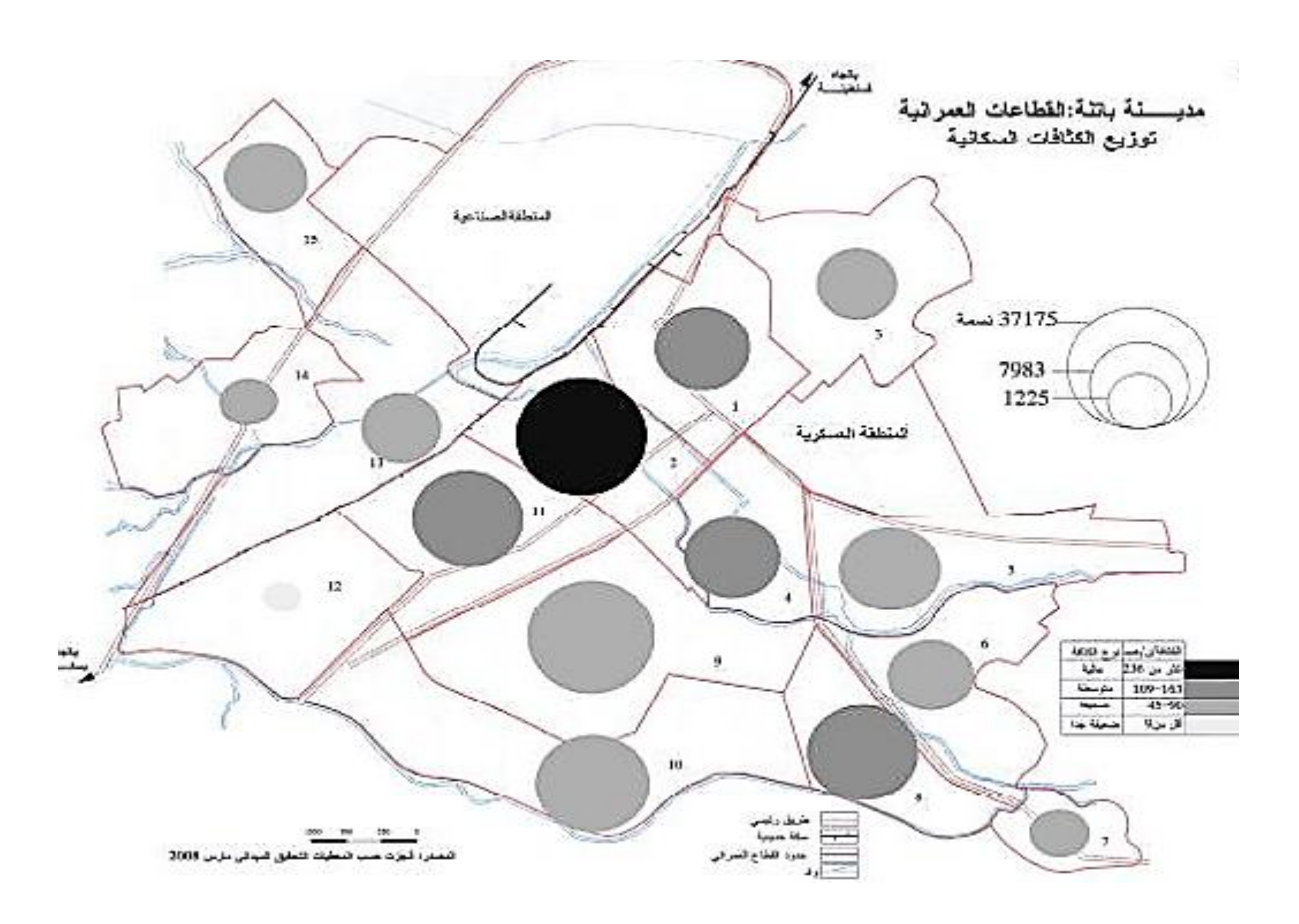
[3]. نفس المرجع، ص. 64

[4]. نفس المرجع، ص. 64

**القطاعين العمرانيين (3-07 ):** أحياء بوعقال بأجزائها الثلاثة، حي عميروش، ودوار الديس ويعد السبب في انخفاض نسبة الكثافة السكانية في هذين القطاعين إلى المساحة الكبيرة التي تقدر ب **608**هكتار أي ما يمثل **20%** من مساحة باتنة .[1]

- **مستوى الكثافة الضعيفة جدا:** يمثلها قطاع عمراني واحد. رقم **(12)**، مساحة تقدر ب **47,19هكتار** يسكنها حوالي **1225** نسمة أي بكثافة قدرها **(8,32ن / الهكتار )**، ويعود السبب في الكثافة السكانية الضعيفة داخل هذا القطاع، باعتباره قطاع يحوي على مختلف الاستخدامات المرفقية غير السكنية، مثل الجامعة، الحي الجامعي للبنات، محطة نقل المسافرين، ....الخ.[2]

**<u>الخريطة رقم (6):</u>**




## 6- طرق التوصيل داخل المدينة:

يمكن تصنيفها إلى ثلاث أصناف وهي:

---

[1]. نوردين عنون، مرجع سابق ، ص. 64-65

[2]. نفس المرجع، ص. 65

- **شبكة الطرق الأولية:**

تتألف على **8** طرق. تعمل على الاتصال بين المنطقة المركزية .و ضواحيها، وتتركب من شبكة من المحورين أساسيين وهما:

1- طريق بسكرة- قسنطينة .

2- طريق تازولت .

تمتاز هذه الطرق بكثرة الحركة المرورية، خاصة طريق تازولت .[1]

- **شبكة الطرق الثانية:**

وهي شبكة متكونة في مجملها من عدد من المحاور ذات الطرق بممرين، يتوسطهما أشجار ومساحات خضراء، كممرات بن بولعيد التي تأخذ اتجاه قسنطينة من خارج المدينة، فهي تشكل أهمية كبيرة من حيث النشاطات الحيوية.[2]

- **شبكة الطرق الثالثة:**

"وهي تضمن التوصيل داخل المقاطعات، والتي تعرف تأخر من ناحية تعبيد الطرق وهذا خاصة في الأحياء التالية: تامشيط، بوعقال، كشيدة، هذا بالرغم من أن هذا النوع يشكل **12%** من مساحة المدينة ."[3]

---

[1]. نوردين عنون، مرجع سابق، ص. 33

[2]. نفس المرجع، ص. 34

[3]. نفس المرجع، ص. 34

## 7- الخصائص العمرانية لمدينة باتنة:

- **من حيث التخطيط:**

لقد عرفت مدينة باتنة سياسة التخطيط بعد الاستقلال، وتحديدا في سنة **1967** عندما تبنت البرنامج الخاص بالأوراس (**1967-1968**). الذي يساهم بشكل كبير في تنمية المدينة، وأعطى للمدينة ديناميكية جديدة على جميع المستويات، وقد اهتم هذا النوع من البرامج بالقطاعات الفلاحية، والتجارة، والصناعة، والمياه والتعليم، وقطاع السكن، لكن انتهت فعالية هذا البرنامج في سنة 1968 لأسباب متعددة منها: نقص الكفاءات التقنية (مهندسين وتقنيين )، ليظهر بعد هذا التاريخ مخطط آخر وهو المخطط العمراني الرئيسي الأول: (**1974-1978**) الذي جاء كمحاولة لتنظيم المدينة والاستصلاح، وتحسين بعض المناطق السكنية وتجديدها وجلب المياه الصالحة للشرب، لكن سارت هذه الأعمال ببطئ في إطار هذا المخطط ولم يشمل إلا جزء صغير من المدينة مما قلل من جدواه وفتح المجال أمام الاستلاء على المواقع، والساحات المبرمجة للمشاريع، انتهت فعاليته في سنة (**1978**). لتظهر خطة عمرانية أخرى في سنة **1985**، تحت اسم المخطط العمراني الثاني، الذي اهتم بقطاع السكن بهدف تنظيم النسيج الحضري من خلال إعادة التوازن لمخطط تخصيص الأراضي ل 8 قطاعات منها: (بوزوران، طريق تازولت، الزمالة، بوعقال، .....). وبعد هذا المخطط ظهر مخطط آخر وهو المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير.

- **المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير: (1994-1996)**

ظهرت هذه الخطة في سنة **1994** . وتمت المصادقة عليها عام **1998** تحت كفالة ( الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية (ANAT بسكرة )) جاءت بالأساس للقضاء على ظاهرة النمو السكاني الكبير الذي شهدته مدينة باتنة في إطار المعيقات الطبيعية (الجبال من جميع الجهات تعيق امتداد التعمير ) لكن انتهت فعالية هذا المشروع (المخطط) بسبب انطلاق مشروع المدينة الجديدة (إمدغاسن )في سنة **1998**[1].

---

[1]. فوزية سوسي، مرجع سابق، ص. 30-31-32-33-34-35

- **من حيث عوائق التوسع في المدينة:**

– **عوائق طبيعية:**

من بين العوائق الطبيعية في عملية التوسع بمدينة باتنة، نجد الأودية التي تأخذ مصدرها من المنطقة الجبلية الشمالية، وتتحدد في نوعين أساسيين في المنطقة وهما: **واد باتنة وواد قرزي**، فواد باتنة يخترق المدينة من الشرق إلى الغرب ويبلغ صبيه الأعلى **95 م3** /ثا، وواد قرزي يمتد من الجنوب إلى الشمال يبلغ صبيه**487 م3 /** ثا، وهناك وديان ثانوية منها: واد تازولت، وواد بوغدن، اللذان يأخذان منطلقهما من المرتفعات الشرقية للبلدية، وهذين الوادين ليس لهما طاقة كافية وكلاهما يلتقيان عند واد قرزي الذي يعد هو المجمع الكبير لمياه المدينة كلها.[1]

وإلى جانب الأودية هناك الغابات والجبال التي تعد المعيق الحقيقي لعملية التوسع العمراني في المنطقة، فنجدها تحيط بالنسيج الحضري للمدينة، بحيث توجد مجموعة من الجبال تكسوها غطاء نباتي كثيف.[2]

– **عوائق غير طبيعية:**

**المنطقة الصناعية:** تشكل عائق كبير لعمليات التوسع العمراني، تتواجد في شمال غرب المدينة، تشغل مساحة تقدر **251,15** هكتار .

**المنطقة العسكرية:** تقع في شمال شرق المدينة. تشغل مساحة **130** هكتار.[3]

- **أنماط السكن في مدينة باتنة:**

يمكن تمييز **6** أنماط سكنية في مدينة باتنة، وفقا للمعايير المستعملة في الغالب في تحديد نمط المساكن (مواد البناء للأشكال الخارجية، التحضيرات، الماء، .....) .

**1– نمط الفيلات:** ظهر هذا النمط من العمران في الفترة الاستعمارية في حي سطو**(STAMP)** لكن، بعد الاستقلال لم تعرف المدينة هذا النمط من العمران إلا في مناطق محدودة، وظهر هذا النوع من العمران نتيجة. ظهور التحصيصات وحرية الأفراد في بناء مساكنهم بالشكل الذي يريدونه، على شريطة

[1]. فوزية سوسي، مرجع سابق ، ص. 20–21

[2]. نفس المرجع، ص. 20–21

[3]. نفس المرجع، ص. 22

احترام قوانين التعمير المعمول بها، ويتربع هذا النمط من العمران في مناطق معينة من المنطقة، ويظهر بشكل جلي في حي بوزوران وكذلك في حي المجزرة، كما يمكن أن نجد هذا النمط كذلك في طرق تازولت (القطاع الثامن )، وطريق بسكرة بالقطاع السابع.[1]

**2-النمط التقليدي:** إنتشر هذا النمط من العمران أثناء الفترة الاستعمارية (وقد كان يتوزع في حي شيخي وحي الزمالة . لكن مع مرور الزمن وفي ظل التحولات التي شهدتها مدينة باتنة، تغير هذا النمط من العمران من نمط أفقي (ذو سقف قرميدي )، إلى نمط رأسي .يتكون من طوابق متعددة **(R+2)**، **(R+3)**.[2]

**3- النمط العادي:** ونقصد بالنمط العمراني العادي في هذا السياق. هو ذلك النمط الذي يشبه قليلا النمط التقليدي من حيث الشكل مع الاختلاف، في السقف ( لايكون بالقرميد )، وعلى المستوى الداخلي.وعلى فهو لا يحتوي على الساحات والأفنية المؤدية إلى كل الغرف، وعدد طوابقه تتراوح بين **(RCDإلىR+4)**، وفي الغالب النمط **(R+2)** هو النمط الغالب في المنطقة.[3]

**4- نمط الأكواخ:** وهي المساكن التي تفتقر إلى شروط الحياة، وهذا النمط ينتشر في مناطق محددة (ضيقة) من المدينة، ويتوزع على الأحياء التالية: (بوعقال، دوار الديس، بارك افوراج، بالقرب من أولاد بشينة، وفي حي بوزوران.[4]

**5- نمط العمارات:** يتميز هذا النوع من البنايات بتعدد الطوابق التي قد تصل إلى 12 طابق (كأعلى مستوى في مدينة باتنة ) يشترك سكانها في المدخل الخارجي يتميز هذا النمط بالجمالية والاعتماد على المواد الإنشائية (الحديد الزجاج في البناء والإنشاء ويوجد هذا النمط من العمران بكثرة في القطب العمراني الجديد حملة.[5]

**6- نمط النصف الجماعي:** هو نمط عمراني يأخذ شكل العمارة ويجمع بين مجموعة من السكن لكن ميزته الأساسية انه يتكون من طابقين **(R+1)** ويكون في الغالب لكل واحد من هذه الطوابق مدخل

---

[1]. فوزية سوسي، مرجع سابق ، ص. 90

[2]. نفس المرجع، ص. 91

[3]. نفس المرجع، ص. 92

[4]. نفس المرجع، ص. 92

[5]. نفس المرجع، ص. 92

خاص ويتواجد في الأحياء التالية: حي **84** مسكن وحي **20** أوت وحي **150** مسكن بطريق بسكرة بالقطاع السابع.[1]

[1]. فوزية سوسي، مرجع سابق ، ص. 92

## ثانيا: المجال الخاص للدراسة (المنطقة الحضرية الجديدة حملة: (01))

### 1- موقع مجال الدراسة:

تقع المدينة الجديدة "حملة " (01) في الجهة الجنوبية الغربية للمدينة يحدها يحدها:

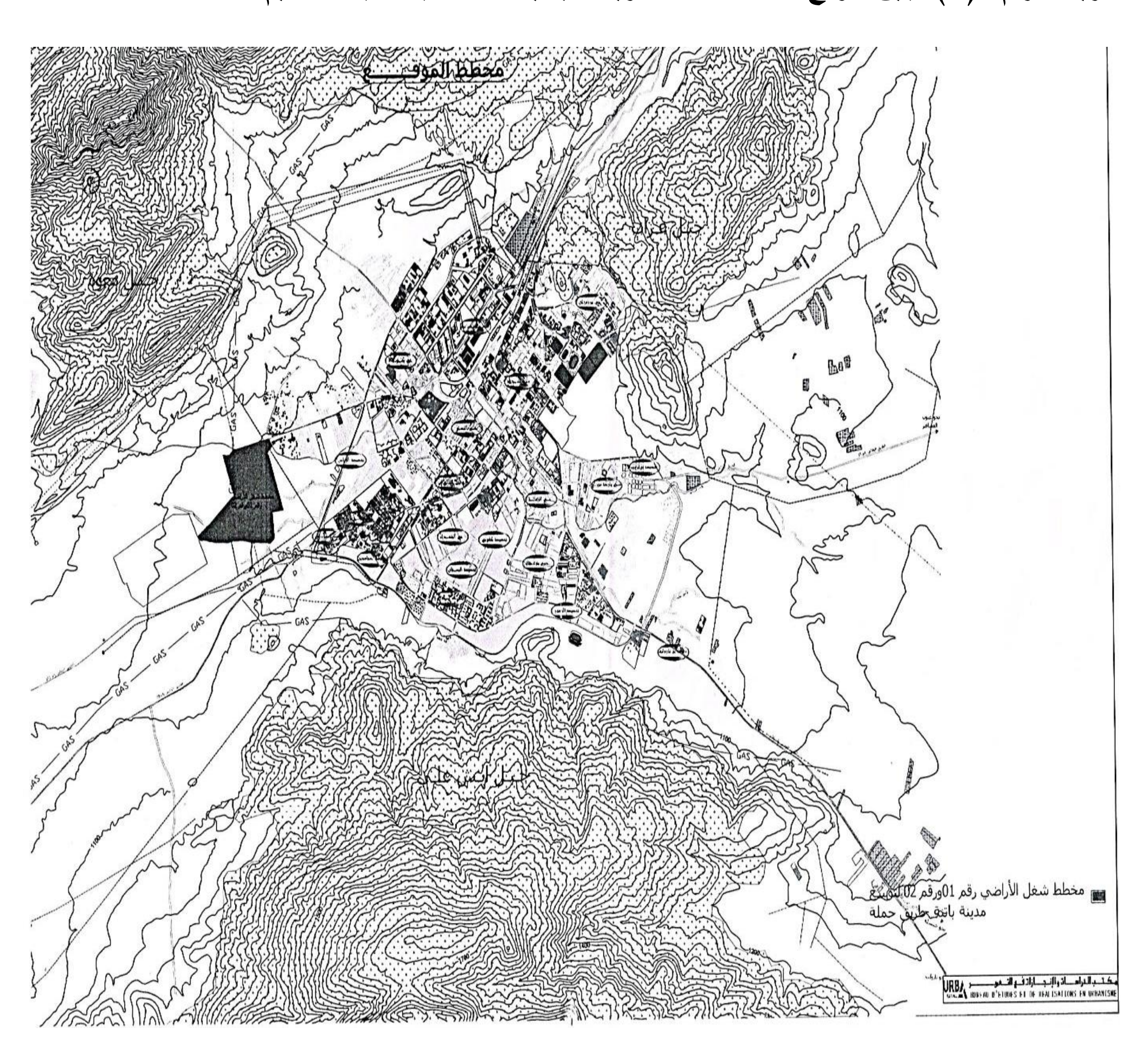
**شمالا:** الطريق الرابط بين حي كشيدة وحملة

**شرقا:** حي كشيدة

**غربا:** حملة (2)

**جنوبا:** الطريق الوطني رقم (72) والطريق الوطني رقم (03).[1]

**خريطة رقم: (7) تبين موقع المنطقة الحضرية الجديدة حملة بالنسبة للأقليم**




**المصدر:** مخطط شغل الأراضي حملة(1) و(2)

[1]. مخطط شغل الأراضي (01)و(02)، المرحلة الأولى والثانية، ص. 12

**من حيث الموصولية:**

تتحدد موصولية مجال الدراسة من خلال الطريق الوطني رقم (72) المؤدي إلى الشعبة والطريق الوطني رقم (03).

## 2- التعريف بمجال الدراسة:

جرت الدراسة في المنطقة الحضرية الجديدة حملة (01)، التي تمثل الجزء الأول من مشروع المنطقة الحضرية الجديدة حملة، الذي جرى انجازه على ثلاثة أطوار فقد استفادت الولاية من هذا المشروع السكني في إطار السياسة التنموية التي انتهجتها الدولة لتحسين مستوى السكن من أجل تطوير المدن الجزائرية هذا من جهة ومن جهة أخرى مواجهة مشكلات المدن الكبرى المتزايدة من جهة أخرى.[1]

وعلى هذا الأساس جاء مشروع المنطقة الحضرية الجديدة حملة كأساس لحل المشكلة السكنية، التي تتحدد في الزيادة السكانية، وامتصاص للبيوت الهشة، وبالتالي كان هذا المشروع بمثابة البديل الاستراتيجي لفك الخناق على مركز المدينة، وخلق توازن في التوزيع المجالي للسكان.[2] وقد احتوى هذا المشروع على مجموعة من السكنات الجماعية، ذات الصيغتين: (التساهمية والاجتماعية )، ويبلغ عددها بالنسبة لحملة (01) و(02) (5330مسكن ) جماعي منها: 3600 خاصة بالبرامج السكنية التساهمية، و1730 مسكن جماعي مقترح .[3]

**جدول (ي) يبين برامج السكن المخطط لها حسب مخطط شغل الأراضي حملة (01) و(02):**

| التعيين | العدد | المساحة | النسبة المئوي% |
|---|---|---|---|
| مساكن مقترحة | 1730 | 2,76 | 2,59 |
| المساكن المبرمجة LSP | 3600 | 6,31 | 5,93 |
| المجموع | 5330 | 9,07 | 8,52 |

**المصدر:** مخطط شغل الأراضي (01) و(02)، مرجع سبق ذكره، ص.5

[1]. كلثوم بيبيمون، أي حضور لفضاء لعب الأطفال في المدن الجزائرية في ضوء تحديات الثقافة الحضرية، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، العدد: 10-مارس 2015، ص. 109

[2]. نفس المرجع، ص. 109

[3]. مخطط شغل الأراضي رقم (01) و(02)، ص. 5

## 3- خصائص مجال الدراسة:

تصنف المنطقة الحضرية الجديدة (01) ضمن المناطق الحضرية التي أنشأت لتخفيف الضغط السكاني وحل أزمة السكن بالولاية، " وقد اشتملت على أكثر من 20 حيا سكنيا أغلبها مأهولة بالسكان تتوسطها الممرات الرئيسة التي تتواجد بها أربع إقامات جامعية وتجمع لسلسلة من المحلات التجارية، التي تتواجد أسفل العمارات على طول الممرات الرئيسية التي ساهمت بشكل كبير في تفعيل الحركة التجارية بالمنطقة، إلى جانب وجود قاعة متعددة الرياضات، ثانوية، متوسطة، مدرستين ابتدائيتين، مركز شرطة، مركز امتحانات تعليم السياقة".[1]

كما يوجد بمجال الدراسة مجموعة من المرافق الخدماتية الأساسية التي لم تفتح أبوابها بعد، مثل قاعة العلاج، سوق مركزي، مركز بريد والمواصلات، مجمع محلات مخصصة لتشغيل الشباب.[2]

[1]. كلثوم بيبيمون، مرجع سابق، ص. 110

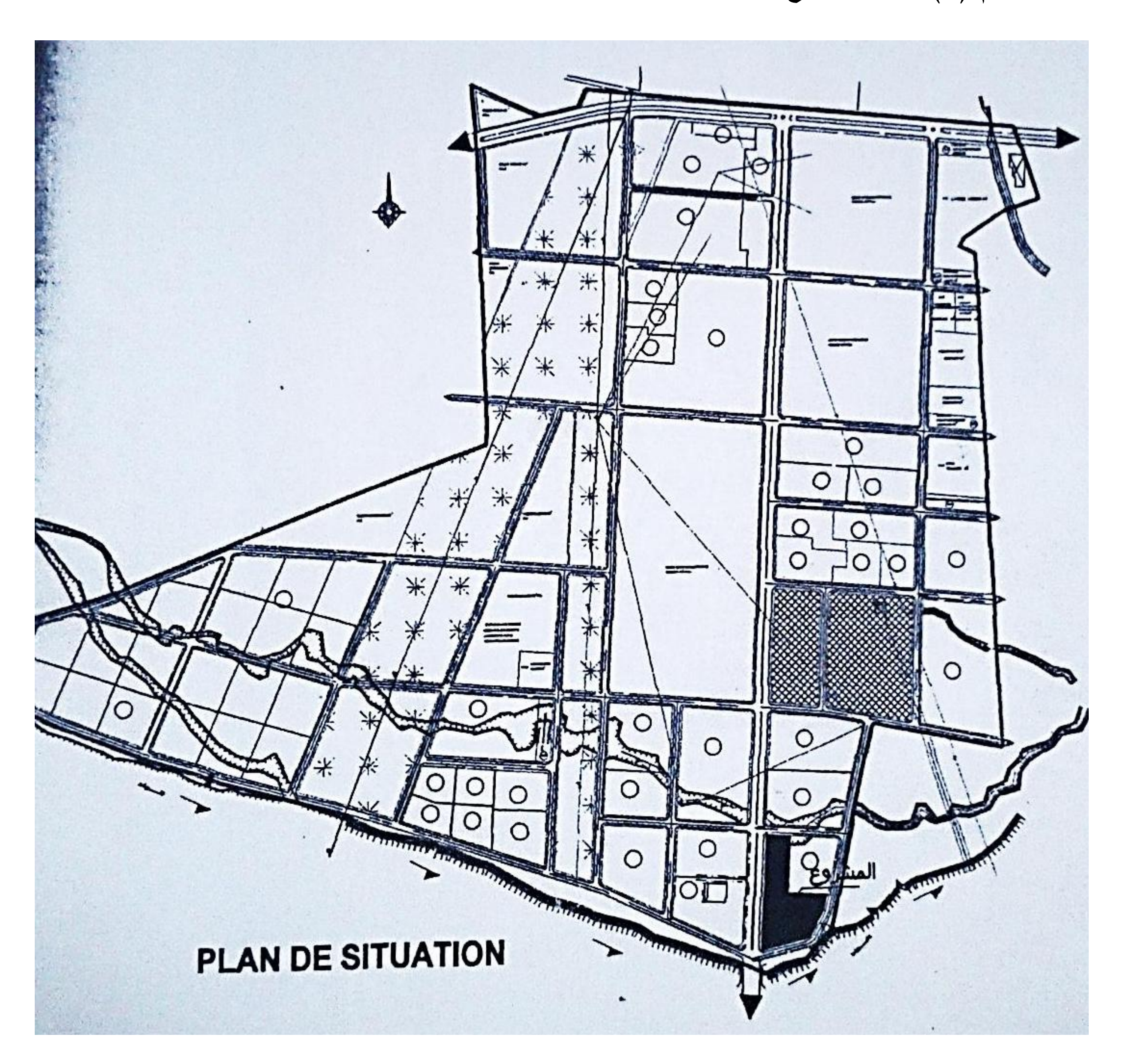
[2]. نفس المرجع، ص. 110

**جدول (ك) يوضح المرافق العامة الأساسية المبرمجة حسب مخطط شغل الأراضي (1) و(2):**

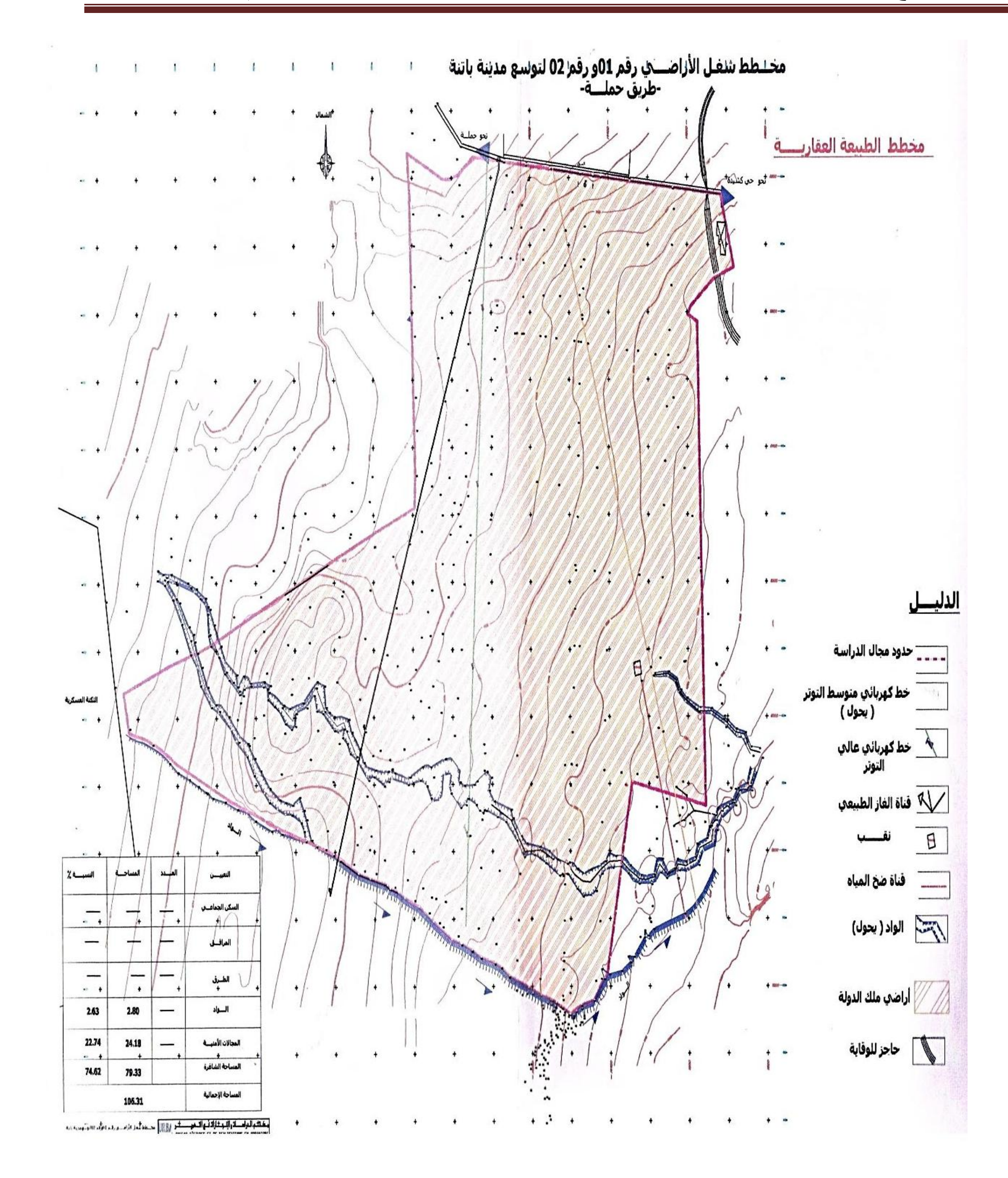
| EQUIPEMENTS | SURFACES M² |
|---|---|
| F1 LYCEE | 13000 |
| F2 CEM | 7316.53 |
| F3 GROUPE SCOLAIRE | 3326.79 |
| F4 A.D.S | 521.09 |
| F5 AGENCE POSTALE | 303.47 |
| F6 ANTENNE ADMINISTRATIVE | 305.93 |
| F7 MOSQUEE | 3060.24 |
| F8 SURETE URBAINE | 600.94 |
| F9 SALLE DE SPORT+STAND DE TIR (D.G S.N) | 506.83 |
| F10 CENTRE DE TRANSFUSION SANGUINE | 859.61 |
| F11 INSTITUT PASTEUR | 855.56 |
| F12 SALLE POLYVALENTE | 855.58 |
| F13 ECOLE | 3030.20 |
| F14 CEM | 7292.46 |
| F15 LABORATOIRE DE LA QUALITE | 904.21 |
| F16 CENTRE DE TECHNOLOGIE PROPRE | 1036.68 |
| F17 POLYCLINIQUE | 1637.28 |
| F18 AGENCE SONELGAZ | 510.74 |
| F19 A.D.E | 1602.94 |
| F20 CENTRE DE FACILITE A L'ACCES AU FINANCEMENT | 828.09 |
| F21 C.F.P+LOGTS (D.G S.N) | 10000 |
| F22 ECOLE | 3037.8650 |
| F23 ECOLE | 3743.66 |
| F24 LOCAUX COMMERCIAUX | 1509 |
| F25 LOCAUX COMMERCIAUX | 1310 |
| F26 LOCAUX COMMERCIAUX | 1630.28 |
| F27 LOCAUX COMMERCIAUX | 1825.49 |
| F28 MAISON SOLIDARISATION DES ASSOCIATIONS | 1825.49 |
| F29 MAISON SOLIDARISATION DES ASSOCIATIONS | 1825.49 |
| F30 CENTRE POUR SOINS DES TOXICOMANES | 2000.00 |
| F31 | 347.00 |
| F32 SIEGE SURETE URBAINE | 3983.00 |

**مصدر:** مكتب الدراسات المعمارية (حجازي)، باتنة

**خريطة رقم (8): مخطط موقع مجال الدراسة**



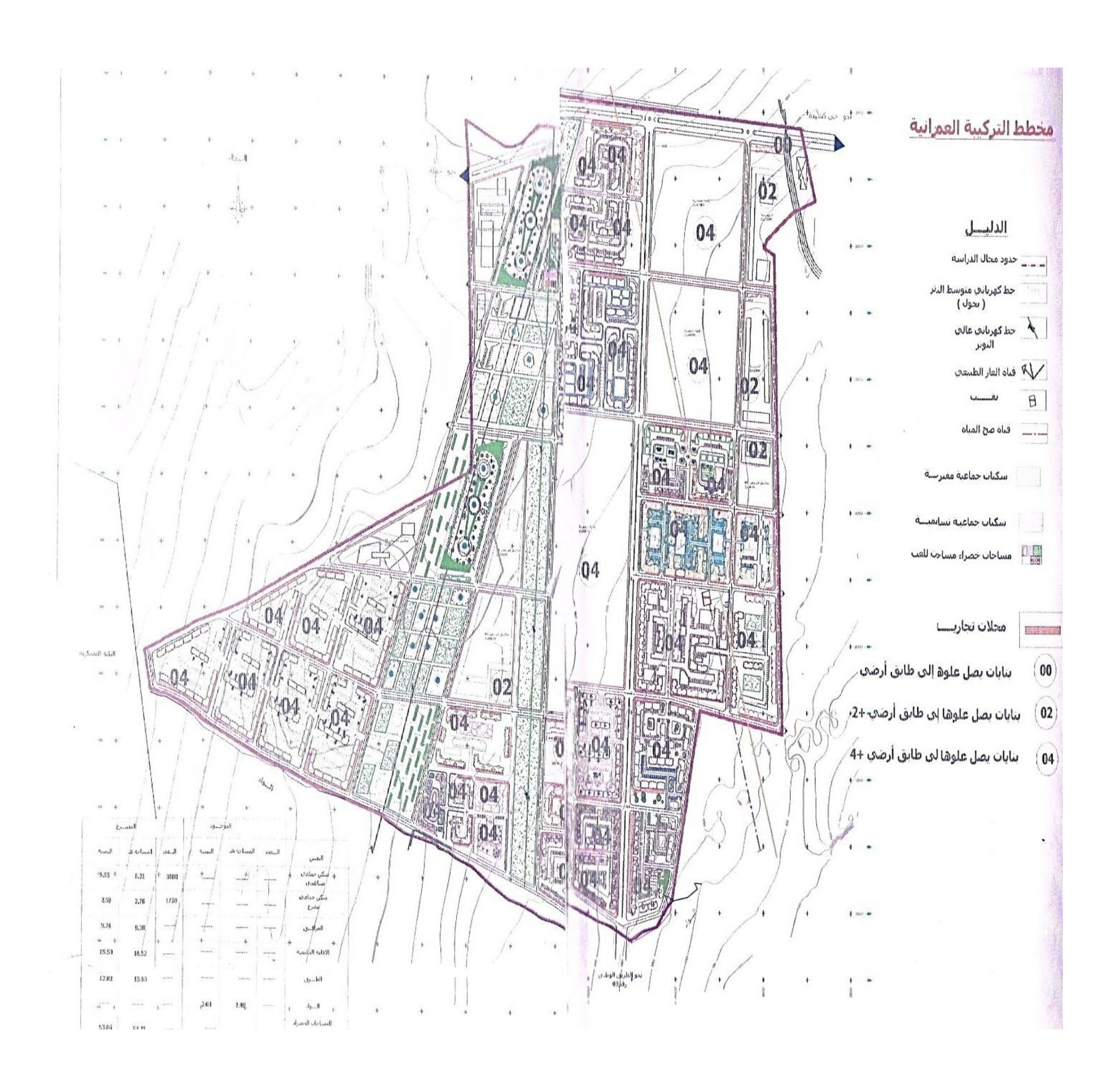

**خريطة رقم (9): مخطط الطبيعة العقارية**




| التعيين | العدد | المساحة | النسبة % |
|---|---|---|---|
| السكن الجماعي | — | — | — |
| المرافق | — | — | — |
| الطرق | — | — | — |
| الواد | — | 2.80 | 2.63 |
| المجالات الأمنية | — | 24.18 | 22.74 |
| المساحة الشاغرة | | 79.33 | 74.62 |
| المساحة الإجمالية | | 106.31 | |

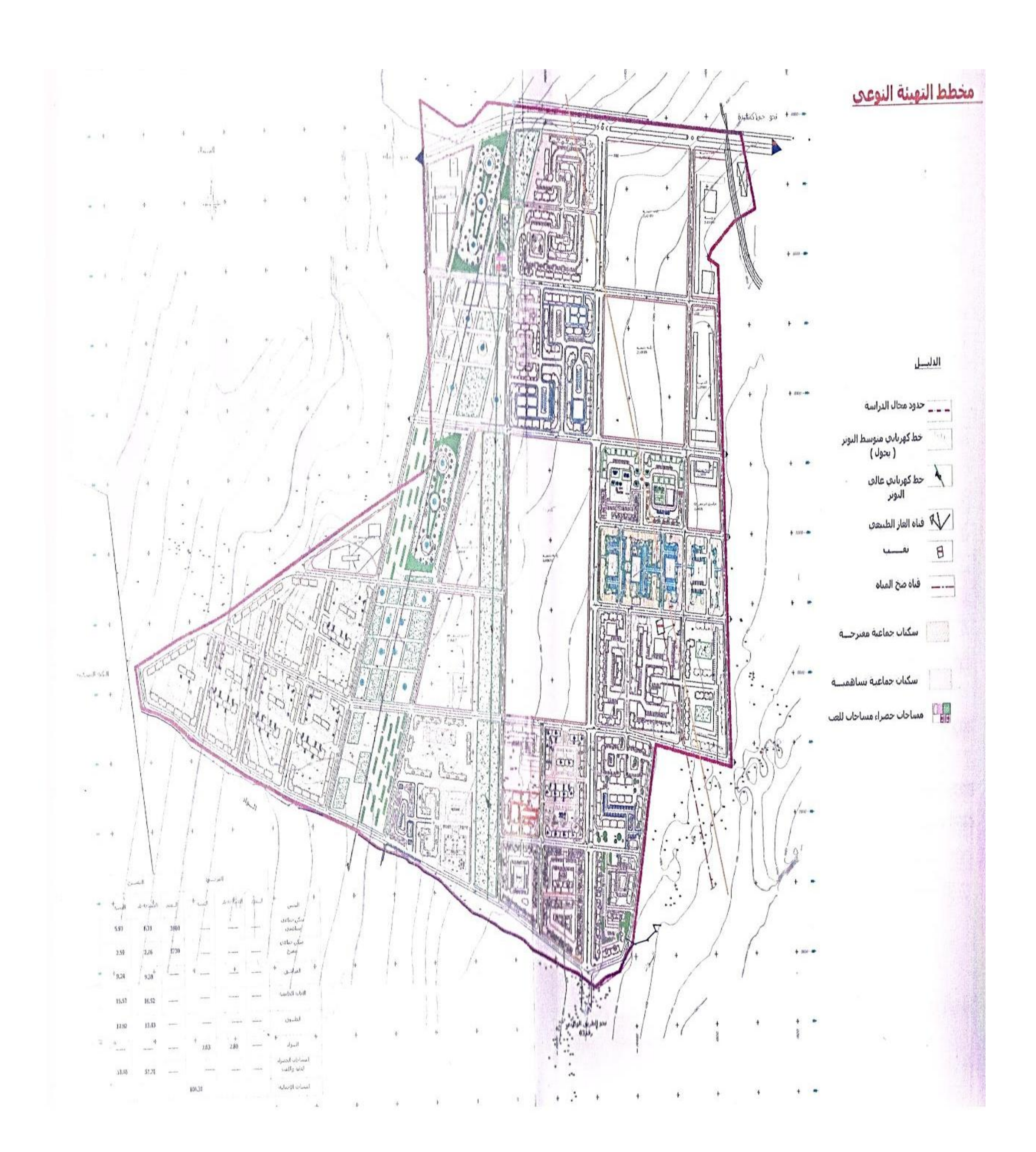
**المصدر**: مخطط شغل الأراضي رقم (01) و(02)

**خريطة رقم (10): مخطط التركيبة العمرانية**



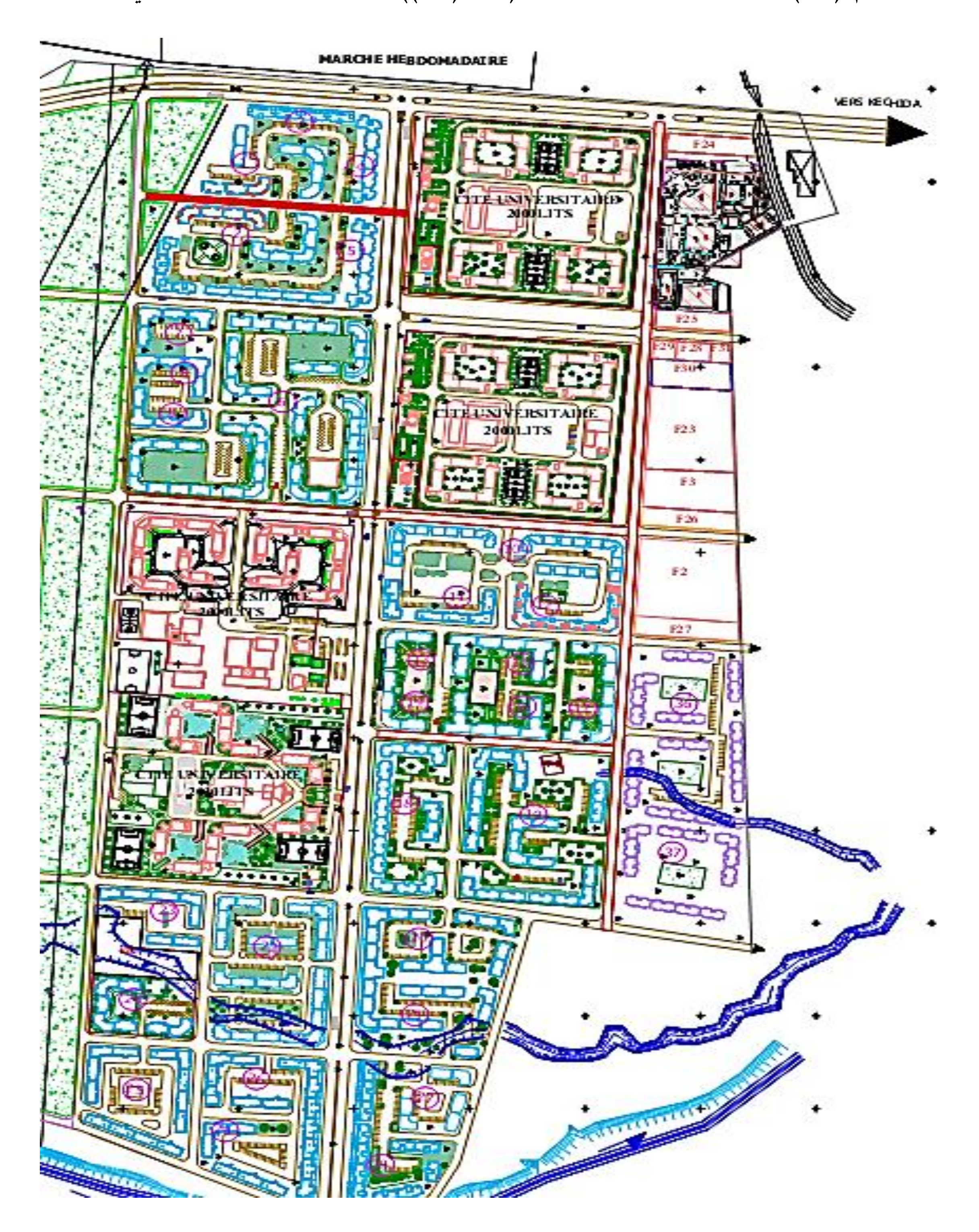

**المصدر:** مخطط شغل الأراضي رقم (01) و(02)

**الخريطة رقم (11): مخطط التهيئة النوعي**




**المصدر:** مخطط شغل الأراضي رقم (01) و(02)

**خريطة رقم (12): المنطقة الحضرية الجديدة (حملة(01)) حسب مخطط شغل الأراضي 1و2**




**مصدر:** مكتب الدراسات المعمارية(حجازي)، باتنة

- **بعض الصور مأخوذة من مجال الدراسة:**

**صورة رقم (01): مدخل المنطقة الحضرية الجديدة حملة1 ( الممرات الرئيسية )**



<u>**المصدر**</u>: تصوير الطالب، حملة(01)، يوم: 2015/05/25

**صورة رقم (02): المحلات التجارية المتواجدة أسفل العمارات على طول الممرات الرئيسية**



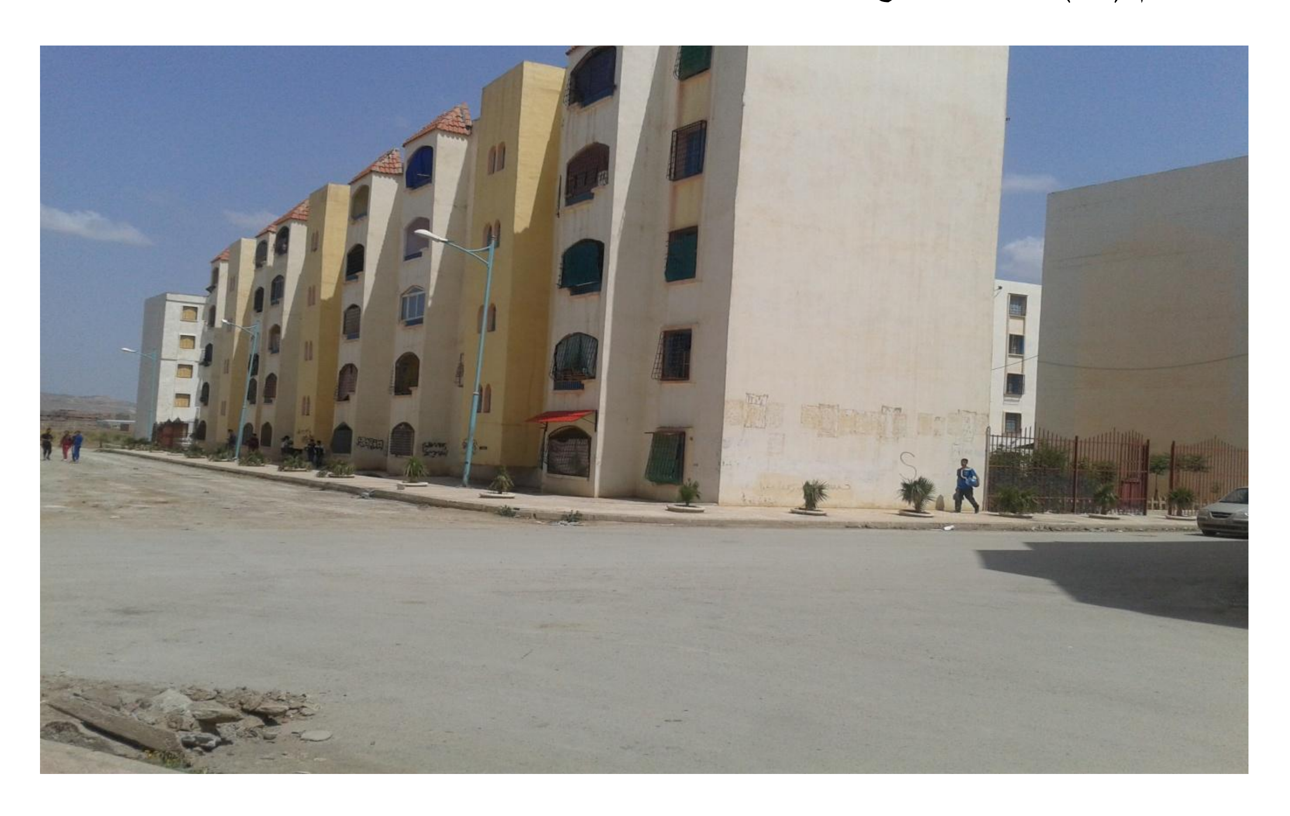

<u>**المصدر**</u>: تصوير الطالب، حملة (01)، يوم: 2015/05/25

**صورة رقم (03): نماذج من السكنات العمودية ذات الصيغة التساهمية (عمارات ذات4 طوابق).**



**المصدر:** تصوير الطالب، حملة (01)، يوم: 2015/05/25

**صورة رقم (04): بعض النماذج من السكنات الاجتماعية المتواجدة بالمنطقة**



**المصدر:** تصوير الطالب، حملة(01)، يوم: 2015/05/25

**صورة رقم (05): تغييرات على المستوى الخارجي للعمارة**



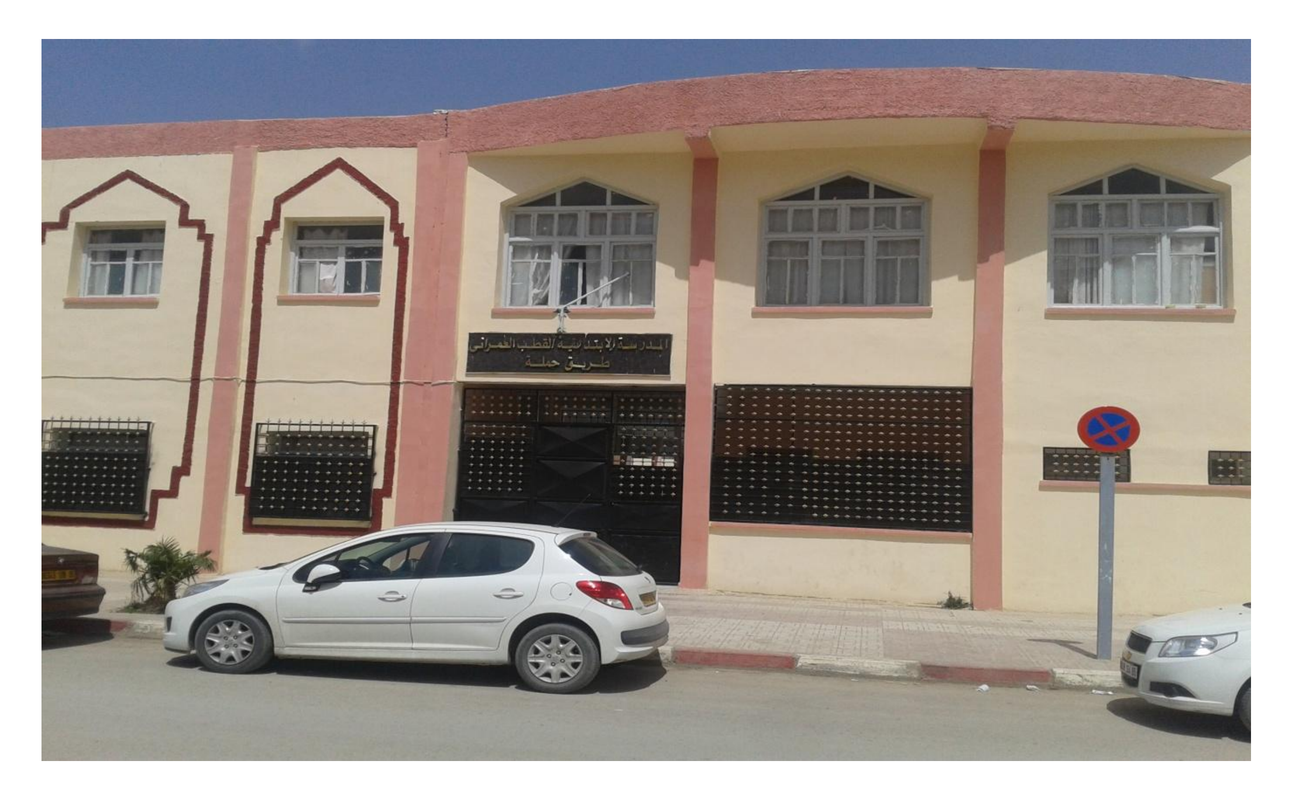
**المصدر:** تصوير الطالب، حملة(01)، يوم: 2015/05/25

**صورة رقم (06): استغلال المجال العام لأغراض شخصية**



**المصدر:** تصوير الطالب، حملة(01)، يوم: 2015/05/25

صورة رقم(07): **بعض المرافق الأساسية المتواجدة في مجال الدراسة (مدرسة ابتدائية)**




<u>**المصدر:**</u> تصوير الطالب، حملة (01)، يوم: 2015/05/25

**صورة رقم (08): بعض المرافق الأساسية (متوسطة )**




<u>**المصدر:**</u> تصوير الطالب، حملة(01)، يوم: 2015/05/25

**صرة رقم (09): بعض المرافق الأساسية (ثانوية)**



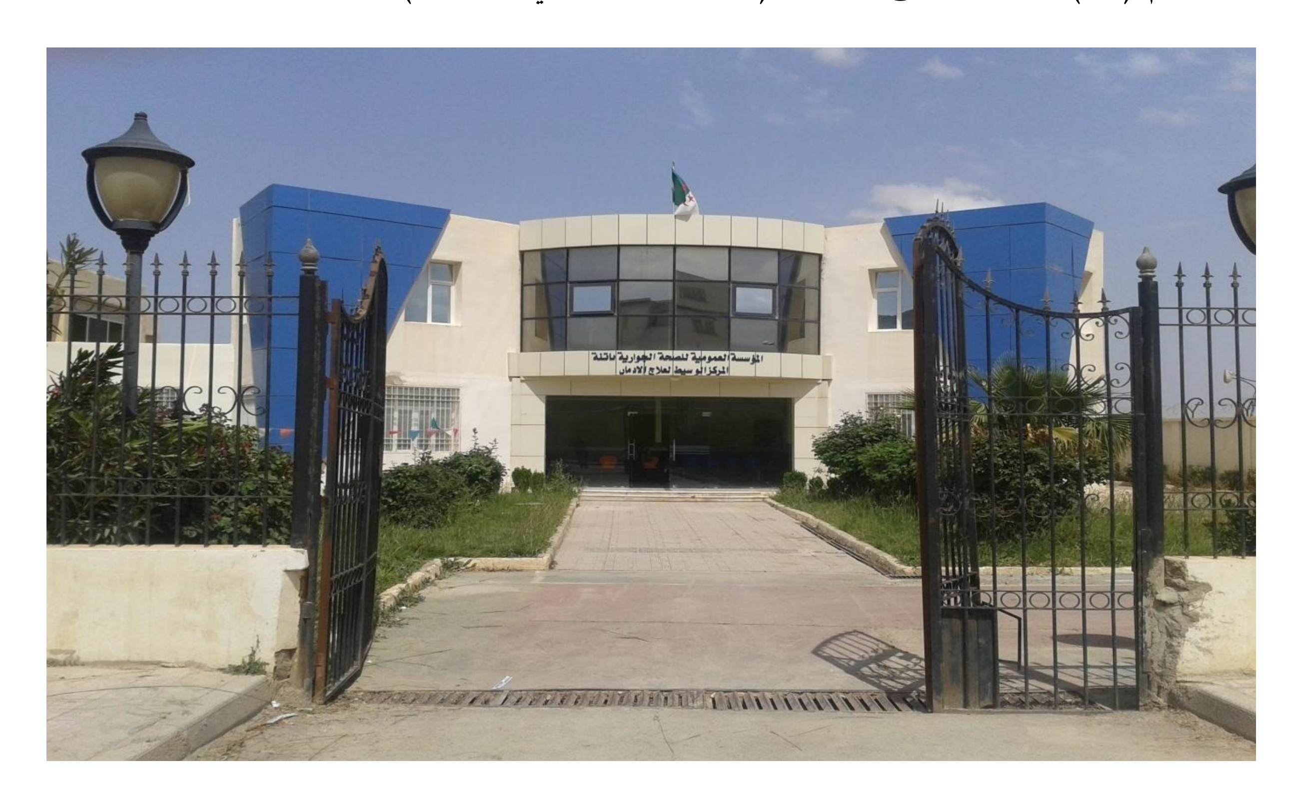
**المصدر:** تصوير الطالب، حملة(01)، يوم: 2015/05/25

**صورة رقم (10): بعض المرافق الأساسية (الإقامة الجامعية )**




**المصدر:** تصوير الطالب، حملة(01)، يوم: 2015/05/25

**صورة رقم (11): بعض المرافق الأساسية( مركز رعاية مدمني المخذرات)**




**المصدر:** تصوير الطالب، حملة (01)، يوم: 2015/05/25

**صورة رقم (12): الحواجز الأمنية**



**المصدر:** تصوير الطالب، حملة (01)، يوم: 2015/05/25

**صورة رقم (13): مسجد في طور الإنجاز**



**المصدر**: تصوير الطالب، حملة (2)، 2015/05/25

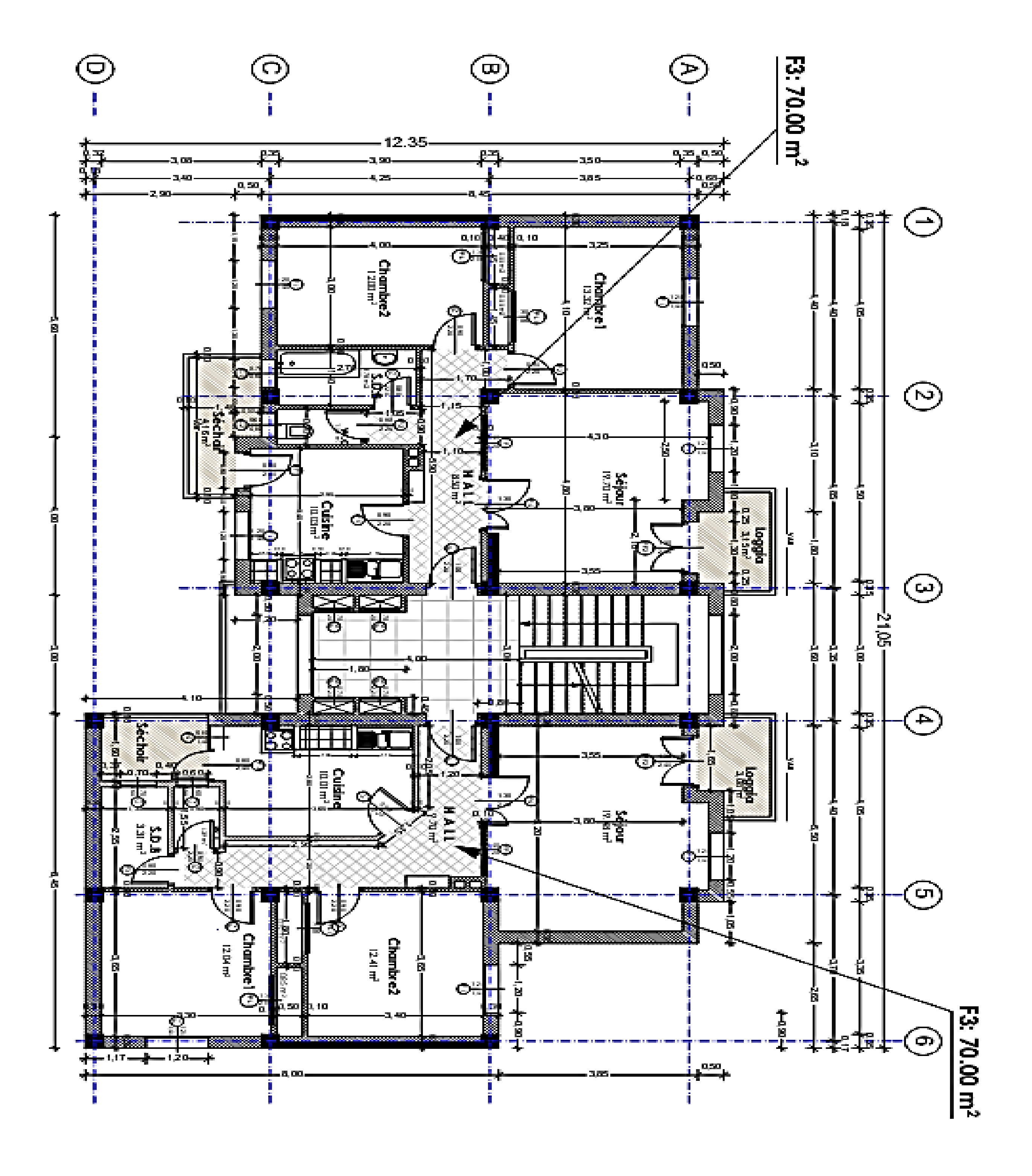
الصورة رقم (14): قاعة متعددة النشاطات




**المصدر**: تصوير الطالب، حملة (2)، 2015/05/25

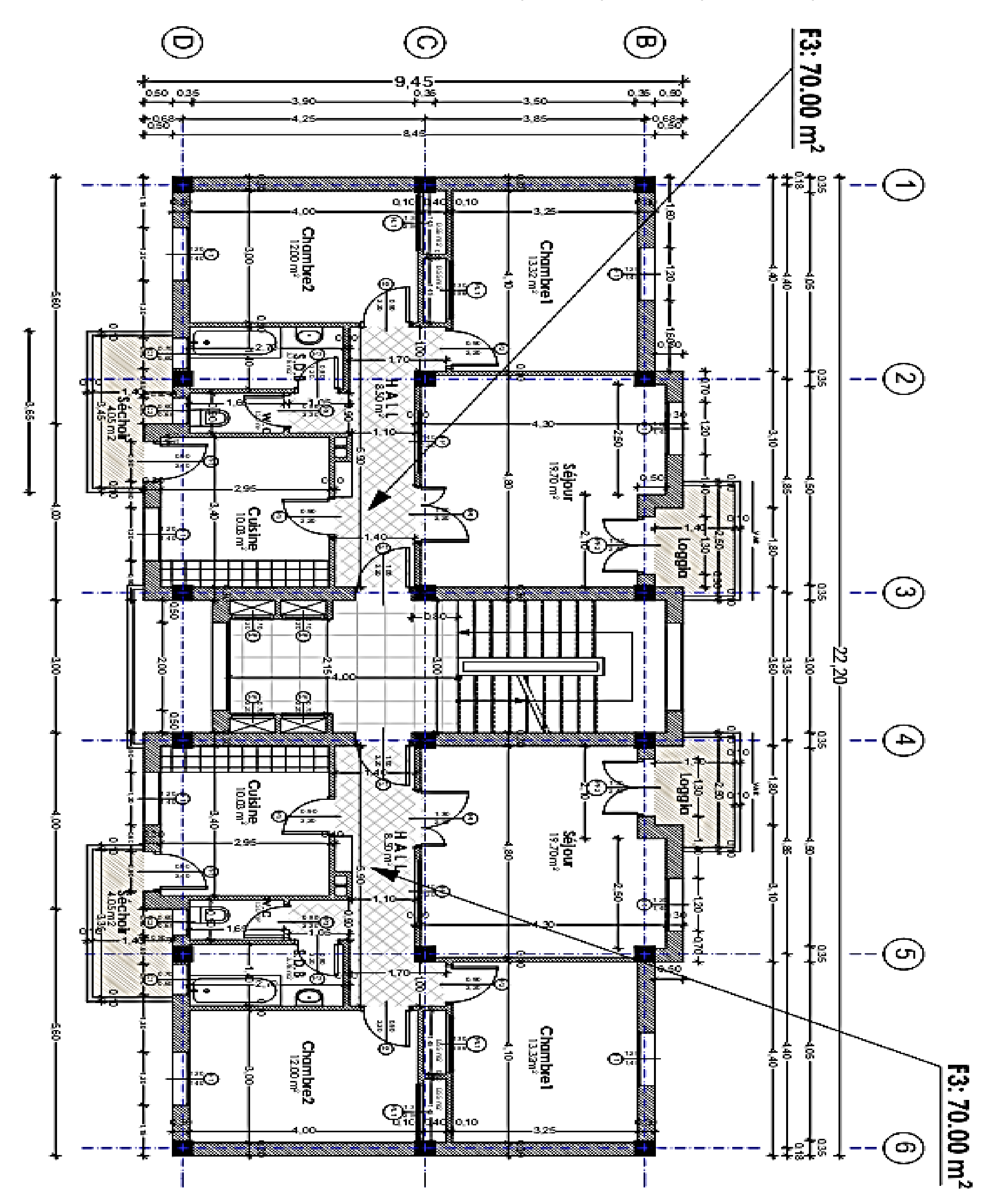
- **بعض المخططات:**

**مخطط رقم: (1) تخطيط داخلي لعمارة من نوع عمارة زاوية ذات الصيغة السكنية التساهمية f3**



**مخطط رقم (2): تخطيط داخلي لعمارة عادية ذات الصيغة السكنية التساهمية f3**

**مصدر:** الشركة المدنية للدراسات المعمارية والتعمير



# الفصل الخامس

# تحليل وتفسير البيانات واستخلاص النتائج

**تمهيد:**

يستلزم المسعى المنهجي في البحوث السوسيولوجية تحليل البيانات التي تم جمعها، وهذا باستخدام مختلف تقنيات الجمع مثل: الاستمارة والمقابلة، ويقتضي الدخول في عمليات التحليل القيام بمجموع من الإجراءات التمهيدية، مثل: الترميز وتصميم جداول التفريغ، من أجل إعطاء شكل منسجم لمختلف البيانات التي تم جمعها، مما يسمح بمعالجتها واستخراج العلاقات بين مختلف المتغيرات، والغرض من كل هذا هو القيام بمقارنة بين هذه البيانات ومع ما تم وضعه من فرضيات، مما يعني ارتباط الأهداف بتحليل البيانات.[1]

وعلى هذا الأساس، قد جاءت الدراسة الراهنة، وفقا لهذه التعاليم المنهجية، بحيث قمنا باختيار عينة من مجتمع بحث، ووزعنا عليها مجموعة من الاستمارات، وبعد توزيع الاستمارات وجمعها، جاءت عملية تفريغ البيانات من خلال عمليات التبويب التي تتحدد على شكل جداول، وفي ما يخص عمليات التحليل لهذه البيانات اعتمدنا على المنهج الوصفي في تفسير الظواهر والعلاقات القائمة بين المتغيرات، أما في ما يخص عمليات تصميم الجداول، فقد اعتمدنا على نوعين من الجداول: الجداول التكرارية البسيطة، والجداول التقاطعية البسيطة وهذا من أجل قياس الارتباطات الواقعة بين المتغيرات.

[1]. سعيد سبعون وحفصة جرادي، مرجع سابق، ص. 192

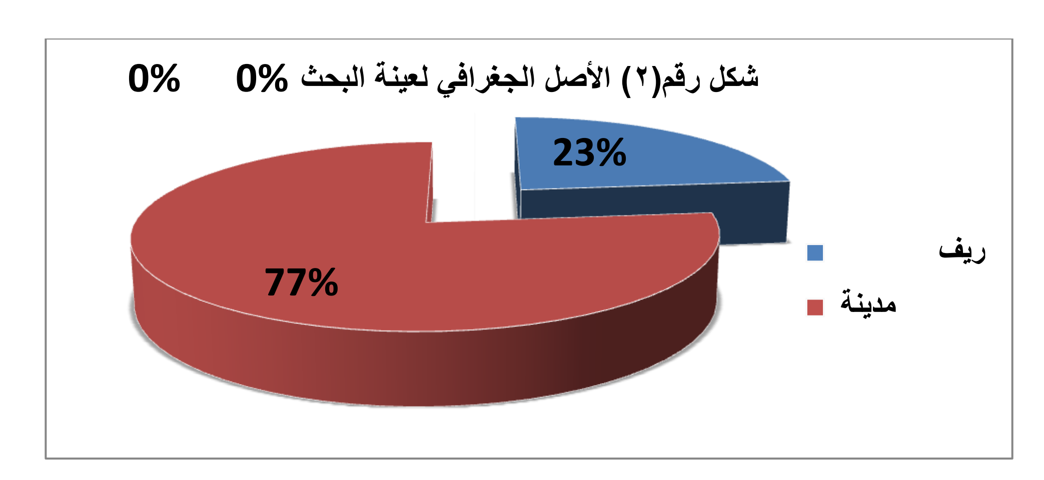
## أولا: تحليل البيانات وتفسيرها:

### المحور الأول: بيانات عامة عن المبحوثين

**الجدول رقم (01 ) يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير الأصل الجغرافي:**

| الأصل الجغرافي | التكرارات | النسبة المئوية% |
|---|---|---|
| ريف | 14 | 23,3 |
| مدينة | 46 | 76,7 |
| المجموع | 60 | 100,0 |

إن التطرق إلى الأصل الجغرافي للمبحوثين يسمح لنا بمعرفة الجوانب الثقافية لمجتمع البحث، ومن خلال معطيات الجدول رقم (01) الذي يبين توزيع عينة البحث حسب الأصل الجغرافي، يتبين أن أعلى نسبة سجلت بلغت (76,7%) وهي نسبة تمثل فئة المبحوثين ذوي الأصول الجغرافية الحضرية، في مقابل (23,3%) بالنسبة إلى فئة المبحوثين ذوي الأصول الجغرافية الريفية، وهذه الفروق الواقعة بين الفئتين، لها ما يبررها بحيث أن الفروق الواقعة بين الريف والمدينة من حيث الخدمات والمرافق والمستلزمات الضرورية وتوفر مناصب الشغل، التي تجد مكانها في المدينة عكس الريف الذي يفتقر إلى مثل هذه المستلزمات، يجعل المدينة مركز جذب لمختلف الفئات والشرائح الاجتماعية.

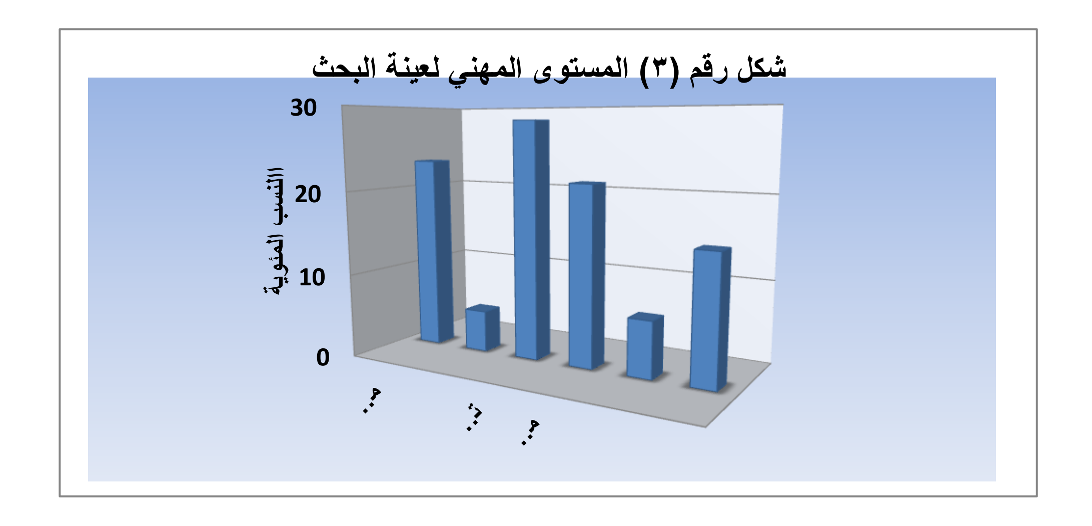


***الجدول رقم (02) يبين توزيع مفردات العينة حسب متغير المستوى المهني:***

| المستوى المهني | التكرارات | النسبة المئوية % |
|---|---|---|
| موظف | 14 | 23,3 |
| إطار | 3 | 5,0 |
| تاجر | 17 | 28,3 |
| مهنة حرة | 13 | 21,7 |
| متقاعد | 4 | 6,7 |
| بطال | 9 | 15,0 |
| المجموع | 60 | 100,0 |

إن التطرق إلى الوضعية المهنية لأفراد عينة البحث، يفتح لنا المجال لمعرفة المستوى الاقتصادي لكل مفردة(أسرة ) من مفردات العينة، كما يفتح لنا المجال لمعرفة ديناميكية البناء الأسري.

ومن خلال الجدول رقم ( 02) الذي يبين توزيع أفراد عينة البحث حسب متغير المستوى المهني، يتبين أن هناك تنوع في المهن وبالتالي تنوع في الفئات الاجتماعية داخل عينة البحث، بحيث قد سجلت فئة التجار أعلى نسبة ب (28,3%)، أما باقي الفئات فهي تتوزع مابين المهن الإدارية بنسبة(23,3%) والمهن الحرة بنسبة: (21,7%) وفئة الإطارات بنسبة: (5,0%)، وهذه النسب إذا ما قورنت بالفئات التي لا تشغل أي منصب تعتبر نسب كبيرة، وهي فئة البطالين بنسبة: (15,0%) وفئة المتقاعدين (6,7%)، وهذه الفروق القائمة بين فئة العاملين وفئة البطالين والمتقاعدين، توحي بأن مجتمع البحث مجتمع يتكون من فئات عاملة تتحلى بنوع من المسؤولية اتجاه تلبية حاجات ورغبات أفراد أسرها.



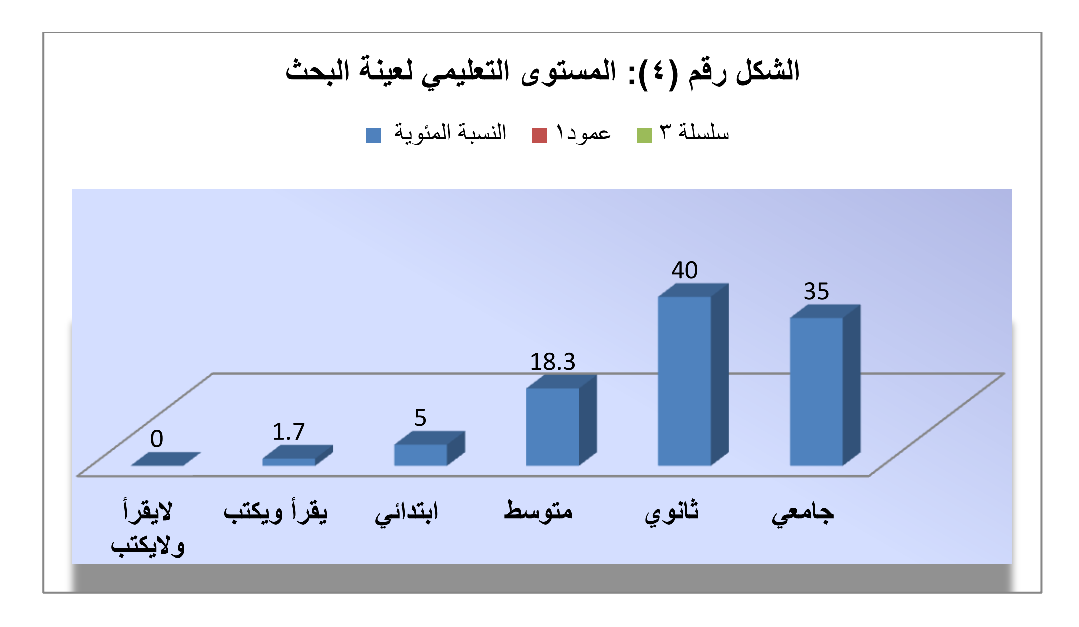
**الجدول رقم (03 ) يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي:**

| المستوى التعليمي | التكرارات | النسبة % |
|---|---|---|
| لا يقرأ ولا يكتب | 0 | 0 |
| يقرأ ويكتب | 1 | 1,7 |
| ابتدائي | 3 | 05 |
| متوسط | 11 | 18,3 |
| ثانوي | 42 | 040 |
| جامعي | 21 | 35 |
| المجموع | 60 | 100,0 |

إن التطرق إلى المستوى التعليمي لأفراد عينة البحث، يمكننا من قياس الحراك التعليمي لدى أفراد مجتمع البحث، بحيث يعتبر التعليم مؤشر مهم لقياس مدى تقدم أو تخلف أي مجتمع من المجتمعات.

والجدول رقم (3) الخاص بقياس المستوى التعليمي لأفراد العينة يبين أن أعلى نسبة تعود إلى المبحوثين ذوي المستوى الثانوي بنسبة (40%)، ثم تليها نسبة الجامعيين التي قدرت ب: (35%) ثم تليها باقي المستويات من التعليم: مستوى المتوسط بنسبة (18,3%) والمستوى الابتدائي بنسبة: ( 5%) أما نسبة المبحوثين الذي لم يتلقو تعليما نظاميا نجد الفئة التي تقرأ وتكتب بنسبة (1,7%)، والفئة التي لا تقرأ ولا تكتب بنسبة (0%).

وهذه الإحصائيات تدل أن أفراد عينة البحث هي فئة متعلمة، واعية مدركة لما حولها من أحداث والتعليم في نظرها أمر ضروري لا مناص منه، وإحصائيات الجدول خير برهان على ذلك، بحيث تبين الهوة والفروق الكبيرة بين الفئة التي تلقت نظاما تعليميا، بنسبة (98,3%) وبين الفئة التي لم تتلقى نظاما تعليميا بنسبة (1,7%).



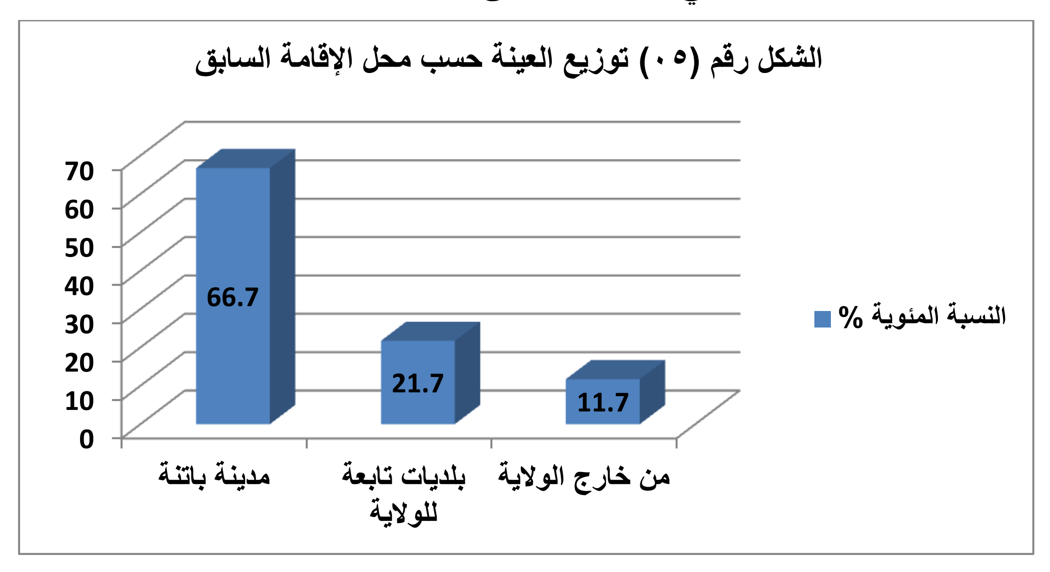

**الجدول رقم (04) يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير محل الإقامة السابق:**

| محل الإقامة السابقة | التكرار | النسبة % |
|---|---|---|
| مدينة باتنة | 40 | 66,7 |
| بلديات تابعة للولاية | 13 | 21,7 |
| من خارج الولاية | 7 | 11,7 |
| المجموع | 60 | 100,0 |

تبين إحصائيات الجدول رقم (4) الخاص بتوزيع أفراد العينة حسب محل الإقامة السابق، أن أغلب المبحوثين كانوا يقيمون داخل المدينة (مدينة باتنة)، وهو ما أكدته نسبة (66,7%) من المبحوثين، هذه الفئة البحثية التي جاءت من مناطق مختلفة من المدينة، من حي بوعقال (1و2) وحي الشهداء وحي كشيدة، حي بوزوران، دوار الديس، لسيتي شيخي، طريق تازولت، حي سطا، تامشيط، حي لمباركية، حي بوزغاية .

ثم تليها نسبة المبحوثين الذين كانوا يقيمون خارج حدود مدينة باتنة في بلديات تابعة للولاية بنسبة (21,7%)، جاءوا من بلديات مختلفة: سريانة، بريكة، تازولت، عين التوتة، بوزينة، المعذر، مروانة، نقاوس، أما المبحوثين الذين كانوا يقيمون خارج حدود الولاية قدرت نسبتهم ب: (11,7%) فبعضهم جاءوا من ولايات مختلفة (بسكرة، سطيف، الجزائر العاصمة، قسنطينة)وبعضهم جاءوا من بلديات تابعة لولايات أخرى (قايس، عين البيضاء) . ومن خلال هذه الإحصائيات يتبين أن المنطقة الحضرية الجديدة (حملة

أغلب سكانها جاءوا من مختلف أحياءها وبلدياتها، مما يجعلها مكان تتعدد فيه الثقافات واللهجات والعادات، لما لهذا الاختلاف الثقافي من تأثيرات على علاقات الجيرة.




**الجدول رقم (05 ) يبين العلاقة يبين توزيع العينة حسب متغير السن:**

| السن | التكرار | المسبة المئوية % |
|---|---|---|
| من 18 إلى 29 سنة | 23 | 38,3 |
| من 30 سنة إلى 45 سنة | 32 | 53,3 |
| أكثر من 45 سنة | 5 | 8,3 |
| المجموع | 60 | 100,0 |

من خلال الجدول رقم **(05)** الخاص بتوزيع العينة حسب متغير السن، يتبين أن أغلب المبحوثين أعمارهم تتراوح مابين **(30 إلى 45 سنة)** قدرت نسبتهم ب: **( 53,3%)**، وهي فئة أكدت على استقلاليتها عن الأسرة الكبيرة وأنها هي المسؤولة عن أسرها، ثم تليها نسبة المبحوثين الذين تتراوح أعمارهم مابين **(18 إلى 29 سنة)** بنسبة **(38,3 %)** والنسبة المتبقية تمثل فئة المبحوثين الذين تتجاوز أعمارهم 45 سنة وقدرت نسبتهم ب: **(8,3%)**.

وتبين هذه الإحصائيات أن المنطقة الحضرية الجديدة (حملة1) تشهد تنوع في الفئات العمرية، والفئة العمرية الغالبة هي الفئة التي تتجاوز سن الثلاثين، وهو سن يوحي بمدى نضج المبحوثين ومدى وعيهم بأمور الحياة وهذا ما يسمح بتقييم علاقات الجيرة تقييما موضوعيا .

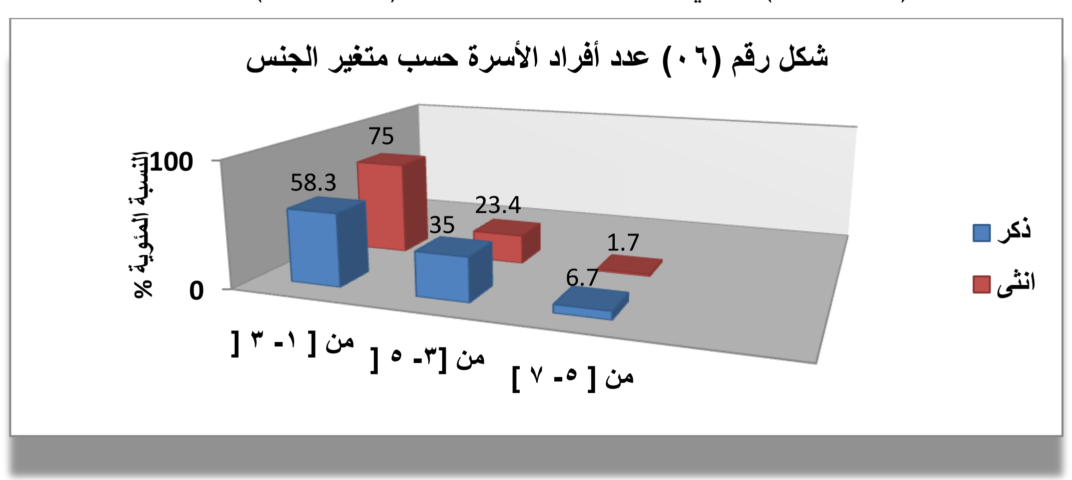
**الجدول رقم (06 ) خاص بعدد أفراد الأسرة حسب متغير الجنس:**

| الجنس / عدد الأفراد | ذكر | | أنثى | |
|---|---|---|---|---|
| | التكرارات | النسبة المئوية (%) | التكرارات | النسبة المئوية ( %) |
| من ] 1 -3 ] | 35 | 58,3 | 45 | 75 |
| من [3- 5 ] | 21 | 35 | 14 | 23,4 |
| من ] 5- 7 ] | 4 | 6,7 | 1 | 1,7 |
| المجموع | 60 | 100 | 60 | 100 |

إن التطرق إلى عدد أفراد الأسرة حسب متغير الجنس، يمكننا من معرفة التركيبة البشرية لمجتمع البحث، وهل نحن أمام مجتمع ذكوري أم أنثوي ؟

ومن خلال المعطيات الواردة في الجدول رقم (06) الخاص بعدد أفراد عينة البحث حسب متغير الجنس، وقد تبين أن الفئة التي تتراوح مابين[1-3] هي أكبر فئة بحيث قدرت بنسبة(58,3%) عند الذكور و(75%) عند الإناث، وهذه الإحصائيات تحدد حجم الأسرة الصغير لمجتمع البحث، الذي لا يتعدى في غالب الأحيان أربع أفراد للأسرة الواحدة كمتوسط حسابي.

أما باقي الفئات الأخرى: فئة من [3-5] قدرت بنسبة (35%) بالنسبة للذكور و(23,4%) بالنسبة للإناث أما فئة [5-7] هي الفئة الأقل نسبة بحيث قدرت ب(6,7%) بالنسبة للذكور و(1,7%) بالنسبة للإناث، أما من حيث التركيبة البشرية لمجتمع البحث نجد أن فئة الذكور هي الفئة الغالبة لدى أفراد العينة بحيث بلغت (53,26%) وباقي النسبة تمثل فئة الإناث (46,74%).

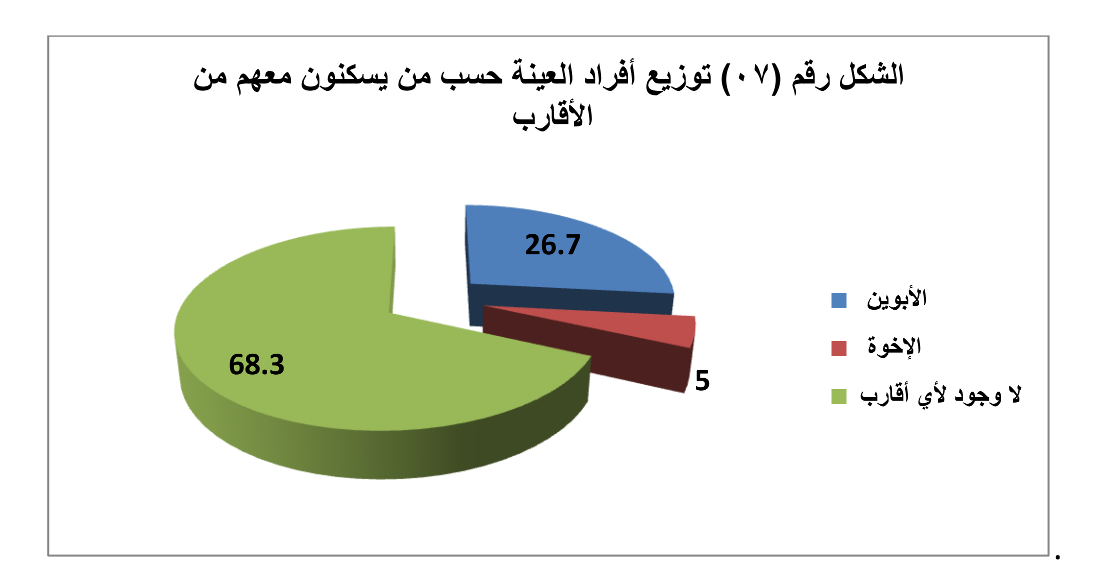



**جدول رقم (07) يبين توزيع أفراد العينة حسب من يسكنون معهم من الأقارب:**

| الأقارب | التكرارات | النسب المئوية (%) |
|---|---|---|
| أبويك | 16 | 26,7 |
| إخوتك | 3 | 5,0 |
| لا أحد | 41 | 68,3 |
| المجموع | 60 | 100 |

إن التطرق إلى توزيع أفراد العينة حسب من يسكنون معهم من الأقارب، يمكننا من معرفة نوع الأسرة، هل هي أسرة ممتدة أو نووية؟، ومن خلال الجدول رقم (7) يتبين أن أعلى نسبة هي من نصيب المبحوثين الذين أجابوا بأنهم لا يسكنون مع أقاربهم وقدرت نسبتهم ب: (68,3%)، وهي نسبة كبيرة مقارنة مع نسبة المبحوثين الذين أجابوا بأنهم يسكنون مع أقاربهم بنسبة: (26,7%) وتليها نسبة المبحوثين الذين يسكنون مع إخوتهم ب: (5%).

وتدل هذه الإحصائيات أننا أمام مجتمع يتكون من أسر نووية



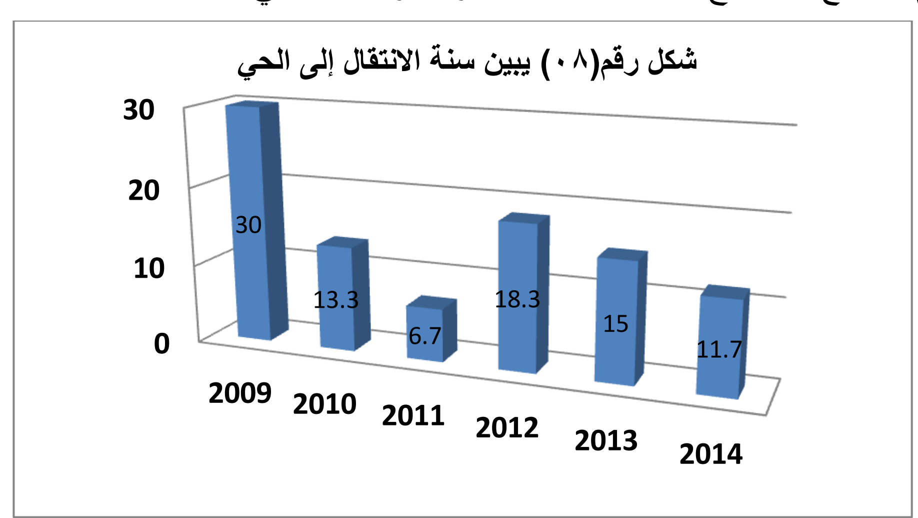

.

**جدول رقم ( 08 ) يبين توزيع أفراد العينة حسب سنة انتقالهم إلى الحي:**

| السنوات | التكرارات | النسبة المئوية % |
|---|---|---|
| 2009 | 18 | 30,0 |
| 2010 | 8 | 13,3 |
| 2011 | 4 | 6,7 |
| 2012 | 11 | 18,3 |
| 2013 | 9 | 15,0 |
| 2014 | 7 | 11,7 |
| 2015 | 3 | 05 |
| المجموع | 60 | 100,0 |

إن معرفة سنة انتقال أفراد الأسرة إلى الحي، يمكننا من قياس المدة الزمنية، لما لها من تأثير على علاقات الجيرة، ومن خلال الجدول رقم (8) يتبين أن أعلى نسبة قدرت ب: (30%) وهي من نصيب المبحوثين الذين انتقلوا إلى الحي سنة 2009 ثم تليها نسبة المبحوثين الذين انتقلوا إلى الحي سنة 2012 بنسبة (18%) ثم تأتي باقي النسب التي تتوزع حسب السنوات التي انتقلت فيها على التوالي: 2013 بنسبة (15%)، سنة 2010 بنسبة (13,3%)، سنة 2014 بنسبة (11,7%) سنة 2011 بنسبة (6,7%) وسنة 2015 بنسبة (5%).

ومن خلال هذه الإحصائيات يتضح لنا أن أولئك الذين انتقلوا إلى الحي في السنوات الأولى، كانت لهم فرص كبيرة لإقامة علاقات فيما بينهم كما أن طول المدة الزمنية يسمح بالتكيف والانسجام وإنشاء علاقات جيرة، في حين أن المبحوثين الذين انتقلوا في السنوات الأخيرة إلى الحي، نجد أن هذه الفئة لم تتأقلم بعد مع الأوضاع الجديدة، ونجدها أكثر انعزالية من باقي الفئات .



## المحور الثاني: بيانات خاصة بنوعية المسكن

**جدول رقم (09) خاص بالمرافق المتوفرة في المسكن:**

| المرافق / الاحتمالات | غاز | | كهرباء | | ماء | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | التكرار | النسبة % | التكرار | النسبة % | التكرار | النسبة% |
| نعم | 60 | 100 | 60 | 100 | 60 | 100 |
| لا | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| المجموع | 60 | 100 | 60 | 100 | 60 | 100 |

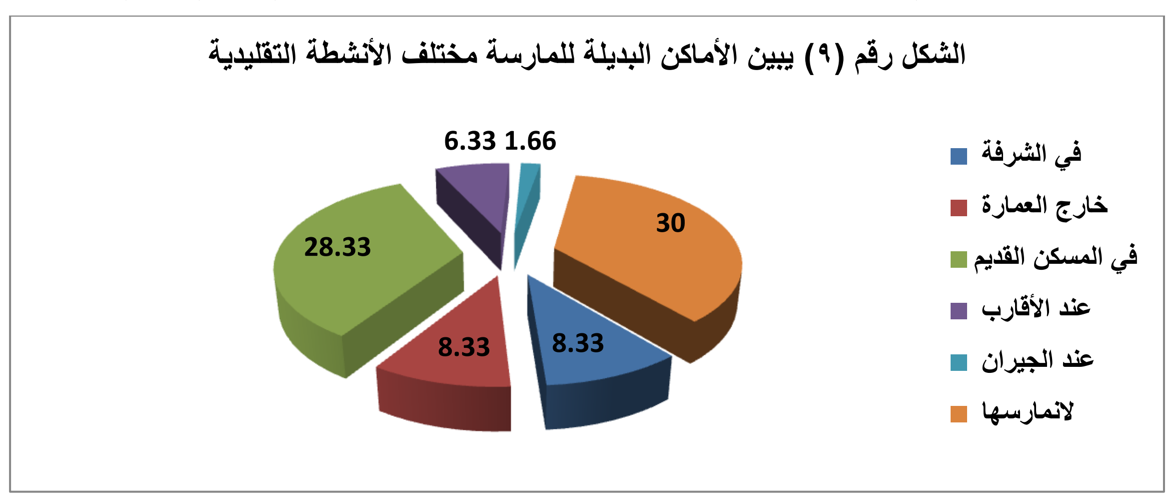
من خلال الجدول رقم (09) الذي يبين توزيع أفراد عينة البحث حسب المرافق الضرورية المتوفرة في المسكن، يتضح أن كل أفراد العينة بدون استثناء أجابوا بتوفر المرافق الضرورية ( غاز، كهرباء، ماء) بنسبة كاملة (100%)، وليس هناك أي إشكال بالنسبة إلى هذه المرافق في نظرهم.

**الجدول رقم (10 ) يبين مدى سماح المسكن بممارسة النشاطات التقليدية:**

| الاحتمال / التكرار النسبة | نعم | لا | | | | | | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | في الشرفة | خارج العمارة | في المسكن القديم | عند الأقارب | عند أحد الجيران | لا نمارسها | |
| التكرار | 10 | 5 | 5 | 17 | 4 | 1 | 18 | 60 |
| النسبة% | 16,7 | 8,33 | 8,33 | 28,33 | 6,66 | 1,66 | 30 | 100 |

يبين الجدول أعلاه مدى سماح المسكن الجديد بممارسة بعض الأنشطة التقليدية مثل غسيل الصوف وإعداد الكسكسي.إلى غير ذلك من الأنشطة التقليدية، بحيث قد سجلت فئة المبحوثين الذين أجابوا بعدم سماح المسكن الجديد بممارسة مختلف الأنشطة التقليدية كأعلى نسبة قدرت ب(83,3%)، وهو ما يؤكد عدم مراعاة التخطيط العمراني للخصوصية الثقافية للسكان، كما يؤكد على نمطية هذه النماذج السكنية التي تتضمن أنظمة إنشائية قاسية تسمح بسرعة الإنجاز وغلق المجال أمام الممارسات التقليدية وإهمالها لمختلف العناصر الثقافية الموروثة، مثل "الحوش" الذي يمكن من احتواء مختلف الأنشطة التقليدية، كما من شأنه كذلك فصل المجال بين العنصر الذكوري والعنصر الأنثوي، مما يتيح من فرص الالتقاء بين الجيران.

أما الأماكن البديلة لمختلف هذه الممارسات التي يلجأ إليها المبحوثين، سجلت نسبها على النحو التالي: المسكن القديم بنسبة (28,33%)، في الشرفة وخارج العمارة بنفس النسبة (8,33%)، عند الأقارب بنسبة: (6,66%) عند أحد الجيران بنسبة(1,66%)، أما باقي النسبة فهي تمثل الأغلبية من المبحوثين الذين أجابوا بعدم وجود أماكن بديلة لممارسة هذه الأنشطة، قدرت نسبتهم ب: (30%).




**الجدول رقم (11) يبين توزيع أفراد العينة حسب التغييرات التي أدخلوها على مساكنهم:**

| الاحتمالات | التكرارات | النسبة% |
|---|---|---|
| نعم | 13 | 51،7 |
| لا | 92 | 48,3 |
| المجموع | 60 | 100,0 |

يبين الجدول رقم (11) الخاص بتوزيع العينة حسب التغييرات التي أجريت داخل المسكن، أن (51,7%) من النسبة الكلية أحدثت تغييرات، فأغلبهم أفادوا أن السكن الجديد يحتاج إلى تغيير، بحيث قد وجد في حالة يرثى لها على حد قولهم، أما النسبة الباقية (48,3%) فهي نسبة تمثل المبحوثين الذين لم يقوموا بأي تغيير داخل سكناتهم، وفي الجدول التالي، سنقدم توضيحا في ما يخص أهم التغييرات التي أجريت من طرف بعض المبحوثين، وأهم الأسباب التي منعت الطرف الآخر على ذلك.

**الجدول رقم (12) يبين توزيع أفراد العينة حسب أهم التغييرات التي قام بها البعض في مساكنهم وأهم الأسباب التي منعت البعض الآخر من ذلك:**

| نعم | | | لا | | |
|---|---|---|---|---|---|
| أهم التغييرات | التكرار | النسبة% | الأسباب | التكرار | النسبة% |
| توسيع الصالة والغرفة | 5 | 16,1 | التغيير خسارة مادية دون جدوى | 4 | 13,8 |
| تغيير جذري | 4 | 12,9 | أرغب وتمنعني الظروف المادية | 15 | 51,7 |
| توسيع المطبخ والرواق | 2 | 6,5 | البلدية لا تسمح بالأعمال التي أريدها | 0 | 0 |
| تغيير مواضع الحمام والمرحاض | 2 | 6,5 | المسكن مستأجر | 3 | 10,3 |
| تغييرات سطحية | 18 | 58,1 | سأرحل في القريب العاجل | 7 | 24,1 |
| المجموع | 31 | 100 | المجموع | 29 | 100 |

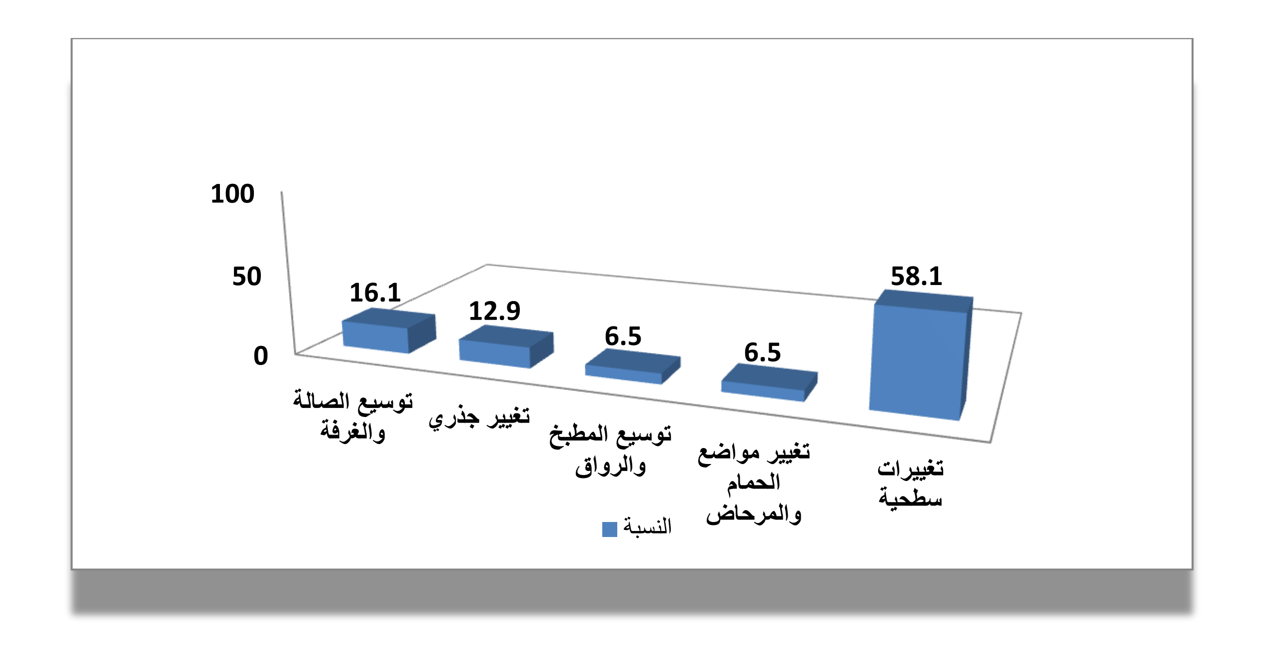
يبين الجدول رقم (12) أهم التغييرات التي أجريت داخل السكنات من طرف بعض المبحوثين، كما يبين في الوقت نفسه أهم التغييرات التي منعت البعض الآخر من المبحوثين على القيام بذلك، وقد سجلت الإحصائيات أن أعلى نسبة هي: (58,1%) في ما يخص أهم التغييرات التي أجريت، وهي من نصيب المبحوثين الذين قاموا بتغييرات سطحية تمثلت في الأساس في تغيير البلاط وإعادة طلاء جدران المسكن وتغيير أنابيب صرف المياه، ثم تليها نسبة المبحوثين الذين قاموا بتوسيع الصالة والغرفة بنسبة قدرت ب: ( 16,1%)، ثم تليها نسبة المبحوثين الذين قاموا بتغييرات جذرية بنسبة(12,9%)، ثم تليها باقي النسب على النحو التالي: توسيع المطبخ والرواق بنسبة (6,5%)، وتغيير مواضع الحمام والمرحاض بنفس النسبة.

أما بالنسبة للأسباب التي جعلت بعض المبحوثين، على عدم القيام ببعض التغييرات داخل وحداتهم السكنية ترجع في الأساس حسب ما أفاد به بعض المبحوثين إلى الظروف المادية وقدرت نسبتهم ب: (51,7%) وهناك من أفادوا بأنهم سيرحلون في القريب العاجل لأسباب تحددت في ضيق السكن وعدم توافقه لمتطلبات الأسرة لهذه الفئة البحثية وقدرت نسبتهم ب: (24,1%)، وهناك من أفادوا بأن التغيير يعد خسارة مادية دون جدوى وقدرت نسبتهم ب: (13,8%) والسكن في نظر هذه الفئة البحثية لائق ولا يحتاج

إلى أي تغيير، أما باقي النسبة (10,3%) فقد أفادت بأن السكن مستأجر وبالتالي لا يمكن القيام بأي تغيير.

لكن إذا قمنا بعمليات الجمع بين عدد المبحوثين الذين أفادوا بوجود تغييرات: ( توسع الصالة والغرفة، تغييرات جذرية، توسيع المطبخ والمسكن، تغيير مواضع الحمام) وبين عدد المبحوثين الذين منعتهم ظروف قهرية في إجراء تغييرات: ( الظروف المادية، سكن مستأجر) وبين عدد من سيرحلون في القريب العاجل، وقسمنا هذه الأعداد على العدد الكلي للمبحوثين ( 60مفردة)، في النسبة المئوية (100%) لوجدنا أن النسبة تتحدد ب: (63,33%) من إجمالي عدد المبحوثين وهي نسبة تؤكد على عدم الرضا بالمسكن، كما تؤكد على نمطية السكن العمودي الذي لا يستجيب في أغلب الأحيان لمتطلبات الأسرة خاصة منها الثقافية.

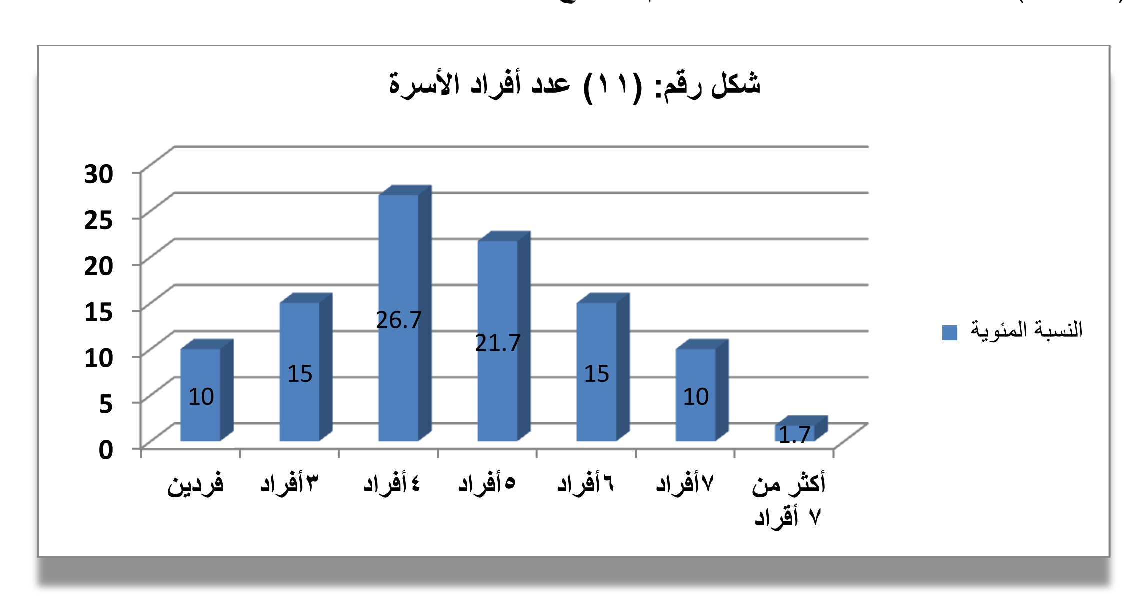
**شكل رقم (10) أهم التغييرات التي أجراها بعض المبحوثين**



**الجدول رقم (13 ) يبين العلاقة بين عدد غرف المسكن وبين عدد أفراد الأسرة:**

| أفراد الأسرة / عدد الغرف | عدد أفراد الأسرة | | | | | | | | | | | | | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2 | | 3 | | 4 | | 5 | | 6 | | 7 | | أكثر من 7 | | | |
| | ت | ن% | ت | ن% | ت | ن% | ت | ن% | ت | ن% | ت | ن% | ت | ن % | ت | ن% |
| F3 | 6 | 10,0 | 9 | 15,0 | 16 | 26,7 | 31 | 21,7 | 9 | 15,0 | 6 | 10,0 | 1 | 1,7 | 60 | 100 |

إن التطرق إلى العلاقة القائمة بين عدد غرف المسكن وعدد أفراد الأسرة يسمح لنا بمعرفة توزيع الأفراد داخل وحداتهم السكنية، كما يسمح لنا بمعرفة مدى التأثير الذي يمارسه السكن العمودي على حجم الأسرة، ومن خلال الجدول أعلاه يتبين أن كل أفراد العينة أجابوا بأن السكن يحتوي على ثلاث غرف (F3)، وهذا هو حال السكنات التساهمية التي لا تتعدى ثلاث غرف في الغالب. كما يبين الجدول من خلال العلاقة بين حجم الأسرة وعدد الغرف، أن السكن يتحكم إلى حد بعيد في حجم الأسرة، وهذا ما تبينه الإحصائيات التي أفادت أن أغلب عدد أفراد أسر المبحوثين تتحدد في 4 أفراد وقدرت نسبتهم ب: ( 26,7 %)، كما أن الجمع بين نسب المبحوثين الذين تتكون أسرهم من فردين إلى أربع أفراد والتي تقدر ب: (51,7%) يؤكد بصورة أو بأخرى أننا أمام مجتمع يتكون من أسر نووية.




**شكل رقم: (١١) عدد أفراد الأسرة**

**الجدول رقم(14) يبين توزيع أفراد العينة حسب رضاهم أو عدم رضاهم بالسكن في العمارات:**

| الاحتمالات | التكرار | النسبة % |
|---|---|---|
| نعم | 19 | 31,7 |
| لا | 41 | 68,3 |
| المجموع | 60 | 100,0 |

يوضح الجدول رقم (14) الخاص بتوزيع العينة حسب الرضا أو عدم الرضا بالمسكن، أن أغلب المبحوثين أفادوا بأنهم غير راضيين بمسكنهم بنسبة (68,3%) لمجموعة من الاعتبارات سنوضحها في الجدول رقم (16)، أما باقي النسبة (31,7%)، تمثل فئة المبحوثين الذين أفادوا برضاهم عن المسكن، وهذا الرضا له ما يبرره خاصة في ظل توفر المرافق الضرورية للحياة من غاز وكهرباء وماء، باعتبارها أساسيات الحياة، والتي هي معدومة أو شبه معدومة في سكناتهم السابقة على حد قولهم، وعلى هذا الأساس ومن خلال المقارنة بين الوضع السابق والوضع الحالي يجدون أن الوضع الحالي أفضل بكثير بالنسبة لهم مما كانوا عليه سابقا.

**الجدول رقم (15 ) يبين توزيع أفراد العينة حسب أسباب عدم رضاهم بالمسكن:**

| الأسباب | نعم | | لا | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | التكرار | النسبة% | التكرار | النسبة % | التكرار | النسبة % |
| ضيق المسكن | 22 | 53,7 | 19 | 46,3 | 41 | 100 |
| مجال غير صحي | 11 | 26,8 | 30 | 73,2 | 41 | 100 |
| وجود جيران مزعجون | 12 | 29,3 | 29 | 70,7 | 41 | 100 |
| لا تتوفر فيه المستلزمات الضرورية | 21 | 51,2 | 20 | 48,8 | 41 | 100 |
| مسكن لا يحترم الخصوصية | 22 | 53,7 | 19 | 46,3 | 41 | 100 |

يبين الجدول أعلاه الخاص بتوزيع العينة حسب أسباب عدم رضاها بالمسكن، أن أعلى نسبة (53,7%) هي من نصيب المبحوثين الذين أجابوا بضيق السكن كسبب رئيسي إلى جانب عدم احترام المسكن للخصوصية الثقافية لساكنيه بنفس النسبة، وهؤلاء المبحوثين في الغالب يعيشون بين أسر كبيرة

الحجم نوعا ما ( من 5 أفراد فما فوق ) وهو مالا يتوافق مع مساحة المسكن التي لا تتعدى (80 م$^2$)، ثم تليها نسبة المبحوثين الذي أرجعوا أسباب عدم الرضا بالسكن إلى عدم توفر المستلزمات الضرورية مثل التجهيزات الجماعية المكملة للسكن العمودي كالساحات الرياضية وأماكن لعب الأطفال والمرافق الصحية...الخ وتقدر نسبتهم ب: ( 51,2%)، ثم تليها نسبة المبحوثين الذين أجابوا بوجود جيران مزعجون كسبب في عدم رضاهم بالسكن بنسبة ( 29,3%)، ثم تليها نسبة المبحوثين الذين أرجعوا الأسباب في عدم رضاهم، إلى وجود روائح كريهة تنبعث من كل مكان بنسبة تقدر (26,8%).

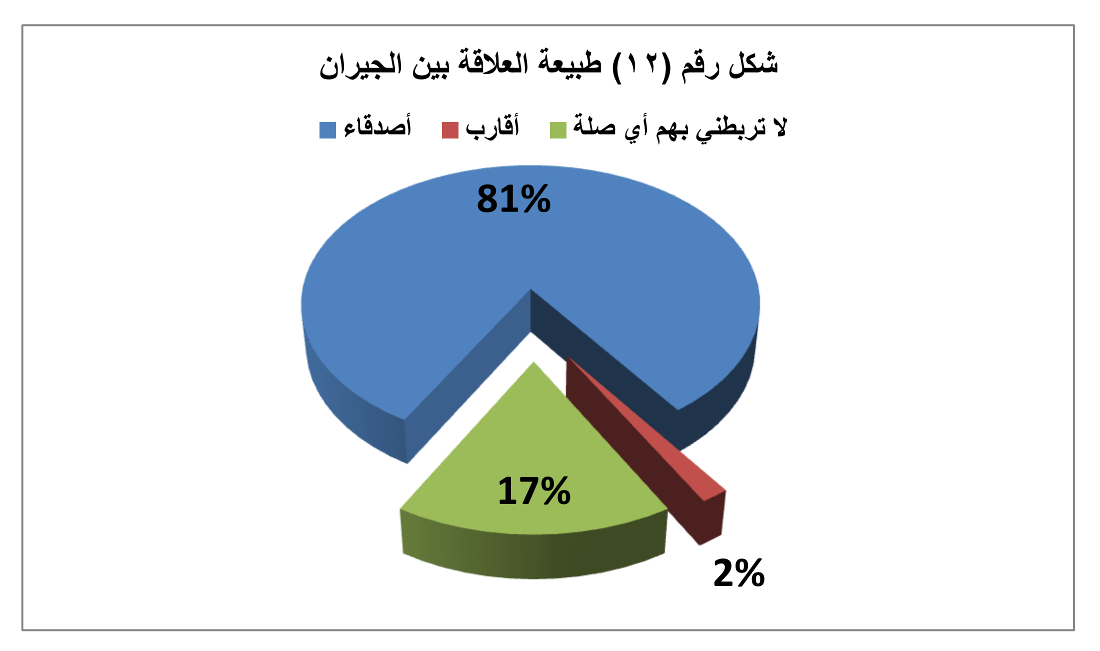
## المحور الثاني: بيانات خاصة بعلاقات الجيرة:

**جدول رقم (16) يبين توزيع أفراد العينة حسب طبيعة العلاقة بين الجيران:**

| طبيعة العلاقة | التكرار | النسبة% |
|---|---|---|
| أصدقاء | 94 | 81,7 |
| أقارب | 1 | 1,7 |
| لا تربطني بهم أي صلة | 10 | 16,7 |
| المجموع | 60 | 100,0 |

من خلال الجدول رقم ( 16) الخاص بتوزيع أفراد العينة حسب طبيعة العلاقة التي تربطهم بجيرانهم، يتبين أن نسبة (81,7%) من المبحوثين أفادوا بوجود صداقة بين جيرانهم، وهذا بحكم القرب المكاني ( الفيزيقي) الذي يستلزم وجود مثل هذه العلاقات(علاقة صداقة) من أجل التعايش والتكيف مع الأوضاع، ولكي نكون منصفين بالحكم على طبيعة هذه العلاقة ولو بشكل نسبي- على حد أقوال المبحوثين- نجد أن هذه العلاقة هي علاقة سطحية جبرية، وهذا ما أفاد به أغلب المبحوثين بقولهم باللغة الدارجة( الله غالب محتمين علينا نعرفوا الجيران ...) وهذه العبارة في الواقع توحي إلى وجود علاقات جيرة في إطار يحكمه المكان والقرب الفيزيقي والاشتراك في بعض المجالات لا أكثر ولا أقل.

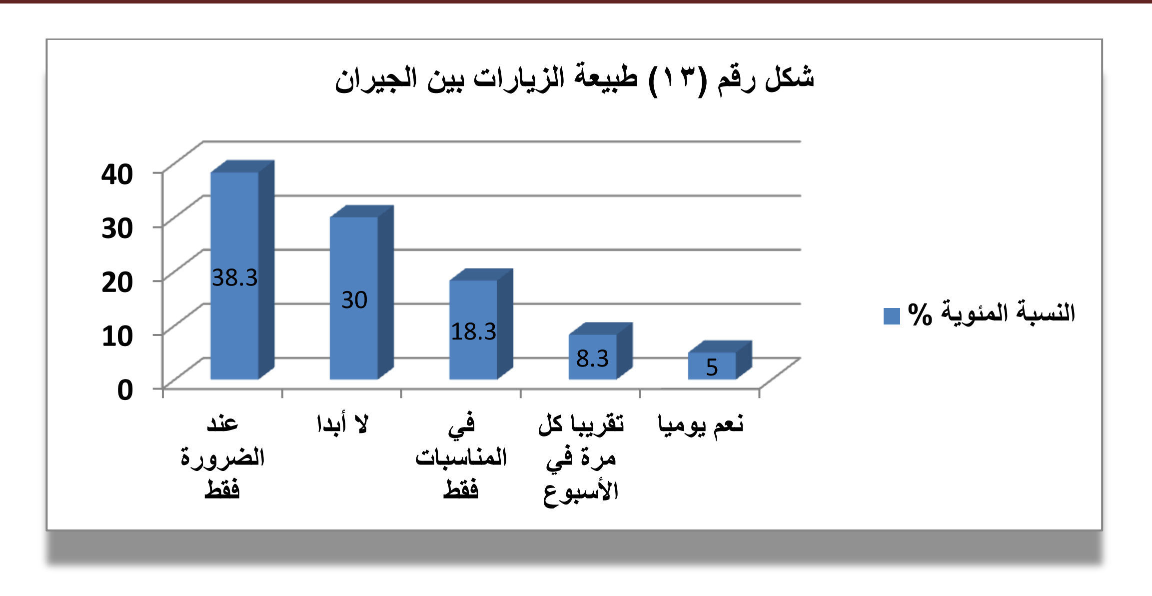
ومن الملاحظ كذلك من خلال الجدول، أن علاقات القرابة تحتل المرتبة الأخيرة في اختيارات المبحوثين بنسبة (1,7%) مما يعطي دلالات أخرى مفادها حلول العلاقات الثانوية ( علاقات الصداقة ) كبديل للعلاقات الأولية ( علاقات القرابة )، وكما قد أفادت إجابات المبحوثين على وجود نسبة (16,7%) من الذين لا تربطهم أي علاقة بجيرانهم، وهي تقريبا الفئة التي انتقلت مؤخرا إلى الحي.




**الجدول رقم (17) يبين توزيع أفراد عينة البحث حسب طبيعة الزيارات بين جيرانهم:**

| طبيعة الزيارات | التكرار | النسبة % |
|---|---|---|
| نعم يوميا | 3 | 5 |
| تقريبا كل مرة في الأسبوع | 5 | 8,3 |
| في المناسبات فقط | 11 | 18,3 |
| عند الضرورة فقط | 32 | 38,3 |
| لا أبدا | 81 | 30,0 |
| المجموع | 60 | 100,0 |

إن التطرق إلى طبيعة الزيارات بين الجيران، يسمح لنا بقياس طبيعة علاقات الجيرة، حيث يبين الجدول رقم (17) الخاص بتوزيع العينة حسب طبيعة الزيارات التي تربطهم بجيرانهم، أن أعلى نسبة سجلت هي (38,3%) كانت من نصيب الزيارات عند الضرورة فقط، لتليها نسبة المبحوثين الذين أكدوا على عدم وجود زيارات بين الجيران بصفة نهائية بنسبة(30%)، لتليها نسبة المبحوثين الذين أفادوا بوجود زيارات لكن في المناسبات فقط بنسبة (18,3%)، أما المبحوثين الذين أفادوا بوجود زيارات بصورة مباشرة وصريحة، نجد أن نسبهم تتحدد ب(8,3%) بالنسبة إلى الزيارات التي تتم بصورة أسبوعية، و(5%) بالنسبة إلى الزيارات اليومية وهي نسب ضعيفة مقارنة مع نسب الزيارات الضرورية وعدم وجود زيارات بصفة قطعية، ويتأكد من خلال هذه الإحصائيات أن الزيارات بين الجيران، هي زيارات ضعيفة وفي تراجع مستمر داخل مجتمع البحث .




**الجدول رقم (18) يبين توزيع أفراد عينة البحث حسب تبادل المأكولات بين الجيران:**

| الاحتمال | التكرار | النسبة % |
|---|---|---|
| دائما | 5 | 8,3 |
| في المناسبات فقط | 14 | 23,3 |
| نادرا | 19 | 31,7 |
| لا نتبادل | 22 | 36,7 |
| المجموع | 60 | 100,0 |

يبين الجدول رقم (18) طبيعة تبادل المأكولات بين الجيران كمؤشر يمكن من خلاله معرفة ولو بشكل نسبي طبيعة العلاقة القائمة بين الجيران، بحيث قد سجلت الإحصائيات أن أغلب المبحوثين بنسبة (%36,7) لا يتبادلون المأكولات بين جيرانهم بصفة نهائية، ثم تليها نسبة المبحوثين الذين أفادوا بندرتها وقدرت ب: (%31,7)، ثم تليها نسبة المبحوثين الذين أفادوا بوجودها لكن في المناسبات فقط بنسبة (%23,3)، وأخيرا تأتي نسبة المبحوثين(%8,3) الذين أجابوا بوجودها بصفة دائمة.

وهذه النسب في الحقيقة تترجم مدى تراجع هذه الممارسات التقليدية داخل مجتمع البحث التي تعد من المؤشرات المهمة على وجود علاقات صريحة بين الجيران، كما تشير كذلك إلى مدى تكاتف الجيران فيما بينهم، وهو ما لم نجده في إجابات المبحوثين باستثناء الفئة التي أجابت بوجود تبادلات صريحة بشكل يومي لمختلف أطباق المأكولات بنسبة (%8,3) وهي نسبة ضعيفة لا يمكن الحكم من خلالها.

**الجدول رقم (19) يبين توزيع أفراد عينة البحث حسب طبيعة التعاون مع جيرانهم لحل مشاكلهم الشخصية:**

| الاحتمالات | التكرار | النسبة % |
|---|---|---|
| نعم | 13 | 7,12 |
| لا | 15 | 25 |
| أحيانا | 20 | 33,3 |
| نادرا | 21 | 20,0 |
| المجموع | 60 | 100,0 |

يبين الجدول أعلاه الخاص بتوزيع العينة حسب طبيعة التعاون مع الجيران في حل المشاكل الشخصية، أن أعلى نسبة (33,3%) من المبحوثين أفادوا بوجود تعاون لكن أحيانا فقط، ثم تليها نسبة المبحوثين الذين أجابوا بعدم وجود تعاون بنسبة ( 25%)، ثم تليها نسبة المجيبين بوجود تعاون بنسبة (21,7%)، وباقي النسبة هي من نصيب المبحوثين الذين أكدوا على ندرة هذا النوع من التعاون (التعاون الشخصي ) بين جيرانهم بنسبة( 20%).

وهذه الإجابات تدل على عدم وجود علاقات شخصية بين الجيران، كما تدل على وجود علاقات سطحية تحكمها الحيطة والحذر وعدم الثقة بين الجيران.

**جدول رقم (20) يبين توزيع العينة حسب الأطراف التي تتدخل في حال حدوث نزاع بين جيرانهم:**

| الأطراف | التكرار | النسبة % |
|---|---|---|
| الشرطة | 8 | 13,3 |
| عائلتك | 2 | 3,3 |
| الجيران | 94 | 81,7 |
| أفراد من عشيرتك | 1 | 1,7 |
| المجموع | 60 | 100,0 |

يبين الجدول رقم (20) توزيع عينة البحث حسب الأطراف التي تتدخل في حال حدوث نزاع بين الجيران، وقد تأكد أن أغلب المبحوثين أجابوا بأنهم يلجئون في حل نزاعاتهم بين جيرانهم إلى الجيران بنسبة (81,7%)، وهي نسبة عالية إذا ما قورنت بباقي النسب التي أجابت بتدخل أطراف أخرى: الشرطة بنسبة (13,3%)، العائلة بنسبة تقدر ب: (3,3 % ) أفراد من العشيرة بنسبة تقدرب: (1,7%).

**الجدول رقم ( 21) يبين توزيع أفراد العينة حسب تعاون الجيران فيما بينهم لحل مشاكل الحي:**

| الاحتمال | التكرار | النسبة% |
|---|---|---|
| نعم | 56 | 93,3 |
| لا | 4 | 6,7 |
| المجموع | 60 | 100,0 |

يبين الجدول رقم (21) الخاص بتوزيع العينة حسب طبيعة التعاون القائم بين الجيران في حل مشاكل الحي، أن أغلب المبحوثين بنسبة (93,3%) أجابوا بوجود تعاون بين الجيران في حل مشاكل الحي، وهي نسبة كبيرة إذا ما قورنت بنسبة المبحوثين الذين أجابوا بعدم وجود تعاون بنسبة (6,7%).

وهذه الفروق الواضحة بين النسبتين تؤكد على مدى تكاثف الجيران في حل المشاكل التي تخص العامة، كتعاون يفرضه القرب المكاني والتشارك في بعض المجالات.

**جدول رقم ( 22) يبين توزيع أفراد العينة حسب طبيعة التعاون القائم بين جيرانهم:**

| الاحتمال | نعم | | لا | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | التكرار | النسبة% | التكرار | النسبة% | التكرار | النسبة% |
| تنظيف الحي | 56 | 100 | 0 | 0 | 56 | 100 |
| غرس الأشجار | 46 | 82.1 | 10 | 17.9 | 56 | 100 |
| إعانة الجار | 20 | 35,71 | 40 | 64,29 | 56 | 100 |

يبين الجدول رقم (22) الخاص بتوزيع عينة البحث حسب نوع التعاون بين الجيران، أن كل المبحوثين بدون أي استثناء(100%) أجابوا أن تنظيف الحي هو التعاون السائد والظاهر بقوة بين الجيران، ثم تليه نسبة المبحوثين الذين أجابوا بوجود تعاون بين الجيران في ما يخص غرس الأشجار بنسبة (82,1%)، ثم تليها نسبة من أجابوا بوجود تعاون لإعانة الجار المحتاج بنسبة (35,71%).

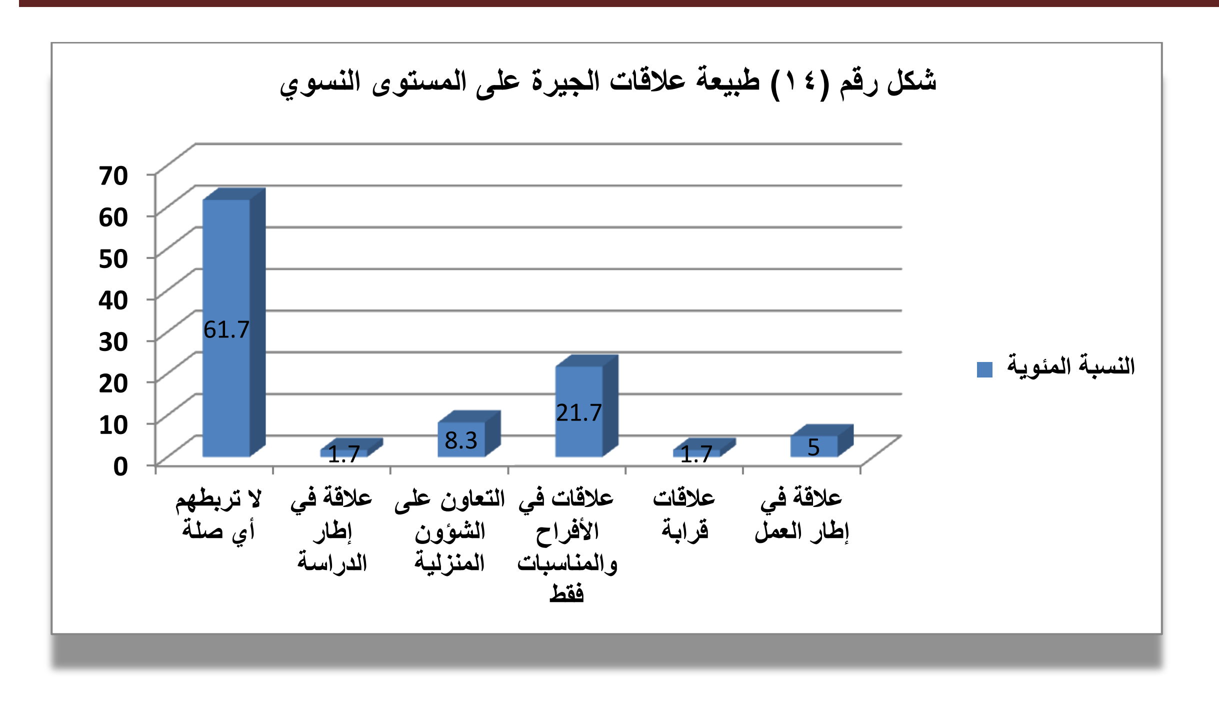
والملاحظ من خلال هذه الإحصائيات أن الإعانات الموجهة إلى الجار المحتاج أقل حظا من الإعانات المتعلقة بالمجالات العامة (تنظيف الحي وغرس الأشجار)، وهذا يؤكد مرة أخرى على حضور العلاقات المكانية بين الجيران، في ظل تراجع نسبي للعلاقات الشخصية.

**جدول رقم ( 23) يبين توزيع أفراد العينة حسب العلاقة التي تربط نسائهم بالجارات:**

| طبيعة العلاقة | التكرار | النسبة % |
|---|---|---|
| علاقة في إطار العمل | 3 | 5,0 |
| علاقة في إطار الدراسة | 1 | 1,7 |
| التعاون على الشؤون المنزلية | 5 | 8,3 |
| علاقات في الأفراح والمناسبات فقط | 13 | 21,7 |
| علاقات قرابة | 1 | 1,7 |
| لا تربطهم أي صلة | 37 | 61,7 |
| المجموع | 60 | 100,0 |

إن التطرق إلى علاقات الجيرة بين النساء يسمح لنا بمعرفة مدى الأدوار التي تمارسها المرأة في تطوير وتعزيز علاقات الجيرة، من خلال مختلف النشاطات التي تمارسها داخل الإطار المنزلي، مما يتيح من فرص الالتقاء بين الجيران، ومن خلال الجدول رقم (23) الخاص بتوزيع أفراد العينة حسب العلاقة التي تربط الجارات فيما بينهم، يتبين أن معظم المبحوثين أفادوا بعدم وجود أية صلة بين نسائهم ونساء الجيران، قدرت نسبتهم ب: (61,7%)، ثم تليها نسبة المبحوثين الذين أفادوا بوجود علاقات لكن في المناسبات والأفراح فقط بنسبة (21,7%)، ثم تليها باقي النسب التي تتوزع حسب طبيعة العلاقة على النحو التالي: التعاون على الشؤون المنزلية بنسبة (8,3%)، علاقات في إطار العمل بنسبة (5%)، علاقات في إطار الدراسة بنسبة ( 1,7%)، علاقات قرابة بنفس النسبة.

وتدل هذه النسب على مدى تراجع الأدوار التي تلعبها المرأة في صنع ونسج علاقات جيرة، هذه الأدوار التي كانت في القديم تعد أساس في بناء وإنشاء العلاقات بين الجيران، والتي يمتد تأثيرها من المستوى الأنثوي إلى المستوى الذكوري .

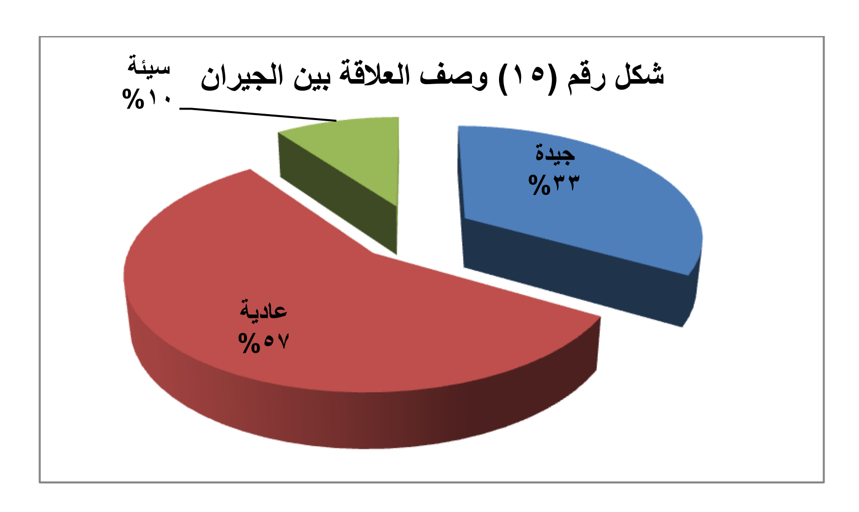



**الجدول رقم ( 24) يبين توزيع أفراد العينة حسب وصفهم لعلاقاتهم مع جيرانهم:**

| وصف العلاقة | التكرار | النسبة % |
|---|---|---|
| جيدة | 20 | 33,3 |
| عادية | 34 | 56,7 |
| سيئة | 6 | 10,0 |
| المجموع | 60 | 100,0 |

من خلال الجدول رقم (24) الذي يبين توزيع أفراد عينة البحث حسب وصفهم لعلاقاتهم مع جيرانهم، يتبين أن العلاقات بين الجيران هي علاقات عادية، وهذا ما أكد عليه أغلب المبحوثين بنسبة: (56,7%)، وهذه الإحصائيات في الواقع تترجم وتلخص لنا واقع علاقات الجيرة في ظل أنماط السكن الجماعي ( السكن العمودي)، التي تتحد على شكل علاقات عامة تفتقد إلى الشخصية، يقوم بصناعتها القرب المكاني والتشارك في بعض المجالات، وفي مقابل ذلك نجد أن هناك من المبحوثين من أفادوا بأن العلاقة بينهم وبين جيرانهم جيدة بنسبة (33,3%) وهي في الغالب الفئة التي انتقلت في السنوات الأولى (2009) إلى الحي بحيث كان لعامل الزمن (طول المدة الزمنية) دور في تعزيز وتوطيد علاقاتهم مع جيرانهم، هذه العلاقة التي تظهر عليها بعض ملامح التقليد، التي تتمثل في الزيارات وتبادل المأكولات والتشارك في حل المشاكل الشخصية.

وفي الاتجاه المعاكس نجد من المبحوثين من أفاد بوجود علاقات سيئة مع جيرانهم، وهي نسبة قليلة مقارنة مع النسب الأخرى، قدرت نسبتهم ب: (10%)، وهذه الفئة في الغالب نجدها أكثر انعزالية، وترى أن الوحدة والانعزال هو أحسن وسيلة للتعايش في هذا المكان، وقد تكون هذه الفئة في الغالب هي الفئة التي انتقلت مؤخرا إلى الحي، أوقد تكون هي الفئة التي جائت من أماكن مختلفة خارجة عن مدينة باتنة.




## المحور الرابع: بيانات خاصة بالمستوى الثقافي وأثره على علاقات الجيرة

**الجدول رقم (25 ) يبين توزيع أفراد العينة حسب اهتماماتهم بالقراءة ومتابعة البرامج الثقافية:**

| الإجابة / الاحتمالات | نعم | | لا | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | التكرار | النسبة % | التكرار | النسبة% | التكرار | النسبة % |
| قراءة الكتب | 27 | 45 | 33 | 55 | 60 | 100 |
| قراءة الجرائد اليومية | 48 | 80 | 12 | 20 | 60 | 100 |
| متابعة البرامج الثقافية التي تبثها القنوات الفضائية | 47 | 78.3 | 13 | 21.7 | 60 | 100 |

ومن خلال الجدول أعلاه يتبين أن أغلب المبحوثين مهتمين بقراءة الجرائد اليومية بنسبة (80%) ثم تليها نسبة المهتمين بمتابعة البرامج الثقافية بنسبة (78,3%)، أما المهتمين بقراءة الكتب تأتي في المرتبة الأخيرة بنسبة (45%). وتدل هذه الإحصائيات على وجود مستوى ثقافي لا بأس به بين المبحوثين.

**الجدول رقم (26) يبين توزيع أفراد العينة حسب انخراطهم إلى جمعيات أو لا ونوع هذه الجمعيات:**

| أنواع الجمعيات / الإجابة | التكرار | النسبة % | أنواع الجمعيات | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | ثقافية | | رياضية | | خيرية | | فلاحية | |
| | | | ت | ن% | ت | ن% | ت | ن% | ت | ن% |
| نعم | 17 | 28,3 | 5 | 31,3 | 7 | 43,8 | 3 | 78,8 | 1 | 6,3 |
| لا | 43 | 71,7 | – | – | – | – | – | – | – | – |
| المجموع | 60 | 100 | 5 | 31,3 | 7 | 43,8 | 3 | 78,8 | 1 | 6,3 |

إن التطرق إلى توزيع أفراد عينة البحث حسب انخراطهم في جمعيات أو لا، يسمح لنا بقياس الوعي الثقافي لمجتمع البحث، ويتبين من خلال الجدول رقم (26) أن أغلب المبحوثين أفادوا بعدم انخراطهم في الجمعيات بنسبة (60%)، لعدة اعتبارات منها أن هذه الجمعيات الثقافية في نظر بعض المبحوثين هدر للوقت دون جدوى، وبعض المبحوثين يرون أنها مهمة لكن ليس لهم الوقت الكافي للمشاركة والانخراط فيها، وبعضهم يرجع الأسباب في عدم مشاركتهم وانخراطهم في الجمعيات إلى عدم وجودها في الحي، أما باقي النسبة (28,3%) فهي من نصيب من أجابوا بانخراطهم في بعض الجمعيات وتتوزع نسبهم حسب نوع الجمعية على النحو التالي: جمعية خيرية بنسبة (78,8%) من أجمالي عدد المبحوثين المنخرطين في جمعيات، جمعية رياضية بنسبة (43,8%)، جمعية ثقافية بنسبة

( 31,3%)، جمعية فلاحية بنسبة (6,3%).

تدل هذه الإحصائيات على الحضور المحتشم للأنشطة والممارسات الثقافية بين المبحوثين.

**الجدول رقم (27 ) يبين توزيع العينة حسب ما إذا كانوا يتحاورون مع جيرانهم أم لا:**

| الاحتمالات | التكرار | النسبة % |
|---|---|---|
| نعم | 43 | 71,7 |
| لا | 71 | 28,3 |
| المجموع | 60 | 100,0 |

يبين الجدول رقم (27) الخاص بتوزيع العينة حسب وجود أو عدم وجود حوارات بين الجيران، أن أغلب المبحوثين أكدوا على وجودها، وقدرت نسبتهم ب: (71,5%)، أما باقي النسبة (28,5%) فهي من

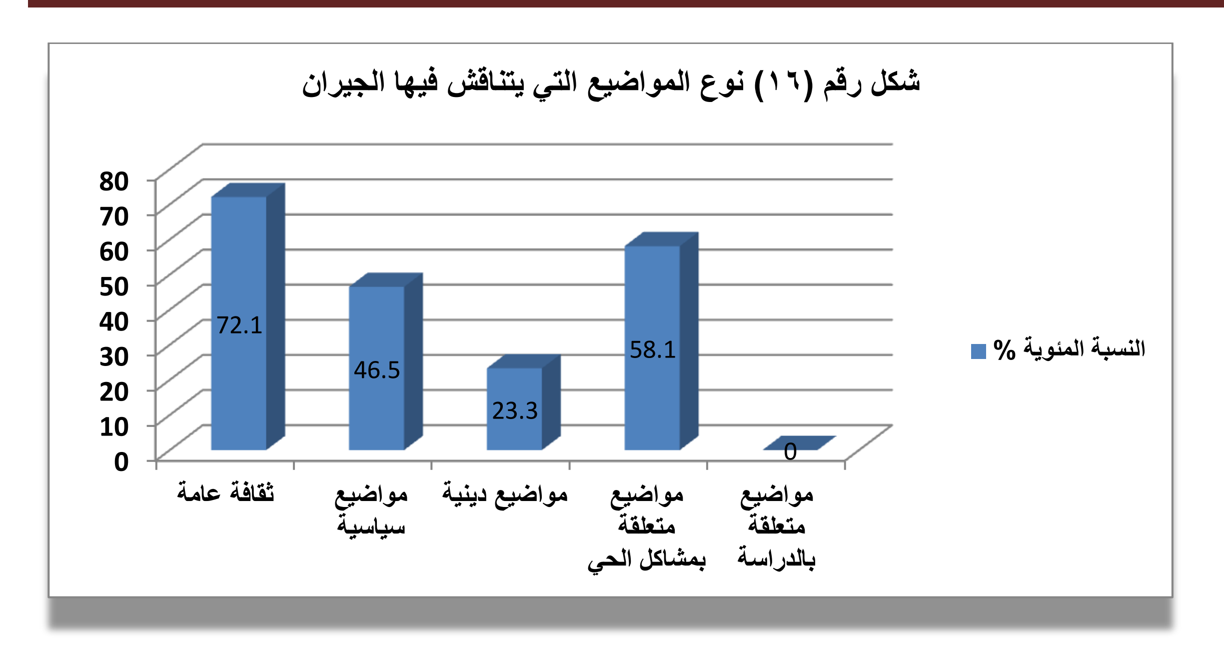
نصيب الفئة البحثية التي نفت وجود حوارات بين الجيران، لمجموع من الأسباب- حسب ما أفادت به هذه الفئة البحثية – تعود في الأساس إلى الاختلافات الثقافية بين الجيران، هذه الاختلافات الثقافية التي تتحدد في اختلاف الأصول والعرق بين الجيران، أما نوع وطبيعة الحوارات التي تجرى في العادة بين الجيران يمكن توضيحها في الجدول التالي:

**الجدول رقم (28) يبين توزيع عينة البحث حسب أهم المواضيع التي يتناقشون فيها مع جيرانهم:**

| أهم المواضيع | نعم | | لا | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | التكرار | النسبة % | التكرار | النسبة% | التكرار | النسبة% |
| ثقافة عامة | 31 | 72,1 | 12 | 27,9 | 43 | 100 |
| أمور سياسية | 20 | 46,5 | 23 | 53,5 | 43 | 100 |
| مواضيع دينية | 10 | 23,3 | 33 | 76,7 | 43 | 100 |
| أمور خاصة بالدراسة | 0 | 0 | 43 | 100 | 43 | 100 |
| الحديث عن مشاكل الحي | 25 | 58,1 | 18 | 41,9 | 43 | 100 |

يتبين من خلال الجدول رقم (28) الخاص بنوع وطبيعة المواضيع التي يتناقش فيها الجيران عادة، أن أغلبها مواضيع ذات ثقافة عامة، وهذا ما أكد عليه أغلب المبحوثين بنسبة (72,1%)، ثم يأتي نصيب المواضع المتعلقة بمشاكل الحي بنسبة (58,1%)، وتليها المواضع السياسية بنسبة (46,5%)، والمواضيع الدينية بنسبة (23,3%)، أما المواضيع المتعلقة بالدراسة فهي منعدمة تماما (0%).

وتدل هذه الإحصائيات على وجود حوارات ثقافية بين الجيران تظهر بقوة في المواضيع الثقافية العامة ونوعا ما في السياسة والدين، كما تبين مدى اهتمام المبحوثين بمشكلات الحي هذا من جهة، ومن جهة أخرى تأكد هذه الإحصائيات على الغياب التام للمواضيع المتعلقة بالمستويات التعليمية.




**الجدول رقم (29) يبين توزيع أفراد العينة حسب النشاطات التي تربطهم بجيرانهم:**

| النشاطات / الإجابة | التكرار | النسبة % | نشاطات رياضية | | نشاطات علمية | | نشاطات فنية | | نشاطات سياسية | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | ت | ن% | ت | ن% | ت | ن% | ت | ن% |
| نعم | 9 | 15 | 6 | 66,7 | 3 | 33,3 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| لا | 51 | 85 | - | - | - | - | - | - | - | - |
| المجموع | 60 | 100 | 6 | 66,7 | 3 | 33,3 | 0 | 0 | 0 | 0 |

يبين الجدول رقم (29) أن أغلب المبحوثين أفادوا بعدم وجود أي نشاط يربطهم بجيرانهم، وقدرت نسبتهم ب: (85%) وهي نسبة عالية مقارنة مع النسبة المتبقية (15%) التي هي من نصيب الفئة البحثية التي أفادت بوجود نشاطات تربطهم بجيرانها، أما نوعية النشاطات التي تمارسها هذه الفئة، فهي تتوزع بين النشاطات الرياضية بنسبة (66,7%)، والنشاطات العلمية بنسبة (33,3%)، وهذه النسب في الواقع توحي على التواجد الضعيف للنشاطات الثقافية داخل مجتمع البحث، والتي من شأنها فتح المجال للتعارف وإنشاء علاقات بين الجيران.

## المحور الخامس: بيانات خاصة بأثر التجهيزات الجماعية على علاقات الجيرة

**جدول رقم (30) يبين توزيع عينة البحث حسب توفر المرافق العامة أو عدم توفرها في المنطقة:**

| الاحتمال+العدد / المرافق | نعم | | لا | | العدد | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ت | ن% | ت | ن% | المتوسط الحسابي | ت | ن% |
| مسجد | 59 | 96.7 | 1 | 3.3 | 1 | 60 | 100 |
| عيادة | 0 | 0 | 60 | 100 | 0 | 60 | 100 |
| مستوصف | 0 | 0 | 60 | 100 | 0 | 60 | 100 |
| مقهى | 60 | 100 | 0 | 0 | 6 | 60 | 100 |
| مدرسة ابتدائية | 59 | 98.3 | 1 | 1.7 | 2 | 60 | 100 |
| متوسطة | 59 | 98.3 | 1 | 1.7 | 1 | 60 | 100 |
| ثانوية | 58 | 96.7 | 2 | 3.3 | 1 | 60 | 100 |
| مساحات لعب للأطفال | 35 | 58.33 | 25 | 41.66 | 1 | 60 | 100 |
| مساحات رياضية | 55 | 91.7 | 5 | 8.3 | 0 | 60 | 100 |
| دار الشباب | 9 | 15 | 51 | 85 | 0 | 60 | 100 |
| سوق | 0 | 0 | 60 | 100 | 0 | 60 | 100 |

يمثل الجدول رقم (30) توزيع عينة البحث حسب المرافق والتجهيزات العمومية المتوفرة في المنطقة الحضرية الجديدة "حملة"، ففي ما يخص المساجد فقد أكد أغلب المبحوثين بنسبة (96,7%) على وجود مسجد واحد فقط داخل المنطقة، أما الخدمات الصحية المتمثلة في العيادات والمستوصفات، فقد أفاد كل المبحوثين دون أي استثناء على عدم تواجدها بنسبة (100%).

أما المقاهي فهي متوفرة في المنطقة وتتواجد أسفل العمارات المقابلة للممرات الرئيسية، وعددها حسب ما أدلى به المبحوثين (6مقاهي) كمتوسط حسابي، وفي ما يخص قطاع التعليم سجلت الإحصائيات على تواجد مدرستين ابتدائيتين ومتوسطة واحدة وهذا ما أكد عليه أغلب المبحوثين بنسبة (98,3%)، كما قد أكد أغلب المبحوثين بنسبة: (96,7%) على وجود ثانوية واحدة في المنطقة.

وفي ما يخص الفضاءات الترفيهية المتمثلة في مساحات لعب الأطفال والمساحات الرياضية ودار الشباب فهي تقريبا منعدمة، بحيث سجلت الإحصائيات بالنسبة للمساحات الخاصة بالأطفال على تواجد

مساحة واحدة فقط كمتوسط حسابي، والتي لا يتعدى عددها في الغالب (3 ساحات)، أما المساحات الرياضية ودار الشباب فقد أكد أغلب المبحوثين على عدم تواجدها بنسبة (91,7%) بالنسبة للمساحات الرياضية، ونسبة (81%) بالنسبة لدار الشباب .

أما الأسواق فهي غير موجودة تماما في المنطقة حسب ما أدلى به كل المبحوثين دون أي استثناء بنسبة (100%).وكل هذه الإحصائيات تدل دلالة قاطعة على النقص الكبير للتجهيزات الجماعية المكملة للسكن العمودي داخل المنطقة الحضرية الجديدة "حملة"، خاصة منها القطاعات الصحية والترفيهية، وهذا مالا يتوافق بكل تأكيد مع عدد الأحياء السكنية في المنطقة والتي تقارب 20 حيا سكنيا.

**جدول رقم (31) يبين توزيع أفراد العينة حسب الأماكن التي يقضون فيها أوقات فراغهم:**

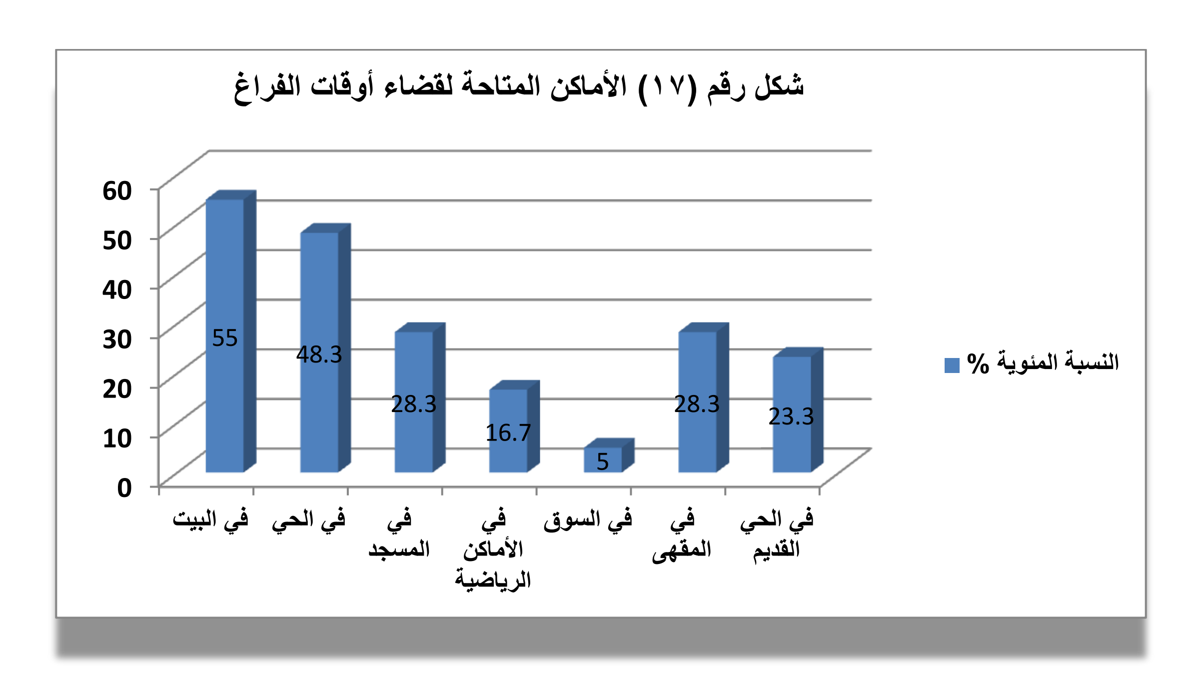
| الاحتمال / الأماكن | نعم | | لا | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | التكرار | النسبة% | التكرار | النسبة% | التكرار | النسبة% |
| في الحي | 29 | 48.3 | 31 | 51,7 | 60 | 100 |
| في المقهى | 17 | 28.3 | 43 | 71.7 | 60 | 100 |
| في المسجد | 17 | 28.3 | 43 | 71.7 | 60 | 100 |
| في الأماكن الرياضية | 10 | 16.7 | 50 | 83.3 | 60 | 100 |
| في السوق | 3 | 5 | 57 | 95 | 60 | 100 |
| في البيت | 33 | 55 | 27 | 45 | 60 | 100 |
| في الحي القديم | 14 | 23.3 | 46 | 76.7 | 60 | 100 |

يبين الجدول رقم (31) توزيع أفراد عينة البحث حسب الأماكن التي يفضلون قضاء أوقات الفراغ فيها، وقد سجلت الإحصائيات أن أغلب المبحوثين يفضلون المكوث في بيوتهم، وقدرت نسبتهم ب: (55%)، وتعود الأسباب حسب ما أفاد به المبحوثين إلى غياب الأماكن الترفيهية، مما يجعل البيت هو الوجهة الأساسية المقصودة والمكان الأحسن لقضاء أوقات الفراغ، من خلال مشاهدة التلفاز وكذلك استخدام الأنترنت كوسيلة للترفيه عن النفس وكمجال لا يمكن الاستغناء عنه لقضاء أوقات الفراغ في ظل غياب التجهيزات العمومية.

والجهة الثانية المقصودة من طرف المبحوثين كمكان بديل تتمثل في الحي، وهذا ما أكدت عليه نسبة (48,3%) من المبحوثين، أما الأماكن الأخرى غير الحي والبيت المفضلة حسب اختيارات

المبحوثين فهي تتحدد نسبها على النحو التالي: المقهى والمسجد بنفس النسبة (28,8%)، الأماكن الرياضية بنسبة (16,7%)، والسوق بنسبة (5%).

وهذه الإحصائيات خير دليل على النقص الكبير في الخدمات والتجهيزات الجماعية خاصة منها الترفيهية داخل المنطقة، هذا النقص الذي أثر بشكل كبير على علاقات الجيرة من خلال خلق العزلة بين المستعملين للمجال (الساكنين)، وبالتالي التقليل من فرص الالتقاء بين الجيران.



**جدول رقم (32) يبين توزيع أفراد عينة البحث حسب ما إذا كانوا يلتقون بجيرانهم في الأماكن العامة أو لا:**

| الاحتمال | التكرار | النسبة% |
|---|---|---|
| نعم | 29 | 48,3 |
| لا | 31 | 51,7 |
| المجموع | 60 | 100,0 |

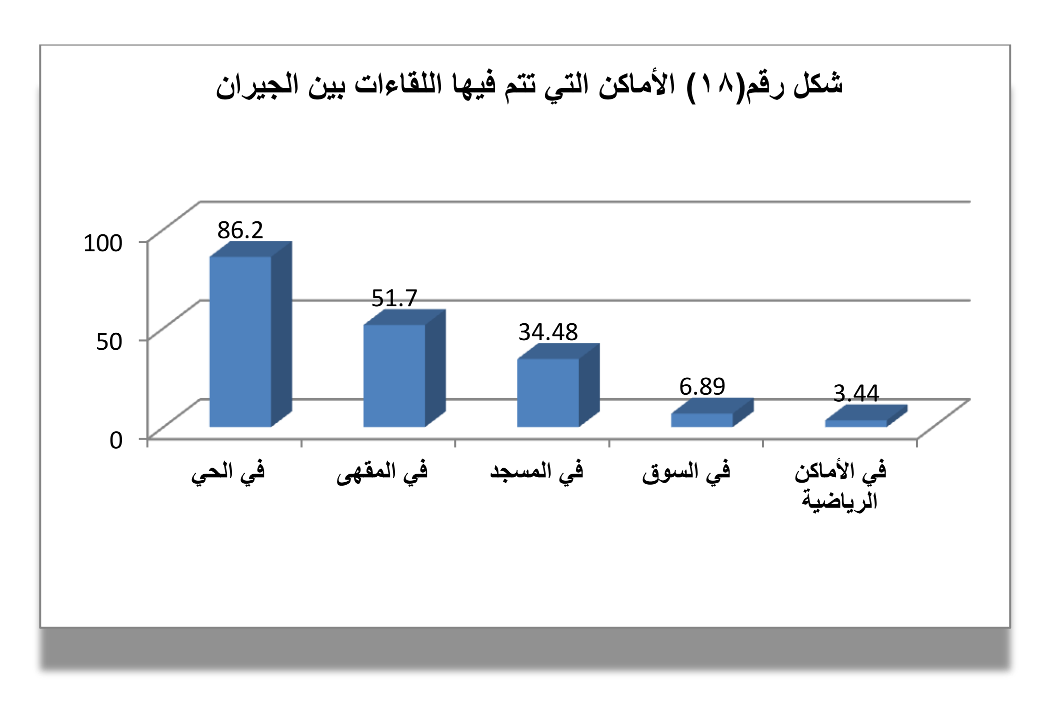
يبين الجدول رقم (32) الخاص بتوزيع العينة حسب ما إذا كان هناك لقاءات بين الجيران في الأماكن العمومية، أن أغلب المبحوثين أفادوا بعدم وجود لقاءات بين الجيران، وهذا ما يؤكد مرة أخرى على مدى التأثيرات التي تمارسها المرافق والتجهيزات العامة على علاقات الجيرة، أما باقي النسبة (48,3%) فهي من نصيب المبحوثين الذين أفادوا بوجود أماكن عامة تجمعهم بجيرانهم.

**جدول رقم(33) يبين توزيع أفراد العينة حسب الأماكن التي يتم الالتقاء فيها بجيرانهم:**

| الاحتمال | نعم | | لا | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الأماكن | التكرار | النسبة% | التكرار | النسبة% | التكرار | النسبة% |
| في المقهى | 15 | 51,7 | 14 | 48,3 | 29 | 100 |
| في المسجد | 10 | 34,48 | 19 | 65,52 | 29 | 100 |
| في الحي | 25 | 86,20 | 4 | 13,79 | 29 | 100 |
| في الأماكن الرياضية | 1 | 3,44 | 28 | 96,55 | 29 | 100 |
| في السوق | 2 | 6,89 | 27 | 93,10 | 29 | 100 |

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن أعلى نسبة (86,20%) من إجمالي المبحوثين الذين أجابوا بوجود لقاءات، أفادت بأن الحي هو المكان الذي تتم فيه اللقاءات بين الجيران، وهذا في ظل غياب المرافق الجماعية الترفيهية، ثم تليها نسبة الإجابات التي أفادت بأن المقهى هو الوجهة المقصودة بعد الحي، وقدرت ب: (51,7%)، وهذا في ظل تواجد عدد لا بأس به من المقاهي (6مقاهي كمتوسط حسابي) داخل المنطقة، ثم يليها المسجد كوجهة مقصودة بنسبة (34,48%)، ثم السوق والأماكن الرياضية كفضاءات تتواجد خارج المنطقة بنسبة (6,89%) بالنسبة للأولى، و(3,44%) بالنسبة للثانية.

ومن الملاحظ من خلال هذه الإحصائيات أن هذه الفئة البحثية تتوفر فيها نوعا ما روح المبادرة، والرغبة في المحافظة على علاقات الجيرة بالرغم من غياب الفضاءات الترفيهية التي تحويها، والتي تجد البدائل لهذه المجالات المفقودة ( الحي والمقاهي.....) من أجل إعادة إنتاج لهذه العلاقات (علاقات الجيرة) والمحافظة عليها، ومن الملاحظ كذلك من خلال هذه الشواهد الإحصائية، أن المرافق والتجهيزات الجماعية تتحكم إلى حد بعيد في التوزيع المجالي لأفراد العينة، مما يؤكد على وجود علاقة ارتباطية بينهما. ومنه بينها وبين علاقات الجيرة.

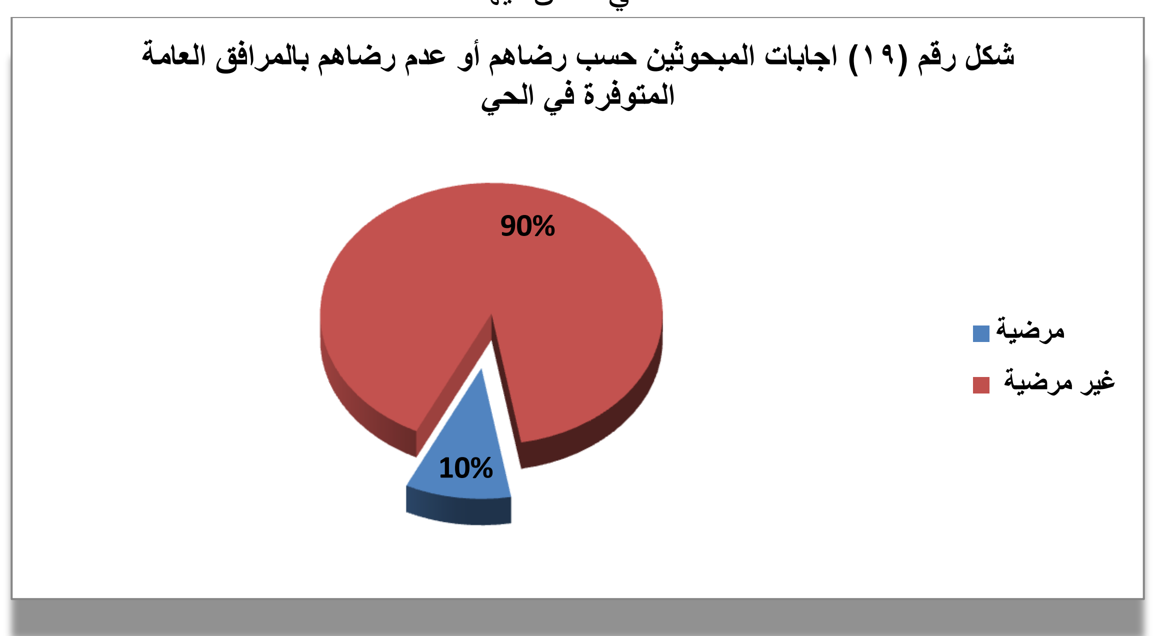



**جدول رقم (34) يبين توزيع عينة البحث حسب رضاها أو عدم رضاها بالمرافق العامة المتوفرة في المنطقة:**

| الاحتمال | التكرار | النسبة % |
|---|---|---|
| مرضية | 6 | 10,0 |
| غير مرضية | 54 | 90,0 |
| المجموع | 60 | 100,0 |

يبين الجدول رقم (34) الخاص بتوزيع عينة البحث حسب رضاها أو عدم رضاها بالمرافق الجماعية المتوفرة في المنطقة، أن أغلب المبحوثين أجابوا بعدم رضاهم بهذه المرافق بنسبة (90%)، وهذا مؤشر قوي على النقص الكبير لهذه التجهيزات داخل المنطقة هذا من جهة، ومن جهة أخرى يدل على تدنى الخدمات الموجودة على مستوى التجهيزات الجماعية المتوفرة، من حيث الجودة والفعالية. أما النسبة

المتبقية (10%) فهي تمثل الفئة البحثية التي عبرت عن رضاها بهذه المرافق، وهي حالة شاذة مقارنة بالنسبة التي عبرت عن عدم رضاها، وتعود أسباب هذا الرضا إلى عدة اعتبارات منها أن هذه الفئة صغيرة في السن نوعا ما وليست لها أي مسؤوليات، وهو الأمر الذي يجعلها غير مستوعبة لظروف وواقع المنطقة التي تسكن فيها.



## ثانيا: استخلاص النتائج:

## تحليل البيانات في ضوء الفرضيات:

### 1-تحليل النتائج في ظل الفرضيات الجزئية ومؤشراتها:

#### 1-1 الفرضية الجزئية الأولى:

**نص الفرضية:** "تتأثر علاقات الجيرة بنوعية السكن الجديد" بحيث تضمنت هذه الفرضية جملة من المؤشرات:

بالنسبة **للمؤشر الأول،** " السكن الجديد لا يسمح بممارسة مختلف الأنشطة التقليدية"، فقد أثبتت النتائج صدق هذا المؤشر حيث أن نوعية السكن ( السكن العمودي) تؤثر إلى حد بعيد على غياب وعدم حضور لمثل هذه الممارسات، وهذا ما أكدته نسبة المبحوثين (83,3%) ( أنظر الجدول (10))، مما جعل أغلب المبحوثين، يلجئون إلى بدائل أخرى وقدرت نسبتهم ب: (53,25%)(أنظر إلى الشكل رقم(09)) وبعضهم انسحب بصفة نهائية عن هذه الممارسات بنسبة (30%)، هذه الأنشطة التي لا تجد فضاءات تحويها داخل أنماط السكن العمودي، مما يدل على نمطية هذه النماذج السكنية التي أنجزت وفقا لأنظمة إنشائية وهياكل قاسية تسمح بسرعة الانجاز، من خلال إهمالها لمختلف العناصر الثقافية (مثل الحوش) باعتبارها فضاءات تفتح المجال أمام المشاركة وتعزيز العلاقة بين الجيران. وهو الشيء الذي أدى إلى إجراء بعض التغييرات الصريحة من طرف بعض المبحوثين، لما يوافق متطلبات وحاجات الأسرة البيولوجية والثقافية، وهذا ما أكدت عليه نسبة (42%) من إجمالي الفئة البحثية التي أفادت بوجود تغييرات، (أنظر الجدول رقم (12) والشكل رقم (10)).

**والمؤشر الثاني:** "تراجع العلاقات التقليدية للجيرة"، أثبتت النتائج المتوصل إليها إلى صدق هذا المؤشر، بحيث تأكد أن العلاقات السائدة في المنطقة هي علاقات صداقة يحكمها منطق القرب المكاني والتشارك في المجال السكني، وهذا ما أكدت عليه نسبة(81,7%) (أنظر الجدول رقم (16)والشكل رقم (12)) في مقابل غياب لمختلف الممارسات التقليدية المعززة لعلاقات الجيرة مثل الزيارات وهذا ما أكدت عليه نسبة(68,3%) بين من أجابوا بوجودها عند الضرورة فقط وبين من أجاب بعدم وجودها (أنظر الجدول رقم(17) والشكل رقم (13))، وتراجع في نسب تبادل المأكولات وهذا ما تؤكده نسبة (68,4%) بين من أفادوا بندرتها وعدم وجودها، (أنظر الجدول رقم (18))، وتراجع في نسب المشاركات والتعاونات بين الجيران في حل مشاكلهم الشخصية تأكده نسبة (78,3%) بين من أجابوا ب: عدم وجودها وندرتها

وحينيتها ((أنظر الجدول رقم (19))، وكذا تراجع أدوار المرأة في تعزيز علاقات الجيرة من خلال مختلف الأنشطة التي تمارسها داخل الإطار المنزلي وهذا ما تؤكده نسبة (61,7%) (أنظر الجدول رقم 23 والشكل رقم (14)) . وكل هذه النتائج تدل على حلول العلاقات الثانوية كبديل للعلاقات الأولية، وهذا ما يفرضه منطق السكنات العمودية.

والمؤشر الثالث: "الاختلاف الثقافي بين الجيران"، بحيث أثبتت النتائج صدق هذا المؤشر، وتوصلنا إلى أن المنطقة الحضرية الجديدة( حملة (1)) هي خزان لمختلف الثقافات، بحيث قد جاء سكانها من مناطق مختلفة ومتباينة وهذا ما يؤكد عليه الجدول رقم(04) والشكل رقم (5)، مما يجعلها مكان تتعدد فيه اللهجات والعادات، هذا الاختلاف الثقافي الذي لا يمكن بأي حال أن تستوعبه النماذج السكنية العمودية، مما يجعل علاقات الجيرة تأخذ منعرجات أخرى قد تكون على شكل صراعات أو عزلة وعدم المشاركة.

المؤشر الرابع: "ظهور الأسرة النووية" لقد أثبتت النتائج المتوصل إليها على صدق هذا المؤشر، بحيث أن أغلب سكان المنطقة، يتكونون من أسر نووية وهذا ما تؤكد عليه نسبة (68,3%) (أنظر الجدول رقم(7) والشكل رقم (07))، ذات حجم صغير لا يتعدى في الغالب (4أفراد في كل أسرة) كمتوسط حسابي (أنظر الجدول رقم (13))، وتحديد حجم الأسرة ونمطها بهذا الشكل له ما يبرره، في ظل نوعية السكن العمودي ونمطية أحجام غرفه التي تتحكم إلى حد بعيد في حجم الأسرة وتحديد نمطها، وهذا ما يبينه بشكل جلي الجدول رقم (13). في مقابل تراجع علاقات القرابة بين الجيران.

نتيجة الفرضية الجزئية الأولى: من خلال هذه المؤشرات يتحدد صدق الفرضية الجزئية الأولى القائلة بوجود تأثير لنوعية السكن على علاقات الجيرة .

### 1-2 الفرضية الجزئية الثانية:

**نص الفرضية:** " تتأثر علاقات الجيرة بالمستوى الثقافي للسكان " وقد تضمنت الفرضية مجموعة من المؤشرات:

**المؤشر الأول:** " أغلب سكان المنطقة تلقو تعليما نظاميا"، لقد أثبتت النتائج المتوصل إليها على صدق هذا المؤشر، بحيث أن أغلب سكان المنطقة هم من فئة متعلمة ذوي المستوى الثانوي وهذا ما تؤكده نسبة (40%) (أنظر الجدول رقم (03))، والتعليم في نظرهم أمر ضروري، لكن في ما يخص عمليات التأثير التي يمارسها هذا المستوى على باقي المتغيرات خاصة متغير المهنة، نجد أنه لا يؤثر بشكل صريح، بحيث أن أغلب المبحوثين يمارسون أعمالا تتعلق بالمهن الحرة والتجارة إلى جانب

البطالين وهذا ما تؤكده نسبة(65%)(أنظر الجدول رقم (02) والشكل رقم (03)) مما يجعل التعليم يتحدد فقط بما تقتضيه حتمية التعليم التي تفرضها الحكومة الجزائرية، أما الاستفادة من التعليم وتوظيفه في الحياة المهنية هو الأمر الذي لم يتحدد في إجابات المبحوثين .

**المؤشر الثاني:** "الممارسات لمختلف النشاطات الثقافية"، أثبتت نتائج البحث على عدم صدق هذا المؤشر، بحيث تأكد أن هناك حضور محتشم لمختلف الممارسات الثقافية داخل المنطقة، ويتأكد ذلك من خلال النسبة(71,7%) (أنظر الجدول رقم (26))، وهذا الحضور المحتشم يجد تبريره في ظل غياب مختلف الفضاءات والتجهيزات الجماعية خاصة منها الثقافية (أنظر الجدول رقم (30)) التي من شأنها احتواء مختلف الأنشطة والممارسات، والتي في غيابها تحدث قطيعة بين السكان وبين هذه الأنشطة الثقافية.

**المؤشر الثالث:** "حوارات ثقافية بين الجيران"، أكدت نتائج البحث على صدق هذا المؤشر، بحيث تأكد أن هناك حوارات ثقافية تجرى عادة بين الجيران، تظهر بشكل جلي في المواضيع المتعلقة بالثقافة العامة والمواضيع السياسية وكذلك الدينية، وهذا ما يتأكد من خلال النسبة: (71,5%) (أنظر الجدول رقم(27)). مما يدل على أن الجيران وصلوا إلى مرحلة لا بأس بها من الوعي الثقافي، ويتأكد ذلك من خلال اهتمامات المبحوثين بالقراءة لمختلف الجرائد اليومية بنسبة: (80%) ومتابعتهم لأهم البرامج الثقافية التي تبث على القنوات الفضائية بنسبة(78,3%)، وقراءة الكتاب بنسبة (45%) (أنظر الجدول رقم (25))، لكن من الملاحظ أن المواضيع المتعلقة بالتعليم هي منعدمة تماما في الحوارات بين الجيران، مما يدل أن الجهاز التعليمي لا يمارس أي تأثير على علاقات الجيرة من حيث عمليات الانتقاء والتوجيه(أنظر إلى الشكل رقم (15))، ويبقى مجرد مسألة تفرضها الجبرية التعليمية، التي لا تتعدى حدود التكوين الشخصي.

**المؤشر الرابع:** "نشاطات ثقافية مشتركة بين الجيران" أثبتت النتائج المتوصل إليها على عدم صدق هذا المؤشر، بحيث أن أغلب السكان ليست لهم نشاطات ثقافية تجمعهم بجيرانهم، وهذا ما تؤكده نسبة(85%) من المبحوثين(أنظر الجدول رقم (29))، وهو الأمر الذي يبقى مرهون ومتعلق بمدى توفر المرافق الثقافية العامة في المنطقة حسب ما أفاد به المبحوثين.

**نتيجة الفرضية الجزئية الثانية:** من خلال هذه المؤشرات، يمكننا الخروج بنتيجة عامة لهذا الفرض: "تتأثر علاقات الجيرة بالمستوى الثقافي للسكان"، بحيث أثبتت النتائج أن السكان هم من فئة متعلمة،

خاضت تعليما نظاميا، ولها وعي ثقافي لا بأس به، أما عمليات التأثير التي يمارسها المستوى الثقافي على الجيرة من خلال عمليات الانتقاء والتوجيه وفقا لهذا المستوى، يمكننا أن نوضحها من خلال جانبين أساسيين: الجانب التعليمي والجوانب الثقافية المتعلقة بالأنشطة والممارسات الثقافية، ففيما يخص الجانب التعليمي يبدوا جليا أنه لا يمارس أي تأثير على علاقات الجيرة، وهذا ما يمكننا أن نلمسه من خلال المؤشرات المهنية التي توحي بوجود قطيعة بينها وبين المستوى التعليمي، وكذلك الحوارات التي تجرى في العادة بين الجيران والتي تخلو من المواضيع المتعلقة بالجوانب التعليمية، مما يجعل التعليم مسألة تتوقف عند حدود الشرعيات ( الحصول على الشهادة)، أما الجوانب الثقافية المتعلقة بالأنشطة الثقافية وعلاقتها بالجيرة، تبقى مسألة مرهونة بمدى توفر المرافق الثقافية والترفيهية التي تحويها، ومدى فعاليتها ونجاعتها. وعليه يمكننا الحكم على عدم تحقق الفرض الثاني القائل: "تتأثر علاقات الجيرة بالمستوى الثقافي للسكان"

### 1-3 الفرضية الجزئية الثالثة:

**نص الفرضية:** "تتأثر علاقات الجيرة داخل المناطق الحضرية الجديدة بالتجهيزات الجماعية المكملة للسكن" وقد تضمنت الفرضية على مجموعة من المؤشرات:

**المؤشر الأول:** "نقص على مستوى التجهيزات الجماعية"، قد أثبت النتائج صدق هذا المؤشر بحيث أكدت أن هناك نقص على مستوى هذه التجهيزات خاصة منها المرافق الصحية والثقافية والترفيهية داخل المنطقة (حملة01)، وهذا ما يؤكده الجدول رقم (30) بشكل واضح.

**المؤشر الثاني:** "غياب اللقاءات بين الجيران في الأماكن العامة "، أثبتت النتائج صدق هذا المؤشر وهذا ما تأكد من خلال النسبة (51,7%)(أنظر الجدول رقم (32)) التي أدلت بعدم وجود لقاءات في الأماكن العامة، مما يجعل البيت هو الوجهة الأساسية للسكان وهذا ما تؤكده نسبة ( 55 %) من أجمالي عدد المبحوثين، وهذه النتائج تؤكد بشكل واضح مدى تأثير التجهيزات الجماعية على الجيرة، والتحكم في التوزيع المجالي للسكان، ففي ما يخص الفئة البحثية التي أفادت بوجود لقاءات بين الجيران، نجد أنها تتوزع وفقا للمرافق الأكثر وفرة في المنطقة (المقهى بنسبة (51,7%)) (أنظر الجدول رقم (33) والشكل رقم (18)) من إجمالي نسبة المبحوثين الذين أفادوا بوجود لقاءات بين الجيران.

**المؤشر الثالث:** "عدم الرضا بالمرافق العامة المتوفرة" من خلال النتائج المتوصل إليها، يتضح صدق هذا المؤشر، وهذا ما أكدت عليه نسبة (90%) (أنظر إلى الجدول رقم (34) والشكل رقم (19)) من إجمالي المبحوثين، ومؤشرات الرضا تعد من المؤشرات القوية التي يمكن من خلالها تقييم مدى فعالية

ونجاعة التجهيزات الجماعية، وقد تبين بشكل واضح وجلي أن هناك نقص كبير على مستوى هذه التجهيزات مقارنة مع عدد السكان المنطقة (حملة(01)) والذي يتعدى (3000ساكن)، وهو العدد الذي لا يمكن أن تستوعبه المرافق المتاحة في المنطقة.

**نتيجة الفرضية الجزئية الثالثة:** يتضح من خلال هذه المؤشرات صدق الفرضية القائلة "تتأثر علاقات الجيرة داخل المناطق الحضرية الجديدة بالتجهيزات الجماعية"

## 2- تحليل النتائج في ظل الفرضية العامة:

**نص الفرضية العامة: "علاقات الجيرة في المناطق الحضرية الجديدة هي علاقات سطحية"**

من خلال النتائج الجزئية المتوصل إليها، يمكن القول أن الدراسة الراهنة توصلت إلى نتيجة أساسية مفادها: أن علاقات الجيرة داخل المناطق الحضرية الجديدة، هي علاقات سطحية، ويعود السبب في ذلك إلى جملة من الاعتبارات، على رأسها نوعية السكن الجديد، التي كان لها الأثر الكبير على سطحية هذه العلاقات، وهذا ما أكد عليه "**لويس ويرث**"، على اعتبار أن التعدد والتنوع في الأنماط العمرانية داخل المدن له علاقة وارتباط وثيق بالتنوع الثقافي للسكان، لما لها من تأثيرات على اللغة والعرق، ومنه على علاقات الجيرة، وهو الأمر الذي جعل "**ويرث**" يؤكد على أن علاقات الجيرة في المناطق الحضرية تتحدد بميكانيزمات المكان، عكس الأرياف التي تلعب فيها الميكانيزمات الطبيعية (علاقات القرابة ) دور مهم في تحديد معالم وسياقات علاقات الجيرة. وهذا ما أثبتته الدراسة بشكل واضح، بحيث تبين أن القرب الفيزيقي والتشارك في المجال السكني، هي التي تحدد سياقات ومعالم علاقات الجيرة داخل الأنماط السكنية العمودية.

وما يؤكد على سطحية علاقات الجيرة أكثر فأكثر في الدراسة الراهنة، هي مؤشرات غياب التجهيزات الجماعية، التي من شأنها إنتاج التفاعلات الاجتماعية من خلال جعل الأفراد والجماعات على اتصال مستمر بالمصالح المشتركة المتعلقة بالمجتمع المحلي، وهو الأمر الذي أكد عليه **(شامبردولو)** خلال دراسته التي أجراها على أحد المدن الفرنسية، على أهمية التجهيزات الجماعية داخل الأحياء السكنية في الأدوار التي تمارسها لتعزيز روابط الجيرة.

## ثالثا: بعض الاقتراحات والتوصيات:

من خلال الدراسة التي أجريناها، يمكن وضع مجموعة من التوصيات والاقتراحات في نقاط أساسية على النحو التالي:

- إدراك مفهوم العلاقة بين العمارة والمجتمع في عمليات التخطيط العمراني والمعماري، والاهتمام بمتطلبات الأسرة وحاجاتها خاصة منها الاجتماعية.

- تطويع مفهوم السكن العمودي وفقا لمقاييسنا ومجتمعنا وثقافتنا، وهذا من خلال الزيادة في المساحة السكنية، إلى جانب الاهتمام ببعض العناصر المعمارية التراثية، كوسط الدار على سبيل المثال وليس الحصر .

- التوافق بين الدراسات السوسيولوجية والدراسات المعمارية في عمليات التخطيط الحضري، من أجل تلائم العناصر المعمارية مع الخصائص الثقافية والاجتماعية .

- احترام مقاييس البناء والنوعية في التصميم والإنشاء .

- توفير التجهيزات الجماعية داخل المناطق الحضرية الجديدة كوسيلة لإعادة الإنتاج لمختلف التفاعلات الاجتماعية داخل المجتمع المحلي، والسيطرة على الأوضاع والتحكم في التوزيع المجالي للسكان.

- الأخذ بعين الاعتبار بمبدأ الجيرة في التصميمات السكنية، من خلال خلق فضاءات داخل الوحدات السكنية المحلية، تسمح وتتيح من فرص الالتقاء بين الجيران .

# خاتـمة

## خاتمة:

مما لاشك فيه أن العلاقة بين الأنماط العمرانية الحديثة (السكن العمودي) وعلاقة الجيرة، تشكل رهانا وتحديا كبيرا، لما لهذه العلاقة من تأثيرات على بنية وتركيبة المجتمع ككل، على اعتبار أن الجيرة تعد خلية أساسية في النسيج الاجتماعي، وأي تأثير على مستوى بنيتها وتركيبتها يؤثر بكل تأكيد على البناء الاجتماعي ككل، كما أن موضوع الجيرة داخل المناطق الحضرية، يعد حديث الساعة بين الدارسين والباحثين على اختلاف تخصصاتهم، على اعتبار أن فهم علاقات الجيرة يقودنا إلى فهم الحياة الحضرية وفهم أساليبها المعقدة .

وقد بينت هذه الدراسة بما لا يدع مجال للشك، أن هناك تأثيرات يمارسها السكن العمودي على علاقات الجيرة، هذه التأثيرات التي تأكد في الواقع على حقيقة مفادها: أن المنظومة العمرانية التي لا تنطلق من خصوصية المجتمع، لا يمكنها بأي حال أن تستوعبه، كما تعكس مدى حلول النظرة الاقتصادية للمجال من حيث الإنشاء والتصميم، وهو ما يجعل علاقات الجيرة تحتل مراكز ثانوية في ذهنية المعماري والمصمم للبناء.

كما أن الدراسة الراهنة في ضوء الثنائية القائمة بين الهياكل العمرانية وعلاقات الجيرة، برهنت أن علاقات الجيرة هي علاقات سطحية، تتحدد بأبعاد المكان، تفتقر إلى العلاقات الأولية، مما يعكس حقيقة أخرى مفادها: أن المناطق الحضرية الجديدة تشجع على وجود علاقات سطحية بين مستخدمي المجال (السكان)، خاصة في حال غياب التجهيزات الجماعية، هذه التجهيزات التي تأكد مفعولها بصورة واضحة في هذه الدراسة اتجاه علاقات الجيرة، بحيث تأكد أن غيابها يؤدي إلى تفكك في علاقات الجيرة، لما تمارسه هذه التجهيزات (كما وضحنا ذلك سابقا) من إعادة إنتاج لمختلف التفاعلات الاجتماعية داخل المجتمع المحلي، وفتح المجال أمام المشاركات الاجتماعية.

# قائمة المراجع

# قائمة المراجع:

## 1- الكتب والمؤلفات:

**1.** إبراهيم عبد الباقي، التراث الحضري في المدينة العربية المعاصرة، 1968.

**2.** ابن منظور، لسان العرب، المجلد: الرابع، دار صادر، بيروت، لبنان

**3.** الإمام الذهبي، شرح كتاب حقوق الجار، تحقيق: الشيخ علي أحمد عبد الغال الطهطاوي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 2005.

**4.** أنجرس موريس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، الطبعة الثانية، دار القصبة للنشر، الجزائر.

**5.** بورون وبوروكو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة: سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986.

**6.** تيماشيف نيقولا، نظرية علم الاجتماع، ترجمة: محمود عودة وآخرون، الطبعة السادسة، دار المعارف، القاهرة، 1980.

**7.** جمال الدين القاسمي محمد، محاسن التأويل، إخراج وتصحيح: محمد فؤاد عبد الباقي، 1957.

**8.** الجوهري محمد، علم الاجتماع الريفي والحضري، دار المعرفة الجامعية، 1997.

**9.** حسن الغامري محمد، دليل البحث الأنثربولوجي في المجتمع البدوي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1989.

**10.** خطيب محمد، الإثنولوجيا، دار علاء الدين، دمشق، سوريا، 2000.

**11.** خلف عبد الجواد مصطفى، نظرية علم الاجتماع المعاصر، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009 .

**12.** رأس المال عبد العزيز، كيف يتحرك المجتمع، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1993.

**13.** سبعون سعيد وجرادي حفصة، الدليل المنهجي في إعداد المذكرات والرسائل الجامعية في علم الاجتماع، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012.

**14.** السلطاني خالد، حديث في العمارة، دار الحرية للطباعة، بغداد، العراق، 1958.

**15.** السويدي محمد، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، بنعكنون، الجزائر.

**16.** السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري بين النظرية والتطبيق، الجزأ: الثاني، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1998.

**17.** شوقي عبد المنعم، مجتمع المدينة، الطبعة: السابعة، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1981.

**18.** صحيح مسلم، شرح: النووي، الجزء: الثاني، المطبعة المصرية بالأزهر، القاهرة، 1929.

**19.** عابد الجابري محمد، فكر ابن خلدون العصبية والدولة، الطبعة: الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1994.

**20.** عاطف غيث محمد علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1993 .

**21.** عبد الرزاق منصور حسن، الحضارة الحديثة والعلاقات الإنسانية في مجتمع الريف، الطبعة الثانية، دار فضاءات للنشر والتوزيع والطباعة.

**22.** عبد المعطي عبد الباسط، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والآداب، الكويت 1981.

**23.** علي عبد الحميد علي حسين، حقوق الجار في صحيح السنة والآثار، الطبعة: الثانية، دار ابن حزم للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1994 .

**24.** غيدنز أنتوني، علم الاجتماع، ترجمة: فايز الصياع، الطبعة: الرابعة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

**25.** فتحي حسن، العمارة والبيئة، كورنيش النيل، القاهرة.

**26.** لويد، إفريقيا في عصر التحول الاجتماعي، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والآداب، الكويت، 1980.

**27.** محمد الفرحان قاسم وآخرون، المجتمع الريفي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، بغداد، 1979.

**28.** مختلف جوانب الثقافة الإسلامية، إشراف: عبد الوهاب بوحديبة ومحمد معروف الدواليبي، المجلد الثاني: ( الفرد والمجتمع في الإسلام)، مطبوعات اليونيسكو

**29.** معمر داود، مدخل إلى علم الاجتماع، منشورات دار الطليعة، الجزائر، 2010.

**30.** مغربي عبد الغني، الفكر الاجتماعي عند ابن خلدون، ترجمة: محمد الشريف بن دالي حسين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988.

**31.** وزيري يحيى، العمارة الإسلامية والبيئة، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والآداب، الكويت، 2004.

## 2- المقالات والمجلات:

**1.** بن سعدي اسماعيل ولغريبي نسيمة، (تجربة توطين البدو الرحل بالمدينة الجزائرية). الباحث الاجتماعي، عدد: 10سبتمبر2010، جامعة منتوري، قسنطينة، ص.367

**2.** بيبيمون كلثوم، أي حضور لفضاء لعب الأطفال في المدن الجزائرية في ضوء تحديات الثقافة الحضرية، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، العدد: 10-مارس 2015، ص.109

**3.** دليمي عبد الحميد، (المدينة الجزائرية بين استحالة الهروب وصعوبة الصراع). مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد: (12)، نوفمبر2007.

**4.** دوار جميلة، (المدن الجديدة في التشريع الجزائري)، التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، عدد(38)، جوان2014.

**5.** ديب بلقاسم، (البيئة العمرانية الحديثة والمرض الاجتماعي في المدينة بالجزائر). مجلة جامعة دمشق-المجلد رقم: (25)- العدد الأول+الثاني، 2009

**6.** الشمول أيمن، ( المتغيرات الاجتماعية والثقافية لظاهرة الطلاق )، مجلة جامعة دمشق، المجلد: 26، العدد الثالث + الرابع، 2010.

**7.** صالح محمود عبد الرزاق، (واقع السكن العمودي في مدينة الموصل). دراسات موصلية، العدد: (38)، أكتوبر 2012.

**8.** العكلي عامر، (التصميم الحضري العمودي). مجلة جامعة بابل، العلوم الهندسية، العدد: (3)، المجلد (21)، 2013.

**9.** مطلك خالد، (مراجعة (لمئة عام من عمارة الحداثة) للدكتور خالد السلطاني).المدى، العدد: 94 32، 22/ 2015/02.

**10.** نصار إياد، (الاتجاهات الفكرية للحداثة في العمارة). الرأي 18/ 06/ 2012.

يوسف وجيه فوزي، (العمارة والمجتمع ). مجلة المهندسين، العدد: (393)، ديسمبر 1987.

### 3- القواميس والمعاجم:

**1.** بدوي أحمد زكي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة بيروت، لبنان، 1982.

**2.** مداس فاروق، قاموس مصطلحات علم الاجتماع، دار مدني، الجزائر، 2003.

### 4- الرسائل الجامعية:

**1.** بن سعيد سعاد، علاقات الجيرة في السكنات الحضرية الجديدة، رسالة ماجيستر، قسم: علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2006-2007

**2.** بن عاشور سهام، التكثيف الداخلي للمسكن الجديد وعلاقته بزواج الأبناء، رسالة ماجيستر، جامعة الجزائر، 2001-2002.

**3.** بوضياف فاطمة، تراجع العلاقات التقليدية للجيرة، رسالة ماجيستر، قسم: علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2003-2004.

**4.** بويعلي وسيلة، زواج الأقارب في المجتمع الحضري وانعكاساته على الأسرة، رسالة ماجيستر، قسم: علم الاجتماع العائلي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2004-2005.

**5.** حامل فريزة، الاختلاف في المستوى التعليمي والثقافي والاقتصادي وعلاقة التوافق الزواجي للزوجين العاملين، رسالة ماجيستر، قسم علم النفس، جامعة معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2012-2013.

**6.** حفيظي ليليا، المدن الجديدة ومشكلة الإسكان الحضري، رسالة ماجيستر، قسم: علم الاجتماع، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008-2009.

**7.** سوسي فوزية، نمو مدينة باتنة وحتمية التحول نحو الأطراف، رسالة ماجيستر، قسم: التهيئة العمرانية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005-2006 .

**8.** عبد الرؤوف أحمد داود وائل، البناء متعدد الطوابق والوظائف في مدينة نابلس من منظور اجتماعي وعمراني، رسالة ماجيستر، قسم: التخطيط الحضري الإقليمي، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2003.

**9.** عطال مسعودة، النمو الحضري وعلاقته بمشكلة البيئة الحضرية، رسالة ماجيستر، قسم: علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008-2009

**10.** العمراوي صلاح الدين، السياسة السكنية في الجزائر، رسالة ماجيستر، قسم: علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008-2009.

**11.** عنون نوردين، دور البنية التجارية في تنظيم المجالات الحضرية-حالة مدينة باتنة، رسالة دكتوراه، قسم التهيئة العمرانية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2012.

**12.** فالق لمياء، السكن التطوري في مدينة خنشلة الانعكاس على المجال وعلى الإنتاج، رسالة ماجيستر، قسم: التهيئة العمرانية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2006-2007.

**13.** لعناني فتحي، علاقات الجيرة في المناطق السكنية الحضرية الجديدة، رسالة ماجيستر، قسم: علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2005-2006.

**14.** محمد على طه رانية، التأثير المتبادل بين الواقع العمراني للمساكن والهوية الثقافية الاجتماعية للسكان، رسالة الماجيستر، قسم الهندسة المعمارية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2010.

**15.** مسعودان بشير، ولاية باتنة دراسة في جغرافية السكان، رسالة دكتوراه، قسم: التهيئة العمرانية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009

**16.** معنصر عماد، البناء المعماري العمودي كخيار للسكن الاجتماعي وانعكاساته على استهلاك العقار وتسيير المدينة، رسالة ماجيستر، قسم: الهندسة المعمارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2011-2012.

**17.** مقلاتي زكرياء، دراسة تحليلية لتسيير النقل الجماعي داخل الوسط الحضري، رسالة ماستر، قسم: اقتصاد وسير الخدمات، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2010-2011.

**18.** وناسي سهام، النمو الحضري ومشكلة السكن والإسكان، رسالة ماجيستر، قسم: علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008-2009.

## 5-المصادر:

**1.** مخطط شغل الأراضي حملة(1) و(2)

**2.** مكتب الدراسات المعمارية (حجازي)، باتنة

## 6- المواقع الالكترونية:

**1**- الزلفي محمد ابن إبراهيم العمد، ( التقصير في حقوق الجار )، 1996/12/23

www.toislam.net

**2**- السياسة السكنية في الجزائر بعد الإصلاحات .

http: //research-ready.blogspot.com/2012/06/housing-policy-in-algeria-after-reforms.html

**3**- السياسة السكنية في الجزائر قبل الإصلاحات .

http: //research-ready.blogspot.com/2012/06/housing-policy-in-algeria-before.html

**4**- علم الاجتماع السوسيولوجيا، (ملخص علم الاجتماع الحضري )، 2012/12/31

http: //sociologiemeknes.blogspot.com/2012/12/blog-post-7177.html

**5**- الموقع الرسمي لولاية باتنة

http: //www.wilaya-batna.gov.dz

**6**- هاروني إكرام، (مجتمع المدينة والعلاقات الاجتماعية ).2010/06/11.

http: //social.subject-line.com/t2089-topic

## **7- المراجع باللغة الأجنبية:**

**1**.gustave nicolas ficher. « le concept de relation en psychologie sociale » ،universite de metz .

**2**.rebart e.park et ernest w.burgess et roderick d.mckenzie ،the city، the university of Chicago

# الملاحق